ذهنية الإرهاب

لماذا يقاتلون بموتهم



جان بودريار - جاك دريدا
إد فولياميي - أمبرتو إيكو

ذهنية الإرهاب

إعداد وترجمة

بسّام حجّار



الكتاب

ذهنية الإرهاب

إعداد وترجمة

بسّام حجّار

الطبعة

الأولى، 2003

عدد الصفحات: 224

القياس: 14.5 × 21.5

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 2303339 ـ 2307651

فاكس: 2305726 ـ 2 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 750507 ـ 352826

فاكس: 343701 ـ 1 961+

لوحة الغلاف مؤخوذة من ملحق لوموند ديبلوماتيك.

رسم فلاڤيم ثيورمل.



هذا الكتاب

تجتمع في هذا الكتاب عدة مقالات مُختارة، تقدّم قراءات لموضوعة الإرهاب، وتحمل أفكاراً ووجهات نظر تكمن أهميّتها في أنها لا تنطلق من موقع العداء الأعمى، الجاهز سلفاً.

ولا ندّعي أننا جمعنا «زهرة ما كُتب» حول الإرهاب وتداعيات 11 أيلول، بل هناك ولا شك أشياء لم يتسنّ لنا الاطلاع عليها، أو لم يُتَح لنا من يقوم بترجمتها. وسيكون موضع ترحيب منا، أن نتلقّى من الأصدقاء أو من المهتمين اقتراحات لإصدار عدّة كتب تُعنى بهذه الحوارات التي تدور في العالم والتي تصنع قسماً كبيراً من الرأي العام العالمي، وتؤثّر في ما بات يمكن تسميته نخبة عالميّة. فكتّاب مثل جان بودريار أو أمبرتو إيكو، جاك دريدا، إد فوليامي، جان لوكارّيه... وغيرهم كثير، ما عادوا فرنسيين أو إيطاليين أو إنكليز... بل أصبحوا كتّاباً عالميين، تُتَرجم مقالاتهم وكتبهم فوراً إلى معظم لغات العالم.

* * *



عندما عدت لقراءة هذه المقالات التي تناولت حدث تفجير البرجين في نيويورك، أحسست أنه بتغيير اسم الحدث، يمكن أن تكون مقالات عن الحرب على العراق، وتلك أهمية هذه المقالات، فهي نصوص مميّزة تفتح آفاقاً للقراءة والتأويل والمحاورة.

إنها ترسم صورة «الإمبراطورية» التي في سعيها لتوسيع دائرة مصالحها تحيط نفسها بهالة من الأفكار والشعارات والرموز والاعتقادات، ناظرة إلى نفسها كقوّة مهيمنة، خاسرٌ من يتحداها، فتصبح هي سبب العنف ومصدره، وهو عنف قاهر، يستند إلى قوة قاهرة، عنف يمارس باسم الشرعيّة التي تفرضها بقوّتها، وهذا ما حصل حين تجاوزت الولايات المتحدة، مجلس الأمن ومعه الغالبية الساحقة من «أمم العالم المتّحدة».

في هذا الكتاب نقاش يتصل بنا، في العالم العربي، مباشرة، ويدور على ساحة العالم.

إذا لم نستطع أن نشارك بفعالية في هذا النقاش، فعلى الأقل لنطّلع عليه، فهو صورة العالم الذي ما عاد بالإمكان للحياة فيه في جزر معزولة.

الناشر



لكي نفهم، ربّما؟

قيل عن القرن العشرين المنصرم إنّه القرن الأكثر دموية في تاريخ البشر، ولم يتوانَ كتاب صدر مؤخراً في بيروت (بالفرنسية) عن وصفه «بالقرن الذي (انقضى) من أجل لا شيء»(*). وقد كان الاحتفال عارماً بانصرامه.

لن يتّسع المجال، لا فيما يلي ولا في مصنّفاتٍ بأكملها، لسردِ الأسباب التي أودت بحياةِ عشرات الملايين من البشر في حروبٍ تسمّى كبرى، وفي أخريات صغرى لم يُعنَ أحد بذكرها أو الإشارة إليها، وإذا جرى ذكرها فبوصفها حدثاً في خانة «الأحداث المتفرّقة» التي تفرد لها نشرات الأخبار، على التلفزيونات الفضائية، بضع دقائق من مطولاتها الإعلامية.

ميراث من القرن المنصرم كان على الورثة أن يرضوا به قانعين.

(*) «قرن من أجل لا شيء، الشرق الأوسط العربي، من الإمبراطورية العثمانية، وحتى الإمبراطورية الأميركية» جان لاكوتور، غسان تويني، جيرار خوري. (بالفرنسية)؛ دار ألبان ميشال، باريس، ودار النهار، بيروت، 2003.



أرقام البؤس والموت من الاضطهاد والجوع والمرض تشمل أكثر من ثلثي سكان هذه الكرة الأرضية. وعلى الورثة أن يقبلوا بالميراث، وإن رفضوا، يكون رفضهم حنيناً لأزمنة منصرمة، تبدّدت لأنها لا تستحقّ أن تبقى.

كان يُفترض أن يلهو أهل القرن الحادي والعشرين بالمسائل التقنية البحتة. أو، على الأقل، هذا ما أقنعنا به ستيفن سبيلبرغ في «ذكاء اصطناعي». هل ستصنع وسائل الاتصال الحديثة، في القرن الجديد، واقعاً افتراضياً يكون هو الواقع الواقعي وكيف؟ هل سيعيش البشر في العناية المعقّمة لقدرةٍ تفوق الخيال ليس أقصاها «الخلق» عبر الاستنساخ البشري؟ هل انتهى التاريخ حقّاً؟ وهل «تصطدم الحضارات» حقّاً، عبر المركبات الفضائية لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والرخاء العمومي للبشر كافّة؟

لو كان كلّ هذا صحيحاً، وقد صدّقناه وأردنا الانتماء إليه، لِمَ تعود المسألة التي خُتِمَ بها القرن التاسع عشر إلى حلقة السجال مجدداً، كأن القرن الذي انصرمَ كان «من أجل لا شيء». نتشاييف، الإرهابي الروسي، في أواخر القرن التاسع عشر، عاد إلى واجهة انشغالات القوّة العظمى الوحيدة في العالم. والإرهاب مجدداً هو المسألة التي يخاض بشأنها النقاش، وتحرّك بشأنها أحدث الجيوش الحديثة. ليس نيتشاييف حرفياً، بل الأشباه التي جعلت اليوم في صدارة الهواجس التمدينية للقوة العظمى الوحيدة.

بدأ القرن العشرون بأسئلة حول الإرهاب وانتهى بمقتلة البشر الذين أُهملوا في سبيل محاربة الإرهاب. والقرن الذي احْتُفل ببدء



نعمه منذ سنتين ونصف السنة، يشهد، في فجره الأول أو بالكاد، حربين إلى اليوم، وسلسلتين من القتل والدمار. والأرجح أنّهما بداية؛ أنهما فصلان من فصولٍ سوف يكون تتاليها أشبه بالحلم الأميركي.

منذ أيام فقط انتهت حرب العراق. حرب الخليج الثالثة. وأنهت الولايات المتحدة الأميركية فصلاً آخر من حربها الشاملة «على الإرهاب». أي أنها احتلّت بلدين، ولم تستطع إلى اليوم، احتلال «القاعدة»، وقتلت ودمّرت ولم تتمكّن من معالجة «التهديد» وإبعاد الخطر (عمّن؟). إلى اليوم نعرف عدد القتلى، من الجيش الأميركي، الذين سقطوا في سعيهم لاحتلال العراق، وعدد الجرحى منهم، وعدد المفقودين، وعدد أفراد أسرهم وأقاربهم وأصدقائهم ومعارفهم على وجه الدقّة، ولكن لا أحد يعرف كم عدد القتلى (مدنيين وعسكريين) من العراقيين، كما لم نعرف، من قبل، كم عدد القتلى والجرحى من الأفغانيين (عسكريين «؟» أو مدنيين). والأرجح أن أحداً لن يعرف.

كم كذبت علينا وسائل الإعلام، الأميركية والغربية والعربية، وكم بلّغتنا حقيقة ما جرى وما يجري، وما سوف يجري؟

كم استغرق النقاش حول جدوى الحرب ولاجدواها وحول البحث عن حلول واحتمالات أن تجري أو لا تجري؟

كم من الناس سوف يقتلون بعد؟ كم من المدن سوف تدمّر؟ كم من الأرض سوف تحتلّ؟



كان ألبير كامو يقول صادقاً، في زمن اعتراضه على حرب الجزائر، إنّ ما من قضية تستحقّ أن يُقتل في سبيلها إنسان بريء. لكنّ ألبير كامو كان روائياً بريئاً، في زمن كان الهاجس فيه الاحتفال بزوال الإمبراطوريات.

كامو ليس شخصية رئيسية في هذا الكتاب. فمشكلته قديمة جداً مع استيبان وكالاييف في «العادلون». ومشكلته قديمة جديدة في الحروب المستمرّة.

كامو ليس شخصية رئيسية في هذا الكتاب الذي تحتلّ فيه الصدارة شخصيات كالإرهاب والديمقراطية والدول المارقة وجورج بوش ومحمد عطا وكارولاين وريتشارد بيرل ونيتشاييف وأسلحة الدمار الشامل وأسلحة الدمار الفردي... وسواها، وتدخّل فلاسفة (بودريار، دريدا) وصحافيين (جان دانيال، فوليامي) وكتّاب (أمبرتو إيكو وجون لوكارّيه) ومراسيلن آخرين ذهبوا لكي يكتشفوا مثلنا، ما الذي جرى منذ 11 أيلول 2001 إلى اليوم، وجعل العالم، على الضدّ من تفاؤلنا، شبيهاً بذاته.

كان يكفي أن نقرأ.

لذلك في القسم الأوّل من هذا الكتاب، آثرنا أن نقرأ ونترجمَ حرفياً ما كان يدور في سجالٍ قديم لكنّه تجدّد مع الهجمات على برجَيْ مركز التجارة العالمية في نيويورك، وعلى البنتاغون في واشنطن. وأيضاً الهجمات على عقولنا وحساسياتنا، كقرّاء ومشاهدين.



ثمّ أصبحنا نقرأ، فسعينا لتبيان المفاهيم التي جرى النقاش حولها: محور الشرّ، الدول المارقة، صِدام الحضارات، والفواصل (الممكنة أو المستحيلة) بين أنماط عيش متعارضة، لا بل متقاتلة، حاولت الولايات المتحدّة (وهي الجريحة في كبرياء إدارتها) أن تجعلها «قيمةً» في حدّ ذاتها؛ أن تجعلها ذرائعَ لحروبٍ مدمّرة، فقط لأنها الأقوى. وكانت الترجمة، هنا أيضاً، محاولة للفهم.

ثمّ قرأنا الصحف، عربية وأجنبية، وشاهدنا التلفزيونات، عربية وأجنبية، وأنشأنا منها وصفاً لما انتهى قبل بداية فصلٍ جديدٍ من حربِ الولايات المتحدة الأميركية على العالم. حرب العراق. وطبعاً قبل أن تبدأ فصول أخرى. فإذ كان للدول طباعٌ، كان سعينا أن نتلمس شيئاً من طباع أميركا.

ولم يكن كلّ هذا إجابة عن السؤال الذي تبادر، من قبل الأميركيين كافّة، غداةَ هجمات الحادي عشر من أيلول 2001: «لِمَ يكرهنا العالم إلى هذا الحدّ؟».

فمن يدري؟

بسّام حجّار





الفصل الأول

ماذا يفعل الغرب
ضد الذين يقاتلونه بموتهم؟





جان بودريار

ذهنية الإرهاب

في سياق انتقائنا بعض النصوص المهمة التي تناولت حدث 11 أيلول، لكُتّاب عالميين، لتقديمها بالعربية إلى القارئ، ننشر الترجمة الكاملة لنص الفيلسوف الفرنسي جان بودريار الذي نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية، والذي يطرح مقاربة غير مسبوقة للفعل الإرهابي وما يترتب عليه من ردود.(*)

(*) نُشر هذا النص بتاريخ 11 تشرين الثاني 2001 في ملحق «نوافذ» الذي تصدره جريدة «المستقبل».





لقد شهدنا ما شهدنا من الأحداث الجسام العالمية، من موت (الأميرة) ديانا إلى مباريات كأس العالم في كرة القدم - أو الأحداث العنيفة والواقعية، من الحروب إلى حروب الإبادة الجماعية. أما من الأحداث الرمزية ذات الصفة العالمية، أي ليس فقط ذات الشيوع الإعلام العالمي، تلك التي تودي بالعولمة، ذاتها، إلى الإخفاق، فلم نشهد أياً منها. طوال فترة ركود التسعينات، كان السائد هو عطالة الحوادث (بحسب تعبير الكاتب الأرجنتيني ماسيدونيو فرنانديز) وإذا بتلك العطالة تنقضي. فقد علقت الحوادث إضرابها، حتى أننا جعلنا، مع عمليات نيويورك ومركز التجارة العالمي الإرهابية وأثرها، حيال الحدث المطلق، أم الحوادث، الحدث المحض الذي يجمع في صلبه كل الحوادث التي لم تحدث قط.

في إثره، اهتز رهان التاريخ والقوة، لا بل اهتزت أيضاً شروط التحليل.

ينبغي التريث، لأن الأحداث إذا ركدت وجب استشراف ما



يليها والسعي بأسرع منها، أما إذا تسارعت فوجب عندئذٍ التريث دونها، من دون أن يؤدي ذلك بنا إلى الغرق في ركام الخطب وسحابة الحرب، محتفظين، نصب أعيننا، بالسرعة الخاطفة للصور التي لا تنسى.

كل الخطب والتعليقات تتكشف عن قدر هائل من تصريف الانفعال حيال الحدث نفسه وحيال الفتنة التي يولدها. فالشجب الأخلاقي والاتحاد المقدس ضد الإرهاب هما بحجم التهلّل الاستثنائي لمشهد تدمير هذه القوة الفائقة العالمية، لا بل، رؤيتها، على نحو ما، وهي تدمر نفسها بنفسها، كأنها ترتكب انتحاراً مشهوداً.

ذاك أنها، نظراً لقوتها التي لا تحتمل، هي التي أججت كل هذا العنف المبثوث في أرجاء العالم كله، وهي، تالياً، التي أثارت (من دون أن تعلم) هذه المخيلة الإرهابية التي تسكننا جميعاً.

أن نكون حلمنا جميعاً بهذا الحدث، أن يكون العالم بأسره قد حلم به، لأن أحداً لا يسعه ألا يحلم بدمار أي قوة بلغت من الهيمنة ما بلغته، هو أمر لا يتقبله الوعي الأخلاقي الغربي، لكنه حقيقة، وهو حقيقة بحجم العنف المؤثر (العاطفي) لكل الخطب التي تسعى لمحوه.

إلى حد ما، هم الذين ارتكبوا الفعلة، لكننا نحن الذين أردناها. وإذا لم ندرك ذلك يفقد الحدث كل بعده الرمزي، فيبدو إذ ذاك، حادثة محضة، وفعلاً مجانياً محضاً، ثمرة تهيؤات إجرامية



لبضعة متعصبين، يكفي القضاء عليهم وإزالتهم من الوجود، والحال أننا نعلم جيداً، أن الأمر ليس كذلك.

ومن هنا ذلك الهذيان المضاد للخوف سعياً وراء تعزيم الشر: لأن الشر موجود أينما كان، كموضوع غامض لرغبتنا. لولا هذا التواطؤ الدفين لما كان للحدث الوقع الذي كان له، وفي استراتيجيتهم الرمزية يدرك الإرهابيون، بلا ريب، أنهم يستطيعون الاتكال على هذا التواطؤ المضمر.

هذا أمر يتعدى بكثير مجرد الحقد على قوة عالمية مسيطرة يبديه المحرومون والمستغلون، أولاء الذين هبطوا في الجهة الخطأ من النظام العالمي. فهذه الرغبة الخبيثة كامنة حتى في ألباب الذين يشاركون في منافع هذا النظام العالمي. ذلك أن الحساسية حيال كل نظام نهائي، حيال كل قوة نهائية، هي لحسن الحظ شمولية. وكان البرجان التوأمان لمركز التجارة العالمي يجسّدان، أكمل تجسيد، ولأنهما توأمان بالذات، هذا النظام النهائي.

لا حاجة إلى نزعة موت أو تدمير، ولا حتى إلى مؤثرات غير سوية. فمن صلب المنطق، والحتم أن يؤجج تفاقم قوة القوة، الرغبة في تدميرها. وأن تكون شريكة في دمارها الخاص. عندما انهار البرجان تولد شعور بأنهما يردان على انتحار الطائرتين الانتحاريتين بانتحارهما الخاص، قيل: «اللّه نفسه لا يسعه إعلان الحرب على نفسه» فليكن معلوماً، إنه، بلى، يستطيع.

فالغرب، وقد تصرّف كما لو أنه في موقع اللّه (ذي القدرة



الإلهية الكلية والشرعية الأخلاقية المطلقة) يغدو انتحارياً ويعلن الحرب على نفسه.

إن أحلام الكوارث التي لا تحصى عدداً تشهد على هذا الاستيهام الذي تعزِّمه، بالطبع، بالصورة إذ تُغرق كل هذا بالمؤثرات الخاصة. غير أن الجذب الشمولي الذي تمارسه على غرار البورنوغرافيا، يُظهر أن الانتقال إلى الفعل وشيك دائماً ـ ذلك أن إغواء التنكر لكل سستام يتعاظم كلما دانى الأخير حد الكمال أو القوة المطلقة.

وبأي حال، الأرجح أن الإرهابيين (كما الخبراء) لم يتوقعوا انهيار البرجين التوأمين الذي مثّل، أكثر بكثير من ضربة البنتاغون، الصدمة الرمزية الأشد. لقد شهد الانهيار الرمزي لسستام بأكمله جراء تواطؤ غير مرتقب وكأنه بانهيارهما من تلقائهما، كأن بانتحارهما هذا، انضم البرجان إلى اللعبة لكي يبلغ الحدث تمامه.

على نحو ما، إنه السستام بأكمله الذي، لهشاشته الداخلية، يعين تمام الفعل الابتدائي، فكلما تركز السستام عالمياً بحيث لا يشكل، في حده الأقصى، سوى شبكة واحدة، ازداد تعرضه (للمخاطر) من نقطة واحدة (لقد استطاع قرصان انترنت فيليبيني، عبر حاسوبه المحمول، أن يطلق فيروس «I Love you» الذي جاب العالم مخرباً شبكات بأكملها). هنا، كانوا ثمانية عشر انتحارياً تمكنوا، مسلحين بالسلاح المطلق للموت مشفوعاً بالكفاية التكنولوجية، من افتعال سيرورة كارثية جامعة.



عندما يكون الموقف مُحتكراً، على هذا النحو، من قبل القوة العالمية، وعندما نكون حيال هذا التركيز المذهل لكل وظائف الآلية التكنوقراطية والفكر الأحادي، فأي سبب آخر يمكن سلوكه غير التحويل الإرهابي للموقف؟ إن السستام نفسه هو الذي ولّد الشروط الموضوعية لهذا الرد العنيف المباغت. فباستئثاره بكل الأوراق، يُرغم الآخر على تغيير قواعد اللعبة. والقواعد الجديدة ضارية، لأن الرهان ضارٍ؛ فعلى سستام تفرض قوته المفرطة بالذات تحديداً غير قابل للحل، يرد الإرهابيون بعمل نهائي يكون عوضه، هو أيضاً، مستحيلاً. إن الإرهاب هو الفعل الذي ينشئ خصوصية لا راد لها في لب سستام من التبادل المعمم. كل الخصوصيات (الأجناس، الأفراد، الثقافات) التي بذلت بموتها عوض قيام دورة تبادل عملي تحكمها قوة واحدة، تثأر اليوم لنفسها عبر هذا التحويل الإرهابي للموقف.

رعبٌ مقابل رعب. ولم يعد هناك، وراء كل هذا، أي بعد أيديولوجي، لقد أصبحنا بعيدين جداً من كل أيديولوجية وسياسة.

ذلك أن الطاقة التي تغذي الرعب لا تعبّر عنها أيديولوجية ولا أي قضية حتى ولو كانت إسلامية. إذ لم يعد الأمر منوطاً حتى بتحويل العالم، بل يهدف (كما الحركات الهرطوقية في زمانها) إلى إشاعة الراديكالية عبر التضحية في حين أن السستام يهدف إلى تحقيق ذلك عبر القوة.

الإرهاب، كالفيروس، ماثل في كل مكان، هناك حقن عالمي متواصل للإرهاب الذي هو كالظل الملازم لكل سستام سيطرة،



مهيأ، أينما كان، لأن يصحو كعامل مزدوج. لم يعد هناك خط فاصل كفيل بالإحاطة به، إنه في لب هذه الثقافة التي تحاربه، والشرخ المرئي (والحقد) الذي يجعل على المستوى العالمي، المستغلين والمتخلفين في مواجهة العالم الغربي يرفد، سراً، الشرخ الداخلي في السستام المسيطر. باستطاعة هذا الأخير أن يجبه كل تضاد مرئي. ولكن ماذا عن الآخر، ذي البنية الحموية (الفيروسية) ـ كأن كل جهاز سيطرة يعزز الجهازية المضادة له، ضد هذا الشكل من الارتكاس شبه الآلي لقوته الخاصة، لا يستطيع السستام أن يفعل شيئاً. والإرهاب هو الذبذبة الصادمة لهذا الارتكاس الصامت.

لا يتعلق الأمر إذاً لا بصدام حضارات ولا بصدام أديان، كما يتعدى بكثير الإسلام وأميركا اللذين تجري المحاولات لحصر النزاع فيهما لتوليد وهم مجابهة مرئية ووهم حلٍّ بالقوة. صحيح أن في الأمر تضاداً أساسياً، لكنه تضاد يُبين، عبر طيف أميركا (التي ربما كانت المركز السطحي، لكنها ليست، بمفردها، تجسيد العولمة) وعبر طيف الإسلام (الذي، هو أيضاً، ليس تجسيد الإرهاب)، أن العولمة المنتصرة تخوض صراعاً مع ذاتها. وفي هذا المعنى يمكننا الحديث عن حرب عالمية، ليست الثالثة، بل الرابعة وهي الوحيدة العالمية حقاً، لأن رهانها هو العولمة بالذات. الحربان العالميتان الأوليان كانتا مطابقتين لصورة الحرب الكلاسيكية. الأولى أنهت تفوق أوروبا والعهد الكولونيالي. الثانية أنهت النازية. الثالثة، التي جرت بالفعل، تحت ستار حرب باردة وحرب رادعة، أنهت الشيوعية. ومن حرب إلى أخرى كنا نتقدم، كل مرة، خطوات أبعد



في الطريق إلى نظام عالمي وحيد. وها إن هذا الأخير وقد بلغ اليوم، منتهاه، يخوض صراعات مع القوى المضادة المنتشرة حيثما كان في قلب العالمي نفسه، وفي كل التشنجات الراهنة. حرب كسرية لكل الخلايا، لكل الخصوصيات التي تتمرد في هيئة أجسام ضدية. مجابهة، عصية على الإدراك المباشر بحيث إنها تقتضي من حين إلى حين، إنقاذ فكرة الحرب عبر مسرحات مشهدية من قبيل مسرحة حرب الخليج وحرب أفغانستان اليوم. لكن الحرب العالمية الرابعة تجري في مكانٍ آخر. إنها ما يُقلق كل نظام عالمي، وكل سيطرة هيمنية ـ فلو كان الإسلام مسيطراً على العالم لنشط الإرهاب ضد الإسلام. ذلك أن العالم هو نفسه الذي يقاوم العولمة.

الإرهاب لا أخلاقي. وحدث المركز العالمي للتجارة، هذا التحدي الرمزي، هو لا أخلاقي، ويرد على عولمة هي الأخرى لا أخلاقية. إذاً، فلنكن نحن أيضاً لا أخلاقيين، وإذا أردنا أن نفهم شيئاً فلنذهب قليلاً إلى ما وراء الخير والشر. ولنحاول، وقد قيض لنا أن نشهد حدثاً لا يتحدى الأخلاق وحسب، بل كل أشكال التأويل أيضاً، أن نمتلك فهماً للشر. جوهر المسألة يكمن هاهنا: في التفسير الخاطئ كلياً الذي أنتجته الفلسفة الغربية، فلسفة الأنوار، لمسألة الخير والشر. نحن نعتقد أن تقدم الخير أي ارتقاءه بالقوة في الميادين كافة (العلوم، التقنيات، الديمقراطية حقوق الإنسان) يتماشى مع هزيمة الشر وتقهقره. إذ يبدو أن أحداً لم يدرك أن الخير والشر يرتقيان بالقوة في الوقت نفسه ووفق الحركة نفسها. وانتصار أحدهما لا يؤدي إلى زوال الآخر، بل العكس تماماً. غالباً ما يُنظر



إلى الشر، من الناحية الميتافيزيقية، بوصفه هفوة طارئة، غير أن هذه المسلّمة التي تشتق منها كل أشكال الإثنينية في الصراع بين الخير والشر، هي مسلمة باطلة. الخير لا يقلل من حجم الشر، والشر لا يقلل من حجم الخير: إن أحدهما لا يختزل الآخر، وصلتهما لا فكاك منها. ففي الجوهر لا يقدر الخير أن يحبط الشر إلاّ بتخليه عن كونه خيراً، لأنه، باستئثاره بالحكر العالمي للقوة إنما يتسبب بشرارة لإشعال عنف موازٍ.

في العالم التقليدي، كانت لا تزال هناك موازنة بين الخير والشر، وفق علاقة جدلية تضمن على الرغم من تقلبات الظروف، توتر العالم الأخلاقي وتوازنه ـ كما كانت المواجهة، خلال الحرب الباردة، بين القوتين العظميين تضمن توازن الرعب. إذاً لا تفوق لأحد على الآخر. ويختل هذا التوازن عند الشروع بتعميم كلي للخير (هيمنة الإيجابي على أي شكل من أشكال السلبية، استبعاد الموت وكل قوة محتملة العداء ـ انتصار قِيم الخير دائماً أبداً). عندئذٍ يختل التوازن ويصبح كأن الشر قد استعاد استقلالية خفية، نامياً على نحو أسي، توسعي.

مع الفارق الملحوظ، نقول إن هذا يشبه ما جرى في النظام السياسي مع زوال الشيوعية والانتصار العالمي للقوة الليبرالية: فعندها فقط برز عدو شبحي، حقنت به أرجاء الكرة الأرضية كافة، منسلاً من كل صوب كفيروس، منبثقاً من كل فجوات القوة. إنه الإسلام. لكن الإسلام ليس سوى الجبهة المتحركة لبلورة هذا التضاد. فهو (التضاد) في كل مكان، وبداخل كل واحد منا. إذاً،



رعب ضد رعب. لكنه رعب غير متوازٍ، وهذا اللاتوازي هو الذي يجعل القوة العالمية الأعظم بلا حيلة كلياً. ففي غمرة صراعها مع ذاتها لا يسعها إلاَّ أن تغوص في منطقها الخاص بموازين القوى، عاجزة عن الإتيان بأي دور على أرضية التحدي الرمزي والموت الذي باتت تجهل عنه أي شيء لأنها ألغته من ثقافتها.

إلى اليوم، لقد نجحت هذه القوة المتممة، إلى حد بعيد، في استيعاب وحلّ كل أزمة، وكل سلبية، موجدة بذلك وضعاً محبطاً في جوهره (ليس فقط في أعين معذبي الأرض، بل أيضاً في أعين الميسورين وذوي الحظوة، في رخائهم التام).

الحدث الأساسي هو أن الإرهابيين قد كفوا عن الانتحار سُدىً، وهو أنهم يراهنون بموتهم الخاص على نحو هجومي وفاعل، وفق حدس استراتيجي هو، ببساطة، الحدس بهشاشة الخصم الهائلة، وهشاشة سستام بلغ شبه كماله، وهو، لذلك، معرض للأذى من أي شرارة.

لقد استطاعوا أن يجعلوا موتهم سلاحاً مطلقاً ضد سستام يحيا من استبعاده الموت، ومثاله هو «صفر من القتلى»، كل سستام يقوم على صفر من الموتى، هو سستام حصيلته عدم، وكل وسائل الردع والدمار لن تكون مجدية ضد عدو سبق له أن جعل موته سلاحاً هجومياً مضاداً. «ما همنا من القصف الأمريكي! إن رجالنا يتوقون للموت بقدر ما يتوق الأميركيون للحياة!». ومن هنا معادلة السبعة آلاف قتيل الذين تكبدهم، دفعة واحدة، سستام «صفر من القتلى».



هكذا إذاً، كل شيء هنا منوط بالموت، وليس فقط الانبثاق المفاجئ للموت عبر البث المباشر والزمن الواقعي، بل عبر انبثاق موت أكثر من واقعي بكثير: موت رمزي وشعائري - أي الحدث المطلق الذي لا راد له.

تلك هي ذهنية الإرهاب.

الامتناع عن مهاجمة السستام بمعايير موازين القوى. فمثل هذا، هو المتخيل (الثوري) الذي فرضه السستام نفسه والذي لا تُكتب له الحياة إلاّ إذا داوم على استدراج مهاجميه للقتال على أرض الواقع التي هي لطالما كانت أرضه. بل نقل الصراع إلى الدائرة الرمزية حيث القاعدة هي قاعدة التحدي والارتكاس والمزايدة. بحيث لا يكون ممكناً الرد على الموت إلاّ بموت مماثل أو أشد. تحدي السستام بعطاء لا يستطيع الرد عليه إلاّ بموته الخاص وانهياره الخاص.

إن فرضية الإرهاب تقوم على أن السستام نفسه ينتحر رداً على التحديات المتعددة للموت والانتحار. ذلك أن لا السستام ولا السلطة ينجوان بنفسيهما من الفريضة الرمزية - وفوق هذا الشرك تتربع السانحة الوحيدة لهلاكهما. في هذه الحلقة المدوخة من التبادل المستحيل متناهية الصغر، لكنها تسبب جذباً، فراغاً، وحملاً حرارياً هائلاً؛ حول هذه النقطة المتناهية الصغر، يتكثف السستام بأسره، سستام الواقع والقوة، وتُشل حركته، وينكفئ بفاعليته المفرطة.

إن تكتيك النمط الإرهابي يكمن في التسبب بواقع مفرط



والتسبب بانهيار السستام من تلقائه تحت وطأة هذا الإفراط في الواقع. فكل سخرية الموقف، مقرونة بالعنف الذي تستحشده السلطة ينقلبان ضده؛ ذاك أن الأعمال الإرهابية هي في الوقت نفسه مرآة عاكسة ومضخمة لعنفه الخاص، ونموذجٌ لعنف رمزي يمتنع عليه، ومرآة للعنف الوحيد الذي لا يستطيع ممارسته، عنف موته الخاص.

لذلك لا تستطيع القوة المرئية أن تفعل شيئاً ضد الموت المتناهي في الصغر، ولكن الرمزي، لفرد ما.

يجب أن نرضخ لحقيقة أن نوعاً جديداً من الإرهاب قد ولد أخيراً، شكلاً جديداً من الفعل الذي يلعب اللعبة ويتقن قواعد اللعبة لكي يزعزع سياقها. فهؤلاء لا يكتفون بأنهم لا يقاتلون بأسلحة متكافئة، لأنهم يراهنون على موتهم الخاص وهو الأمر الذي لا يُجبه بردٍّ ممكن (إنهم جبناء)، بل تملكوا أيضاً كل أسلحة القوة المسيطرة. المال والمضاربة في البورصة، تكنولوجيا المعلوماتية، والطيران، البعد المشهدي والشبكات الإعلامية: لقد اكتسبوا كل ما توفره الحداثة والعالمية، من دون أن يغيّروا الهدف القائم على تدميرهما.

والأدهى أنهم حتى استخدموا رتابة الحياة اليومية الأميركية كقناع وغطاء للعبة مزدوجة. ناموا في ضواحي أميركا، وقرأوا ودرسوا في وسط عائلاتها، قبل أن يستيقظوا بين ليلة وضحاها قنابل بشرية مؤقتة. إن دربتهم على تدبير هذه الحياة السرية ببراعة قد تكون إرهاباً يساوي إرهاب العمل الاستعراضي في 11 أيلول، لأنها



تلقي الشبهات على أي فرد من الناس: ألا يعقل أن يكون أي إنسان مسالم إرهابياً محتملاً؟ وإذا تمكن هؤلاء من الإفلات من دون أن يلحظهم أحد، فكل واحد منا هو مجرم خفي (وكل طائرة مشبوهة)، وقد يكون ذلك، في آخر الأمر، صحيحاً.

وربما كان ذلك مرتبطاً بشكل لا واعٍ من الإجرام المحتمل، المقنع، والمكبوت بعناية، لكنه دائماً قابل إن لم يكن للانبثاق فللاعتمال سراً لدى شهودنا أي شر. وعلى هذا النحو يتشعب الحدث إلى أدق تفاصيله ـ مصدراً لإرهاب ذهني أكثر تخفياً.

الفارق الجذري يكمن في أن الإرهابيين، إلى إمتلاكهم أسلحة السستام، يمتلكون، علاوة على ذلك، سلاحاً مميتاً: وهو موتهم الخاص. وإذا اختاروا أن يقاتلوا السستام بأسلحته هو، فسوف يتعرضون للتصفية على الفور. وإذا لم يقاتلوه إلاّ بموتهم لهلكوا جميعاً، بسرعة مماثلة، في تضحية لا طائل تحتها ـ ولطالما اتبع الإرهاب هذه الطريقة إلى يومنا هذا (. . .) ولذا كان مصيره الفشل.

غير أن الأمور تختلف كل الاختلاف إذا ما قرنوا كل الوسائل الحديثة المتوافرة بهذا السلاح ذي القيمة الرمزية الطائلة. فهو سلاح يضاعف إلى ما لا نهاية القدرة على التدمير. وجمعهم بين هذه العوامل كلها (والتي تبدو في أعيننا متنافرة لا سبيل للجمع فيما بينها) هو الذي يمنحهم مثل هذا التفوق. أما استراتيجية الحرب «النظيفة»، التكنولوجية، فهي تبقى، في المقابل، مجانبة ذلك التجلي للقوة «الواقعية» عبر القوة الرمزية.

إن النجاح الاستثنائي لمثل هذه العملية يثير مشكلة، ولكي



ندرك شيئاً منها علينا أن نتخلى عن رؤيتنا الغربية لنرى قليلاً ما الذي يجري في تنظيم هؤلاء الإرهابيين، وما يدور في رؤوسهم. ذلك أن هذا القدر من الفاعلية يفترض قدرة عالية على الحساب والعقلانية يشق علينا الاعتراف بأنها (القدرة) موجودة لدى الآخرين. وحتى لو توفرت، فهناك دائماً، كما يحدث في أي تنظيم أو جهاز سري، تسريبات وهفوات.

لذا نحسب أن سر مثل هذا النجاح يكمن في عوامل أخرى. الفرق أن الأمر لديهم ليس عقد عمل بل ميثاقاً وفريضة شعائرية، وهذه الفريضة بمنأى عن أي تخاذل أو فساد أو وهن. والمعجزة تكمن في القدرة على التكيف مع الشبكة العالمية، والمناقبية التقنية من دون أن يفقدوا شيئاً من هذا التواطؤ على الحياة والموت. فعلى الضد من العقد، لا يربط الميثاق بين أفراد ـ حتى «انتحارهم» ليس بطولة فردية، بل هو فعل شعائري جمعي يُمليه وازع مثالي. وقد أدى الجمع بين تركيبتين، تركيبة بنية عملانية وتركيبة ميثاق رمزي، إلى جعل عملٍ بمثل هذا الحجم ممكناً.

ما عدنا نمتلك أي معرفة بما يكون عليه الحساب الرمزي، كما في لعبة البوكر أو البوتلاتش: رهان أقل، لمحصلة أكبر. وهو تماماً ما حصل عليه الإرهابيون في عملية مانهاتن والذي من شأنه أن يكون مثلاً إيضاحياً لنظرية الكاوس (الفوضى) الأصلية: صدمة أولية تسبب نتائج لا تحصى، في حين أن الانتشار الأميركي الهائل (عاصفة الصحراء) لا يحقق سوى نتائج متهافتة ـ وينتهي الإعصار أشبه برفة جناحي فراشة.



لقد كان الإرهاب الانتحاري إرهاب فقراء، أما هذا فهو إرهاب أثرياء. وهذا ما يخيفنا بنحو خاص: هو أنهم أصبحوا أثرياء (يمتلكون كل الوسائل) ولم يتخلوا عن رغبتهم في هلاكنا. طبعاً، بحسب سلم قيمنا، إنهم يخادعون: ليس من أصول اللعبة أن يكون الموت رهان اللعبة. غير أنهم لا يبالون والقواعد الجديدة للعبة ليست ملكنا.

كل الوسائل مشروعة لإفقاد أفعالهم كل اعتبار. ومن بينها نعتهم بـ «الانتحاريين»، و«الشهداء»، لكي نسارع، على الأثر، إلى القول إن الشهادة لا تثبت شيئاً، وإنما لا صلة لها بالحقيقة، بل حتى إنها (بحسب نيتشه) العدو الأول للحقيقة. من المؤكد أن موتهم لا يثبت شيئاً، ولكن ليس هناك ما يثبت في سستام تظل فيه الحقيقة عصية على الإدراك ـ أو أننا، نحن، من يزعم امتلاكها؟ ومن ناحية أخرى، إن هذه الحجة ذات الشبهة الأخلاقية البادية قابلة للرد. فإذا كنت الشهادة الطوعية للانتحاريين لا تثبت شيئاً فإن الشهادة غير الطوعية لضحايا العملية الإرهابية لا تثبت شيئاً هي الأخرى، وفي جعلها حجة أخلاقية (من دون حكم على عذابهم وموتهم) شبهة من عدم المراعاة والإباحة.

حجة أخرى تنم عن سوء نيّة: هؤلاء الإرهابيون يقايضون موتهم بمطرح في الجنة. فعملهم ليس مجانياً، ولذلك ليس عملاً صادقاً، كأن القائل يقول إن العمل لا يكون مجانياً إلاّ إذا كانوا لا يؤمنون باللّه، وإلاّ إذا كان الموت بلا رجاء، كما هو الموت بالنسبة لنا (مع أن الشهداء المسيحيين كانوا لا يقيمون حساباً مختلفاً



عن هذه المعادلة السامية). إذاً، هنا أيضاً، لا يقاتلون بأسلحة متكافئة لأن لهم الحق في الخلاص، وهذا ما لا نأمل فيه. وهكذا نقيم نحن الحداد على موتنا، فيما هم يستطيعون أن يجعلوا منه رهاناً بأسمى المعاني.

والواقع أن كل هذا: السبب، البرهان، الحقيقة، الجزاء، الغاية والوسائل، إنما هو شكل من أشكال الحساب النموذجية الخاصة بالغرب، حتى الموت نقوّمه بمعدلات الفائدة، وبتعابير النسبة بين النوعية والسعر. حساب اقتصادي هو حساب المعوزين الذين ما عادوا يجرؤون على تحديد السعر.

ما الذي قد يحدث ـ باستثناء الحرب التي ليست، في حد ذاتها، سوى طبقة واقية تقليدية؟ يجري الحديث عن الإرهاب البيولوجي، عن الحرب البكتيرية أو الإرهاب النووي. غير أن شيئاً من هذا كله لا يمت بصلة إلى التحدي الرمزي، بل هو من قبيل الإبادة الصامتة، بلا مجد، بلا مخاطر، من قبيل الحل النهائي.

والحال أنه تفسير خاطئ للإرهاب أن يُنظر إلى العمل الإرهابي بوصفه منطقاً تدميرياً بحتاً. إذ يبدو لي أن موتهم الخاص لا ينفصل عن عملهم (وهذا، بالضبط، ما يجعل منه عملاً رمزياً) وليس على الإطلاق إبادة لا شخصية للآخر. كل المعنى كامن في التحدي وفي المبارزة، ما يعني أيضاً في علاقة ثنائية، شخصية، مع القوة الخصم. إنها هي التي أذلتك، وهي التي ينبغي أن تُذل. وليس فقط أن تُباد. يجب أن تُهان. وهذا أمر لا يتأتى مطلقاً من القوة العارية أو من إزالة الآخر. فهذا الآخر ينبغي أن يُستهدف وأن يُصاب في سياق



الخصومة. ففضلاً عن الميثاق الذي يربط ما بين الإرهابيين أنفسهم، هناك ما يشبه ميثاق المبارزة مع الخصم. وهذا بالضبط، عكس الجبن الذي يُتَّهَمون به، وبالضبط عكس ما فعله الأميركيون في حرب الخليج (ويستأنفونه حالياً في أفغانستان): هدف غير مرئي، وتصفية عملانية.

من كل هذه الحيثيات نستبقي أولاً، وبالدرجة الأولى، رؤية الصور. ويجب أن نحافظ على رسوخ هذه الصور في أذهاننا، وعلى فتنتها، لأنها، شئنا أم أبينا، مشهدنا البدائي. وربما تكون أحداث نيويورك، وفي الوقت الذي جعلت فيه الوضع العالمي جذرياً، قد رسخت صلة الصورة بالواقع. ففيما كنا حيال دفق متصل من الصور العادية ودفق متصل من الأحداث المزيفة، جاء العمل الإرهابي على نيويورك ليبعث الصورة والحدث في وقت معاً.

من بين أسلحة السستام التي قلبوها عليه، استغل الإرهابيون الزمن الواقعي للصور، وبثها العالمي الفوري. وقد تملكوها كما تملكوا المضاربة في البورصة، والإعلام الإلكتروني والنقل الجوي. ودور الصورة على درجة كبيرة من اللبس. لأنها في الوقت الذي تُعظِّم فيه الحدث، تتخذه رهينة. إنها تلعب دور التكثير إلى ما لا نهاية، وفي الوقت نفسه دور الإلهاء والتحييد (وهذا ما حصل فعلاً لحوادث 1968). وهذا ما نغفل عنه دائماً في معرض حديثنا عن «خطر» وسائل الإعلام.

الصورة تستهلك الحدث، بمعنى أنها تمتصه وتبذله



للاستهلاك. ومما لا شك فيه أنها تكسبه تأثيراً غير مسبوق إلى الآن، ولكن بوصفه حدثاً ـ صورة.

ماذا إذاً عن الحدث الواقعي إذا كان الواقع يُحقن باستمرار بالصورة والسرد المتخيل والافتراضي؟ في الحالة التي نحن بصددها، ساد اعتقاد أن ما نراه (وبشيء من الارتياح ربما) إنما هو عودة للواقع وللعنف الواقعي في عالم افتراضي مزعوم. «انتهى عهد قصصكم الافتراضية ـ هذا أمر واقعي!» كما رأى فيه البعض انبعاثاً للتاريخ فيما وراء نهايته المعلنة. ولكن هل يفوق الخيال الواقع حقاً؟ وإذا بدا أنه كذلك، فلأنه امتصّ طاقة الخيال وصار هو نفسه خيالاً. حتى يمكننا القول إن الواقع يغار من الصورة... وما يجري هو مبارزة بينهما، وسباق على من يكون، من بينهما، الأكثر تجاوزاً للخيال.

إن انهيار برجي المركز العالمي للتجارة أمر يفوق الخيال، غير أن هذا لا يكفي لكي نجعل منه حدثاً واقعياً. إن قدراً زائداً من العنف لا يكفي للإطلالة على الواقع. ذلك أن الواقع هو مبدأ، وهذا المبدأ أولاً فتنة الصورة (أما العواقب المبهجة أو الكارثية فهي متخيلة إلى حد بعيد، انطلاقاً من الصورة).

في هذه الحالة إذاً ينضاف الواقع إلى الصورة بوصفه جائزة رعب، بوصفه رعشة إضافية. ليس مُرعباً وحسب، بل هو واقعي أيضاً. وعوض أن يكون عنف الواقع ماثلاً أولاً، ثم تنضاف إليه رعشة الصورة، تكون الصورة ماثلة أولاً، ثم تنضاف إليها رعشة الواقع.



أمر من قبيل خيال إضافي، خيال يفوق الخيال. كان بالار (بعد بورخيس) على هذا النحو يتحدث عن إعادة خلق الواقع بوصفه الخيال الأخير، الأكثر رعباً.

هذا العنف الإرهابي ليس هو، إذاً، انبعاث شعلة الواقع، ولا انبعاث شعلة التاريخ. هذا العنف الإرهابي ليس واقعياً، إنه، في معنى من المعاني، أسوأ من ذلك: إنه رمزي، فالعنف في حد ذاته قد يكون عادياً وغير مؤذٍ. وحده العنف الرمزي مولد للفرادة. وفي هذا الحدث الفريد، في فيلم منهاتن الكارثي يتضافر في ذروتيهما عاملا الفتنة الجماهيرية في القرن العشرين: سحر السينما الأبيض، وسحر الإرهاب الأسود، ضياء الصورة الأبيض، وضياء الإرهاب الأسود.

نسعى، بعد فوات الأوان، أن نحمّل الإرهاب أي معنى، وأن نعثر له على أي تأويل. لكنه خلو من المعنى، ووحدها جذرية المشهد، وحدها قساوة المشهد هي المبتكرة، والمتعذر تبسيطها. إن مشهد الإرهاب يفرض إرهاب المشهد، وحيال هذا الافتتان اللاأخلاقي (وإن كان يثير رد فعل أخلاقياً شمولياً) لا يملك النظام السياسي أن يفعل شيئاً. إنه مسرح القسوة خاصتنا، الوحيد المتبقي لنا ـ الخارق لكونه يجمع أقصى ما في المشهدي وأقصى ما في التحدي. وهو في الوقت نفسه النموذج الميكروسكوبي المعروض لنواة عنف واقعي مع احتمال تردد أصدائها إلى أقصى حد ـ أي أكثر أشكال المشهدية خلوصاً ـ ونموذج شعائري يجبه النظام التاريخي والسياسي بالشكل الرمزي الأنقى للتحدي.



أي مقتلة كانوا ليحظوا بغفرانها لو حبيت بمعنى، لو أمكن تأويلها كعنف تاريخي ـ فتلك هي المسلمة الأخلاقية للعنف المقبول. وأي عنف كانوا ليحظوا بغفرانه، لو أنه جرى بعيداً من وسائل الإعلام («الإرهاب ليس شيئاً يذكر من دون وسائل إعلام»). غير أن هذا باطل كله. ليس هناك استعمال «صالح» لوسائل الإعلام، فوسائل الإعلام هي جزء لا يتجزأ من الحدث، ومن الرعب، وقد تؤدي دورها في هذا الاتجاه أو ذاك.

إن الفعل القمعي يسلك المسار غير المرتقب نفسه الذي يسلكه الفعل الإرهابي، ولا أحد يعلم عند أي حد سيتوقف، والانقلابات التي ستليه. ما من تمييز ممكن، على مستوى الصور والإعلام، بين المشهدي والرمزي، ما من تمييز ممكن بين «الجريمة» والقمع. وانطلاقة هذا الارتكاس الخارجة عن أي سيطرة هي الانتصار الفعلي للإرهاب. وهو انتصار ظاهر في تشعبات الحدث وتسرباته الخفية ـ ليس فقط في الركود المباشر، في الاقتصاد والسياسة والبورصة والمال للسستام بمجمله، وفي الركود الأخلاقي والسيكولوجي الذي ينجم عنه، بل أيضاً في ركود سستام القِيم، وأيديولوجيا الحرية بأكملها، والتداول الحر. . . إلخ، التي طالما كانت مفخرة العالم الغربي، والتي تسلح بها هذا العالم لممارسة هيمنته على الأرجاء المتبقية من العالم.

إلى حد بدأت معه فكرة الحرية، وهي فكرة حديثة العهد وجديدة، بالاختفاء من العادات والضمائر، وبدأت العولمة الليبرالية بالتحقق في شكل معاكس بالحرف: في شكل عولمة بوليسية ومراقبة



كلية، وترهيب أمني. إن الانفلات ينتهي إلى حد أقصى سن ضوابط القسر، والتقييد يساوي ضوابط المجتمع الأصولي.

تراجع في الإنتاج، في الاستهلاك، في المضاربات، في النمو (ولكن ليس في الفساد طبعاً): فكل شيء يشير إلى أن السستام العالمي يتبنى انكفاء استراتيجياً، ويجري مراجعة أليمة لقيمه، كرد فعل دفاعي، على ما يبدو حيال صدمة الإرهاب، ولكنها تستجيب في العمق لإيعازاته المضمرة ـ تنظيم قسري ناجم عن الفوضى المطلقة، لكنه يفرضه على نفسه، مستبطناً، على نحوٍ ما، هزيمته الخاصة.

وجه آخر لانتصار الإرهابيين يكمن في أن كل الأشكال الأخرى للعنف وزعزعة استقرار النظام تتضافر لصالحه: إرهاب معلوماتي، إرهاب بيولوجي، إرهاب الانتراكس والشائعة، هذه كلها تنسب إلى بن لادن، حتى إنه صار بإمكانه أن يعلن مسؤوليته عن الكوارث الطبيعية. كل أشكال اللاتنظيم والتداول الشاذ مفيدة له. وحتى بنية التبادل العالمي المعمم تخدم التبادل المستحيل. كأنها الكتابة الآلية للإرهاب يرفدها باستمرار الإرهاب (غير المتعمد) للإعلام، وبكل ما يتوجب عليها من تبعات الهلع: فإذا كانت الإصابة، في قضية الأنتراكس هذه كلها، تتم من تلقائها عبر التبلور الآني، على غرار محلول كيميائي، إذ يمس، مساً، إحدى الخلايا، فهذا يعني أن السستام بأسره قد بلغ كتلة حرجة تجعله عرضة لأي اعتداء.

ما من حل لهذا الوضع الحدي، خصوصاً بالحرب التي لا تقدم سوى موقف مسبوق تم اختباره سابقاً، بتدفق القوى العسكرية،



والإعلام الشعبي، والإلحاح الإعلامي الذي لا طائل تحته، والخطب المواربة والمؤثرة، وبسط القدرات التكنولوجية حتى الإدمان. أي، باختصار، على غرار حرب الخليج، التي كانت هي اللاحدث، أو الحدث الذي لم يحدث.

ولعل هذا علة وجود الحرب: أن تستبدل حدثاً حقيقياً رائعاً، وفريداً وغير مرتقب بحدث مزعوم مكرر ومسبوق. لقد جاء العمل الإرهابي مطابقاً لمحورية الحدث بالنسبة لأنماط التأويل، في حين أن هذه الحرب الحمقاء عسكرياً وتكنولوجياً، مطابقة، على الضد من ذلك، لمحورية النمط بالنسبة للحدث، أي مطابقة لرهان مزيف لا مبرر لوجوده. إنها الحرب كاستكمال لغياب السياسة بوسائل أخرى.

(عن «لوموند» 3 تشرين الثاني 2001)





جاك جوليار ـ الان مينك ـ جيرار هوبير

المثقفون وتداعيات 11 أيلول 2001

(ردود على مقالة جان بودريار)(*)

كانت مقالة جان بودريار «ذهنية الإرهاب» التي عبّر فيها عن وجهة نظره بشأن 11 أيلول وما تلاها موضوعاً لسجال دار ويدور، إلى الآن، حول المفاهيم الخاصة بالإرهاب والإسلام والعولمة.. وسواها من القضايا التي شملها بودريار بتحليله.

(*) نُشرت هذه الردود في ملحق «نوافذ» الذي تصدره جريدة المستقبل اللبنانية.





بؤس النزعة المعادية لأميركا

جاك جوليار(*)

لِـمَ كان محتماً على المثقفين الفرنسيين، منذ مطلع القرن (العشرين)، إثر الحقبة المجيدة لقضية درايفوس، أن يختاروا على الدوام الانحياز إلى صف أعداء الحرية؟ مثل هذا السؤال عاد ليطرح مجدداً، وبقدر من الحدة، إثر بروز الإرهاب المفرط في 11 أيلول (المنصرم). ومثل هذا الإخلاص العنيد للخطأ، على الرغم من بعض الاستثناءات، يستحق منا تفسيراً. ولكن على المتنطح للتفسير أن يتريث هنيهات من الحيرة، خشية التسرع في الإسهام في سلوكات على هذا القدر من الإباحية.

لنمعن النظر في الأمر، فَبُعَيد انقصاف مركز التجارة العالمية، وبمضي أقل من ثلاثة أيام، دوّت في أرجاء المعمورة وجهاتها الأربع سلسلة ثانية من الانفجارات: هي انفجارات النزعة الفكرية المعادية

(*) مدير التحرير المنتدب لمجلة «لونوفيل ابسرفاتور» الأسبوعية الفرنسية. ومؤلف (بالاشتراك مع ميشال فينوك) «معجم المثقفين الفرنسيين» (1999) آخر ما صدر له: «غلطة النخب» (منشورات غاليمار).



لأميركا. والحق يقال إن لا جديد البتة في ذلك. فلطالما ظننت أن بإمكاني تعريف النزعة المعادية لأميركا بوصفها اشتراكية الحمقى. غير أني كنت مخطئاً، أو الأحرى، كان تعريفي هذا الذي حسبته على قدر من الاتساع، تعريفاً حاصراً ومقيداً إلى أبعد حد. فمع انهيار الماركسية، تلك الأنشودة القديمة التي هدهدت، طوال قرن من الزمن، مشاعر المثقفين، صارت النزعة المعادية لأميركا القيمة التي تلوذ بها الطبقة المتعلمة بأسرها، تقريباً، وسالب كل الآمال المنقضية، و ـ من يدري؟ ـ عتبة انتظار أوهام جديدة.

بؤس. بؤس القضية الواحدة. بؤس «المعادين»، وبؤس «المعاداة». كنا نحسب أن حيال همجية الاعتداء وحيال المأساة الأميركية قد يخفت صوت الجوقة المعادية للحداثة. خصوصاً أن أناساً يرون في أنفسهم ورثة (لعصر) الأنوار، لا بد أن يتحينوا ما يوفره لهم التشدد الإسلامي من ألهيات ملائمة لإعمال تفكيرهم. لكن شيئاً من هذا لم يحدث بل حدث ما هو ضدّه. فقد ألهمت المأساة الأميركية غبطة طبقة المساجلين، فلن تخلو شواطئ البحر يوماً من لصوص الحطام، كما لن تخلو يوماً عربات الجيوش من سفاهة معاونين استحالوا ناهبي جثث. أولاء الأميركيين الأوغاد! لئن نزلت عليهم نازلة على هذا النحو، فإنما ذلك لأن جرائمهم بلغت من البشاعة مبلغاً. وحيث كان النفر من العامة يهزج راقصاً على الأنقاض («لقد استحقوها») كان المثقف، كرجل علم، يرتجل معياراً للنسبية في كل شيء، ويسلس القول: إن عقاب الأميركيين جاء بقدر آثامهم، وعوض أن يستحقوا منا الشفقة،



فإن هذه البلية المدينية توجه إليهم أصابع الاتهام.

إنها لحكاية قديمة، ولعلها بقدم «العهد القديم»، فعندما ابتلي أيوب، الرجل الموسر الذي يتقي اللّه، ببلوى من اللّه نفسه، دونما ذنب اقترفه، هرع أصدقاؤه الذين لا يضمرون إلاّ الخير، «ليرثوا له ويعزوه»، ويمنوا عليه بالنصح قائلين: «أذكر هل هلك أحد وهو بريء/ وأين دمر أهل الاستقامة؟/ بل رأيت أن الذين يحرثون الإثم ويزرعون المشقة هم يحصدونهما». يا للرفاق الأبرار!

قد يحسب القارئ أني أغالي؟ أو أختلق تطريزاً؟ أو أكني؟ لكني أحيلكم، دفعاً لحسبانكم هذا، وتأكيداً للتثبّت، على المنتقيات النغمية المطولة التي نشرتها (صحيفة) «لوموند» مذيلة بتوقيع أروندانتي روي، الروائية الهندية الشهيرة، وجان بودريار، الفيلسوف الفرنسي الذائع الصيت، وجون لوكاريه الذي يغني اسمه عن أي تعريف. كما أحيلكم على بيان المئة وثلاثة عشر مثقفاً فرنسياً من أقصى اليسار، ومن بينهم بيار فيدال ناكي، والجميع يرددون علانية وجهاراً: أميركا كلية القدرة، إذاً أميركا هي المذنبة، أما بن لادن فليس سوى بلية اللّه. ثم إن هذا ما يزعمه لنفسه هذا الطيف الأبيض المشيق ذو العينين المحمومتين، وذو اللحية النبوية، والمطابق، برداء براءته الطويل، لمعايير الترويج الإعلامي. نسلم جدلاً بأن البلية لم تكن يوماً محببة وبأنه هو ورجاله قد يجدون متعة شاذة، ومغالية، في إنجاز مهمتهم، «الشعائرية» (كذا).

لكن السياسة، في آخر الأمر، هي الشكل الحديث للمأساة، و«التاريخ» ليس نزهة استمتاع. وإذا نحن مجدداً، ومستعينين بعدة



هائلة من مصطلحات علم الأعراض، حيال تفكيك للشارات والأوجه والمعجزات والكوارث التي ما كان لبوسويه أن ينكرها. سوى أن تفكيكنا هذا ينطلق، هذه المرة، من الكتاب المقدس، لا من المصنفات العلمية، وبعد أيوب، نجدنا أمام نبوخذ نصّر. فإن أمعنا النظر قليلاً فيما يجري لاتضح لنا، على الرغم من كل شيء، أنه هذيان منطقي مذهل ذاك الذي يفترض، تسلمياً، أن لا وجود لضحية بريئة، ويفترض أن كل ضحية هي «على نحو ما»، مذنبة وكل قاتل منصف.

عندما نقيم وجهاً من الصلة بين كل بؤس في العالم وبين القوة الكلية الأميركية، لا نرتكب حماقة وحسب، بل نضع أنفسنا على منحدر خطير، كانت الشيوعية والفاشية قد سبقتانا إليه. وعندما يقول جان بودريار، ولا بد لي أن أقتبس منه هنا: «ذاك أنها (أي القوة العظمى الأميركية)، نظراً لقوتها التي لا تحتمل، هي التي أججت كل هذا العنف المبثوث في أرجاء العالم كله، وهي، تالياً، التي أثارت (من دون أن تعلم) هذه المخيلة الإرهابية التي تسكننا جميعاً»، فهو يعني، بدارج الكلام، أن الأميركيين ليسوا فقط مسؤولين عن الإرهاب الذي يصيبهم، بل أيضاً عن ذلك التواطؤ مع الإرهاب والمضمر فينا. إن مثل هذه الأقوال، إذا ما جردت من تلك الضراوة الباردة التي تنطوي عليها، والتي يفترض أنها تخفف من غلوائها، لا تتكشف فقط عن قدر مقيت من تصوير أميركا في صورة الشيطان، بل تنزع أيضاً إلى ترسيخ فكرة لا قوام لها، وهي فكرة خاطئة ببساطة، مفادها أن أميركا تمارس على العالم بأسره قوتها



الكلية. والحال أن حجم الهيمنة الأميركية على عالم اليوم هو أضأل من حجم هيمنة الإنكليز في القرن التاسع عشر أو هيمنة روما في مطلع تقويمنا الميلادي.

لكن المؤكد أن جعل الولايات المتحدة مسؤولة عن البؤس في موزامبيق أو أفغانستان، هو محض هذيان ينم عن منطق هذياني. إن دوام البؤس يفسر بالتخلف لا بسياقات التصنيع. وإني أنصح أولئك الذين يرون في التحديث نوعاً من الطاعون الدملي الذي يقوض العالم الثالث، أن يمعنوا النظر في هذه الواقعة التي لم يلتفت أحد إليها تقريباً، إن الصين لم تعلن رسمياً عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إلاَّ غداة قمة جنوا (20/ 22 أيلول 2001)، لكن دعونا من هذا. إننا نعي أن كل تقدم جديد في مستوى التبادل عبر العالم يؤدي، وسط كم هائل من النتائج المفيدة، إلى انقلابات خطيرة وإلى مظالم جديدة بدل المظالم القديمة. لكني أرى أنه لمستهجن حقاً أن البعض لا يرى حلاً لهذه المسألة إلاَّ في تدمير أدوات الضبط، عندما يكون المطلوب هو العمل على تدعيم هذه الأدوات وجعلها أكثر ديمقراطية. أو الأحرى لا: فالأمر ليس مستهجناً جداً. فتاريخياً، لطالما تماهى الحقد على أميركا، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، مع الحقد على التقدم، وخصوصاً التقدم التقني، لدى المثقفين. عليكم بمثل رينان، ومن بعده جورج دوهاميل، ومعهما كل الذين، على الضد من الإيديولوجيين وماركس، مروراً بأوغوست كونت، ولكن أيضاً فيكتور هيغو، يرون في الانتقال من الشمعة إلى الكهرباء.. تقهقراً للأنوار. وإذا كانت جمهورية الكتاب، بحسب فرنسوا فوريه،



تبدو أرستقراطية بعفويتها، وشديدة العداء، عضوياً، للبورجوازية، فليس ذلك، أولاً، لأن البورجوازية هي مرادف الفريسية والرضا عن الذات: بل لأنها حاملة لثورة اقتصادية وتقنية تهفت، بحسبها، تلك النزعة الإنسانية الأدبية لديها، ومن هنا ميل الأنتلجنسيا الفرنسية إلى التكتل في صف الأرستقراطية القديمة المهيمنة، مع استعدادها، على سبيل الحيلة، للتظاهر بالانتقال إلى صف «البرابرة»: أقصد البروليتاريا. ذلك أن رجلاً واحداً، قد تمكن من شفاء الأنتلجنسيا الفرنسية، مؤقتاً، من خواف التقنية، ومن ترجحها بين الرهانين، أي باختصار: من كراهيتها للتقدم التي ليس نزوعها المعادي لأميركا سوى وجه منها. هذا الرجل يدعى كارل ماركس.

لِـمَ؟ لأن ماركس ـ وهنا عبقريته ـ قد ربط بين فلسفة البروليتاريا وفلسفة التقدم، وبتبنّيه الأولي وجد المثقف المحب للبشر نفسه مرغماً على أن يرفدها بالثانية، وبهذا صار مثقفاً تقدمياً.

أما التتمة فمشهورة. إنها تتمة حزينة على غرار قصص الحب. كان ينبغي، بل كان كافياً، أن تنهار الماركسية لكي تنهار معها تقدمية المثقفين. فالأثر التحديثي لماركس لم يصمد كثيراً أمام حيلة متشيعيه. تذكروا أورغون. فما إن امتلك البرهان على أن طرطوف ـ وهو في نظره تجسيد الخير ـ يحقد على زوجته وعلى ثروته، حتى تخلى عن الخير بتخليه عن طرطوف. كان بإمكانه أن يقول: إنه ليس سوى محتال، لكن لا: فالتماهي بين طرطوف ورجل الخير لا تنفك عراه في ذهنه، حتى ينطق بتلك العبارة، وهي الأطرف في أدبنا: «قضي الأمر، إني أتنكر لكل أهل الخير».



هناك شيء من أورغون داخل المثقف التقدمي. إذ يكفي أن ينهار جدار نصب عينيه لكي ينكر الهندسة المعمارية برمتها. وبابتعاده عن الماركسية يرتد عن التقدم. وها هو مستغرقاً باستمتاع في محاسن ماضٍ لم يفترق عنه إلاّ عنوة. إنه انحراف المعاداة للتقدم الهائل الذي وسم الربع الأخير من القرن، والعودة إلى الحالة الرومنسية والماضوية للزمن الغابر. لتسقط التقنية! ليسقط مامون! ليسقط التقدم! لتسقط أميركا. وما كاد يقلع عن توزيع طبعة يوم الأحد من صحيفة «لومانيته» في تجمع المباني الشعبية في ضاحيته، حتى هرع المثقف التقدمي السابق للانضمام إلى بايرون على خرائب «ميسولونغي»، وهناك أمر أخير بعد. هناك أمر أخير أقوله آسفاً، لكن من الجبن بمكان ألا أقوله. وهو أن المثقفين لا يهوون الحرية، أو أنهم، إذا أحبوها، فبشروط كثيرة وتحت بهارج كثيرة، بحيث إن «الحسناء»، المحبطة، تؤثر السعي في مكان آخر وراء من يهواها. لن أضع أمامكم اللائحة الطويلة من الكُتّاب والفنانين والعلماء الذين حالفوا، خلال القرن المشؤوم الذي غادرناه لتونا، أعداء الحرية من الفاشية والنازية، إلى الستالينية والماوية (. . .) فمن هم الذين قاوموا إغواء نظام جديد معادٍ للديمقراطية؟ من بين الكبار لا أرى البتة سوى آرون (ريمون) يميناً، وسوى كامو (ألبير) يساراً.

لذا حالما أشعر أن الأمور تعاود الكرة، أو تكاد تعاود الكرّة، أشعر بشيء من القنوط. إن أكثر التجارب التي يخوضها المؤرخ كآبة هي اكتشافه بأن دروس التاريخ غير موجودة، أو الأحرى، بلى: هناك دروس للتاريخ، لكنها لم تكن يوماً ذات منفعة. إنها قطعاً غير



صالحة للاستعمال، وإذا بنا نحن خدامها الذين لا نفع منهم. فما كان يفتن، بالأمس المثقفين في الاشتراكية السلطوية ندركه جيداً الآن، إذ لم تكن الفتنة في الاشتراكية، للأسف، بل في السلطة. وإن ما سيفتنهم غداً، في الإرهاب المعادي للرأسمالية، ليس العداء للرأسمالية بل رعب الإرهاب. أيضاً وأيضاً، عندما أرى المثقفين، وبدرائع نضالهم السرمدية ضد حكم الأثرياء (البلوتوقراطية)، وضد أميركا الممقوتة وحليفتها إسرائيل، وذرائع نضالهم إلى جانب بؤساء العالم كافة، عندما أراهم إذاً يعدون العدة، عبر حَرْف تدرجي لفكرهم، للانضمام إلى أشكال الطغيان الجديدة، أشعر بأني أعيش مجدداً كابوساً قديماً. وعندما أرى، علاوة على ذلك، المتوحدين السرمديين يبعثون بالذرور الأبيض إلى جيرانهم، كما كانت ترسل، في ظل الاحتلال النازي، رسائل الوشاية المضللة إلى دوائر الشرطة، أقول في سري إن علينا أن نبدأ كل شيء من جديد. كما في خاتمة «الأبواب المغلقة»: حسناً إذاً، فلنبدأ من جديد.

(«ليبراسيون» 13 تشرين الثاني 2001)



الإرهاب الذهني

الان مينك(*)

باسم مبدأ التعادل الذي أقامه، في ما يبدو، حافزاً لتفكيره في هذه الآونة، لا يملك جان بودريار، في معرض زعمه الإحاطة بذهنية الإرهاب («لوموند» 3 تشرين الثاني الجاري) إلاَّ أن يمارس الإرهاب الذهني. وهو ذهن ذو قدرات ملحوظة، في ما يبدو، غير أن قدراته هذه ليست عذراً بقدر ما هي قرينة تُفاقم ذنبه...

لقد كنا لنتوقع تحليلاً آخر من قبل الأستاذ العليم بتنويعات توأمة الواقع والافتراضي، والصورة والماهية، ووسائل الإعلام والواقع. باعتبار أن انهيار البرجين التوأمين (لمركز التجارة العالمي) قد يُشكل، في عينيه، سمة الانتصار الحاسم للافتراضي، ومِعْلم اللحظة التي يسيطر فيها، على نحو صاخب، على الواقعي، والبرهان، اختصاراً، على صحة تفكير بودريار المعتاد.

ولكن عِوض هذه النغمة، مهما بدت مألوفة قرر فيلسوفنا أن

(*) مفكر وخبير اقتصادي.



يؤدي، وهذا أمر تقليدي في فرنسا، دور المثقف الكبير، نبي الحدث، كافل شرعيته وبالطبع ضامن الصورة الساعية على قدم وساق. بعد ميشال فوكو، المنافح عن الخمينية الإيرانية عام 1979 والمتضامن إذاً، نظرياً، مع تعدياتها، ها هو بودريار فيلسوف «النموذج الإرهابي» (كذا في الأصل).

لكل مقام مقال. المذنبان هما ـ وما الداعي للذهول؟ ـ العولمة والناجم عنها، أي القوة الأميركية المفرطة في حجمها. «بدأت العولمة الليبرالية في شكل معاكس بالحرف: في شكل عولمة بوليسية، ومراقبة كلية، وترهيب أمني. إن الانفلات ينتهي إلى حد أقصى من ضوابط القسر والتقييد يساوي ضوابط المجتمع الأصولي».

إذ لا سبيل إلى الرد على رعبٍ ما إلاَّ برعبٍ آخر، وعلى الأصولية إلاَّ بأصولية أخرى: ما كان ينبغي الرهان عليه.. أليس صحيحاً «أن السستام نفسه هو الذي ولّد الشروط الموضوعية لهذا الرد العنيف المباغت. فباستئثاره بكل الأوراق، يرغم الآخر على تغيير قواعد اللعبة»: ما كان ينبغي البرهان عليه أيضاً. فمن هو هذا «الآخر» المستحق التنويه كيما يستحق أو يوضع بين مزدوجين؟

«ذلك أن العالم، نفسه، هو الذي يقاوم العولمة». وبذلك توغل لعبة الورقات الثلاث في تماديها: الإرهاب إذاً هو تجسيد العالم». إنه، بالتأكيد، «لاأخلاقي». يا للتنازل من قبل بودريار! ـ لكنه ليس سوى الرد على «عولمة هي، نفسها، لاأخلاقية». ذلك



هو مبدأ التعادل في أحسن أدواره: العالم يرد على العولمة، رعباً مقابل رعب، وشراً مقابل شر.

وإذ يشتشعر بودريار بداهة الاعتراض بتمايز الخير والشر، يستدرك كل اعتراض بتهفيته سلفاً: «لنحاول وقد قيض لنا أن نشهد حدثاً لا يتحدى الأخلاق وحسب، بل كل أشكال التأويل أيضاً، أن نمتلك فهماً للشر. جوهر المسألة يكمن هاهنا: في التفسير الخاطئ كلياً الذي أنتجته الفلسفة الغربية، فلسفة الأنوار، لمسألة الخير والشر».

وهنا يتبدى مشعوذنا الضال متمكناً من خفته: حيث تحسبون أنكم ترون الخير، هناك قرينه، ودائماً بحسب ما كان ينبغي البرهان عليه.

ولفرط نزوعه إلى الشعوذة يمحو، بشارة من سحر عصاه، كل السجال حول الإسلام: «لكن الإسلام ليس سوى الجبهة المتحركة لبلورة هذا التضاد». لا وعد بالجنة ولا فتوى ولا تكفير، بل تبلّر ـ مستخدماً العبارة نفسها التي يستخدمها ستندال للحب: إنها خلاصة للأصولية أقل ما يقال فيها إنها متسرعة.

وبمثابة ختام لم يكن يُعوز مقاله، لتأزيم الحبكة، إلاّ ذلك الافتتان المشؤوم حيال الإرهابيين، وبودريار يستسلم لمثل هذا الافتتان بعبارات يشوبها لبس مضاعف: «فريضة شعائرية... من دون أن يفقدوا شيئاً من هذا التواطؤ على الحياة والموت... كل الوسائل مشروعة لإفقاد أفعالهم كل اعتبار... من المؤكد أن موتهم



لا يثبت شيئاً، ولكن ليس هناك ما يثبت من سستام تظل فيه الحقيقة عصية على الإدراك. . .» لكي يرمي سهماً أخيراً من عدم الاكتراث: «أما العواقب المبهجة (هل قرأتم جيداً؟) أو الكارثية فهي متخيلة إلى حد بعيد، انطلاقاً من الصورة».

هل ينبغي لنا أن نلتفت، بأقل انتباه، إلى هذا التقريظ، في صيغة التفسير، للإرهاب؟ للأسف، بلى. فهو صادر عن مثقف مرموق، أحد المفكرين الذين لا يؤتى على ذكرهم في الوسط الإعلامي إلاّ بقدر من الاحترام، وأحد الوجوه المرحّب بها دوماً لكفالة كل المعارك، أحسنها وأقبحها. شخصية تعبر عن عجز الأنتلجنسيا الفرنسية العريق عن الإقرار بوجود سلم للقِيم وأن الرجوع إلى مبدأ أخلاقي ما ليس عيباً.

لقد شهدنا النزعة «المضادة للإنسانية» وهي تفشو لعقود من الزمن، وتتحصن، غير أننا حسبناها انقضت مع انقضاء الشيوعية.

وخطأ كان حسباننا: فهي ما زالت هنا، ماثلة، وبودريار يمارسها بترصن مصطنع: لا شيء يستحق عناء شيء؛ حقوق الفرد خديعة؛ والعنف الإرهابي هو لازمة الكلّيانية المؤسسية.

ومثل هذا البرهان يؤجج، إلى الحد الأقصى، النزعات المعادية لأميركا، والارتكاسات العالمثالثية، وردود الفعل اليساروية التي تعصف بالرأي العام الفرنسي. وما ينافح عنه بودريار ليس مجرد وجهة نظر معزولة.

وإنما يكشف، مستعيناً بالجهاز المفهومي للفيلسوف، عما يبقى



لدى آخرين كثيرين من قبيل المسكوت عنه والخلفية الفكرية المُضمرة. ويكفي أن يطرأ ظرف استثنائي لكي تستيقظ شياطين الكيانية الفكرية العتيدة.

لم يلزم الطرف الآخر مثل هذا الصمت المطبق؟ لِمَ لا تذكرنا، إلاً قلّة قليلة من المفكرين والفلاسفة، ببعض حقائق البديهة؟ وأولاها: أن هناك أرجحية مطلقة للديمقراطية، وتوكيد مثل هذا لا صلة له، لا من قريب ولا من بعيد، بالترهات التي أطلقها برلوسكوني بشأن أرجحية القِيم الغربية. فبعض الدول الإسلامية خاضت، بالفعل، تجربة الديمقراطية واللعبة الانتخابية، مبرهنة بذلك على شجاعة جمعية تفوق بكثير ما يتطلب إسقاط قسيمة التصويت في صندوق انتخابي في اللوكسمبورغ أو في بروكسل. فالديمقراطية، تلك القيمة الأسمى، ليست حكراً على الغرب.

الحقيقة الثانية، وهي أكثر تحطيماً للرؤى السائدة: أن أميركا والديمقراطية متوافقتان إيقاعاً. فكيف لبورديار أن يفسّر ذلك الارتكاس الوطني، منذ الحادي عشر من أيلول الذي ساد كل الأقليات بما فيها الأقلية المسلمة، من أقصى البقاع الأميركية إلى أقصاها؟ فهل سيكون عليه أن يستعير المناورة الماركسية لمفهوم الاستلاب، لكي ينجو بتفسير ما؟

حقيقة ثالثة، قد تبدو صبيانية في أعين عقولنا المستنيرة: إن الأخلاق ليست مجموعة صِفراً، كما كان يزعم علماء الرياضيات، والنظام الديمقراطي يتيح لها أن تعبر عن نفسها بأفضل ما يتيحه أي سستام آخر.



حقيقة رابعة، معتادة أكثر من سابقتها: كيف نتنكر لحق البلدان الديمقراطية في الدفاع عن نفسها؟ أكان ينبغي، وتحت شعار الحرص على التجمعات السكانية المدنية، أن يحجم البريطانيون عن قصف دريسد، والأميركيون عن قصف هيروشيما، حتى ولو كان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إطالة أمد الحرب العالمية الثانية إلى ما لا نهاية؟

حقيقة خامسة وأخيرة: إن صلب السستام الغربي، بالذات، أي ثنائي الديمقراطية والسوق الذي لا تنفصم عراه، هو البيئة الأمثل لتبلور عناصر الموازنة، والسلطات المضادة، والمضادات لكل الغلو الليبرالي. كل النظم الرديفة قد أخطأت: والأصولية الإسلامية، في هذا المعنى، ليست أكثر إغواء من الفاشية أو الشيوعية.

هذا «الرفيق» المعتدل هو، بالتأكيد، أقل إغواء لـ «وعي كبير» بما يتيحه من هوامش للتلاعب به وعبره، في حين أن هوامات الشمولية والكليانية كفيلة بذلك، وبديهي أن بودريار أكثر استمتاعاً بالإرهاب الذهني، ولكن ألا يدرك أن موقفه، في ما هو أبعد من اللهو المجرّد، مثير للشفقة؟

(«لوموند» 7 تشرين الثاني 2001)



رفض مديح الإرهاب

جيرار هوبير(*)

في مقالته، التي يعرض فيها لوجهة نظره، والموسومة «ذهنية الإرهاب» («لوموند» 3 تشرين الثاني) يقول جان بودريار إن عمليات 11 أيلول الإرهابية، لا تحتمل لا معنى ولا تأويلاً. ومع ذلك، يجعل منها «أم الحوادث». لِـمَ هذا التناقض؟ لأنه يجد في هذه الصدمة الجيوسياسية العالمية قابلية لتحويل نزاع داخلي ذاتي إلى نزاع خارجي موضوعي، حريصاً، قبل ذلك، على محو كل أثر للأول، بحيث تستبدل «النحن» «الأنا» الذي هو من يخاطبنا في الواقع.

ولو ترك لمنطقه هذا أن يبلغ منتهاه ـ عولمة انفجار نووي، مثلاً ـ لتمكن من بيان «الفرصة» التي تتيحها، بحسبه، كارثة السستام والسلطة المهيمنين. إني أستنكر هذا التضامن الفكري والعاطفي مع الإرهابيين الجدد، وأعمل فيها التفكيك أيضاً. . إنها آلية تتعلق بأخلاقياتِ الكتابة، وبما نورثه للأجيال الشابة أيضاً. إن بادرة

(*) اختصاصي في التحليل النفسي.



التضامن هذه، إنما هي محاولة، بوساطة الخطاب الذي يستكمل بادرة الإرهابيين العملية، لقلب التخوم الفاصلة بين أشكال منطق اللاوعي وبين أشكال الواقع الخارجي.

ومن ذاع صيته في تمحيص الإغواء (أي بودريار نفسه) يكاد يعجز قلمه عن إيجاد العبارات التي توفي مقاصد تمجيده للإرهابيين، إنهم (أي الإرهابيين) كليو القدرة، وكليو العلم وأثرياء، لأنهم تمثلوا كل ما قدمته الحداثة. إنهم غزاة تمكنوا، بدراية لا شوب فيها، من محو السدود بين عيشهم اليومي وعيشنا اليومي. وهم يستحقون الخلاص لأنهم منتصرون على الموت، في حين أننا لا نملك إلاَّ العيش في حداده. إنهم أبطال فعليون لأنهم شجعان. وملكوا المعرفة الحقة بالسستام، لأنهم ينطلقون من فرضية أن السستام ينتحر. وختاماً، إن شعورهم بالفريضة الشعائرية (التي تستدعي التضحية) لا يلين ولا يعتوره الوهن أو الفساد.

ثم يتحول هذا الخطاب الاصطفائي إلى وقائع انتصار معلن للإرهاب وتسويغ لهيمنة الإسلام على العالم. ومن هنا اعترافه الضمني: ليس مهماً أن يهيمن الإسلام على العالم، لأن الإرهاب، سينشط، آنئذٍ، ضده. هنا ينبغي لنا أن نتذكر أن الخطاب نفسه قد صيغ بشأن هتلر، في زمانه، عندما قيل إنه سيتم إسقاطه حال توليه السلطة.

إذاً، ما الداعي لهذا الاستباق المضطهد؟ لأن بودريار يرى أن العالم ذريعة؛ فنحن والإرهابيون نحيا، بالفعل، على مسرح بدائي ثنائي القطب حيث «الآخر» والسستام يحلان محل الأب والأم،



وبن لادن وأمثاله يلعبون، في هذا السياق، لعبة ورق من طَرْز جديد، لأنهم يقفون عند المقلب الآخر من المرآة الموجودة على هذا المسرح. حتى لو كنا لا ندرك حقاً، ما هي الصلة التي تجمع، في ما وراء الموت، بين الإرهابيين و«الآخر»، فإن ذلك لا يحول دون كونهم حملة المغازي الرمزية التي يخلو منها السستام.

ينضم بودريار إلى الإرهابيين الذين يزعمون «أنهم لا ينتمون إلى هذا العالم». ولهذا السبب فإن العبرة تكمن في الانتقال إلى الفعل الذي يستشعره «دائماً وشيكاً»، من دون أن ينعت بالإجرامية الفِعلة التي ارتكبها الإرهابيون في الحادي عشر من أيلول. فالواضح أنه يرى في كل منا مجرماً خفياً، وأن مثل هذا، «قد يكون صحيحاً»، فالعبرة هي في الرجوع من الموت و«إنقاذه».

بودريار يستبق قيامة (ما يعنيه بعبارة «رمزي») الواقع والتاريخ اللذين يحسبهما ميتين. في العادة، الخطاب الديني هو الذي يختلق القيامة. أما هنا، فهو الخطاب الحلمي. فبودريار، الملتزم، بوعيه ما بعد المسيحي، حداداً مستحيلاً للقيامة (التي ما عادت اعتقاداً رائجاً بأي حال) يحرف التعاليم عن مضامينها على عتبة الموت. ويكون بذلك، قد أضفى، في الوقت نفسه، على الانتحار معنى (فما عدا الانتحار سدى). ما يعني أن بن لادن، في سياق تخليصه «الموت»، إنما يخلص «القيامة»، لكنه بتخليصه القيامة إنما يبرر القتل (قتل الآخر، قتل الذات).

ذلك أن ما لا يقوله بودريار هو أن ما برز على نحو مفاجئ، ومباشرة، في الحادي عشر من أيلول، ليس لموت بل هو القتل في



تمام معناه (قتل الذات، وقتل الآخر) بوصفه تحدياً رمزياً. وفي هذا السياق حتى «غفران المقتلة» (وهو تعبير المؤلف) له معنى، ومن هنا رفض بودريار أن يُسمى الهر هراً وأن يُمسى الإرهاب منطقاً للتدمير.

وفي سعيه إلى تسويغ فظاعة هذا التبرير، يعمد أولاً إلى محو شبهة الذنب عن خطاب موت اللّه: إذ ما عاد الإنسان هو الذي قتل اللّه، بل اللّه نفسه قد أعلن الحرب على ذاته. ثم يُسوِّد رغباتنا الحميمة: لقد حلمنا بهذا الانتقال إلى الفعل، والإرهابيون نفذوه. كما يعمد، أخيراً، إلى تشييء المشاعر، لأن الأشياء نفسها لها نصيبها منها. فالإرهابيون لم يخططوا لكل شيء، بل إن إحيائية برجي مركز التجارة العالمية قد ردت من تلقائها على انتحار الطائرتين الانتحاريتين. فإذا كانت الأشياء نفسها تنحو هذا النحو، أليس في ذلك برهان قاطع على زوال الشعور بالذنب؟

لِمَ كل هذا الحقد؟ لِـمَ يعمد فيلسوف يغتذي من إنجازات الحداثة إلى حرق صنم مثاله هذا ويسلم أسلحته لألد أعدائها؟ وحقيقة أن الملاحظة «الهادئة» قد استبدلت فجأة باحتدام ظاهر، وأن بودريار لجأ إلى معرفة مجتزأة للحوافز اللاواعية للأواليات النفسية (تصريف، مشهد بدائي، غيرة، كراهية، افتتان، بهجة، تعزيم...)، لكي لا يأخذها بعين الاعتبار أو يتملك تطبيقاتها، ينبئ بأنه يقف من مشهد التأويل النفساني موقفاً مماثلاً للموقف الذي يتخذه الإرهاب حيال الحداثة. إذ يبدو لي أن الجوهري قد يُجمل، في رأيه، بالتخلص من وطأة المشهد البدائي على غرار النمط النفساني، والخروج منه بكل الوسائل الفكرية الممكنة. ففي خطاب



الداخل الخاص به، والذي يصرّ على تقديمه إلينا بوصفه خطاب الخارج، الإرهابي هو أشبه بمريض ينتحر على مسرح الجلسة النفسانية، لكي يقتل سستام التأويل الخاص بمحلله النفسي، وإن كان يبقى، على الرغم من ذلك، على قيد الحياة.

وحيال عجزه عن تحمّل خير التأويل، ومذعناً، لا محالة، لإرادة الشر التي يستثيرها، نظراً لكون المبادرة ليست منوطة بالمريض بل بالمحلل المعالج، يود هذا المريض المتخيل أن يحظى عبر تخيل موته الخاص، بأن يقتل الطبيب نفسه، أو بعبارة أخرى، يبدو بودريار منغمساً في صراع نفسي عميق بين صدام الانتحار والرغبة في أن يكون الآخر هو المبادر للانتحار (أولاً أو بمفرده): «قبلي الطوفان!». إن ذرائعه تخفي الطبيعة الحقة لإرهاب ينبغي للإنسان المثقف أن يتمرس بمحاربته في ذهنه كما في أفعاله.

(«لوموند» 10 تشرين الثاني 2001)





أُمبرتو إيكو

سيناريوهات قيامية للحرب الشاملة(*)

ترجمة: صالح بشير

(*) هذا النص الذي نقله صالح بشير عن الإيطالية، نُشر في ملحق «نوافذ» الصادر عن جريدة المستقبل في 18 تشرين الثاني 2001.





السؤال الذي يحرّك ضمائر الجميع هذه الأيام ليس حول ما إذا كان الإرهاب خيراً أم شراً، وإذا كان يتعيّن دحره، حتى باستعمال العنف. حول ذلك، على الأقل في الغرب وفي عديد البلدان الغربية، الإجماع قائم. حتى دعاة السلام يقرّون بأن قدراً من العنف ربما كان لازماً في كل رد فعل دفاعي مشروع، وإلاّ لما تعيّن وجود قوات الشرطة، ولما توجّب استخدام العنف ضد من يطلق النار على الناس في الشارع. السؤالان الحقيقيان غير ذلك، وهما: حول ما إذا كانت الحرب هي الشكل العادل للعنف، وإذا كان يمكن للمواجهة التي نشهدها أن تتحول إلى صراع حضارات، أو ثقافات، قل ما شئت، أي حرباً بين الشرق والغرب. وسأقول من هنا فصاعداً «الحرب بين الشرق والغرب» لدواعي التبسيط كما في أثناء الحرب الباردة، عندما كانت تُعتبر، بالكثير من المرونة الجغرافية، شرقاً تشيكوسلوفاكيا وغرباً فنلندة، أو شرقاً الصين وغرباً اليابان. وبطبيعة الحال، لدى حديثي عن مواجهة بين العالم المسيحي والعالم



الإسلامي، أضع في عداد المسيحيين كل الغربيين بمن فيهم الملاحدة واللاأدرية، كما أننا نضع في عداد العالم الإسلامي حتى من كان إيمانهم ضعيفاً، ويتناولون الخمرة سراً دون اكتراث بتعاليم القرآن.

من ناحية يمكن للعمليات الحربية أن تدفع بجموع الأصوليين في الشرق إلى استحواذ على السلطة في مختلف البلدان الإسلامية، بما في ذلك تلك التي تدعم الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، يمكن لاستفحال العمليات الإرهابية أن يبلغ درجة لا تُحتمل، تدفع بجموع الغربيين إلى اعتبار الإسلام برمّته عدواً. بعد ذلك، تكون المواجهة الفاصلة، والمعركة القيامية الحاسمة، والحرب النهائية بين قوى الخير وقوى الشر (وكل من الطرفين يعتبر الشرّ الطرف المقابل). ليس ذلك بالسيناريو المستحيل. وهو بالتالي، وككل سيناريو، يجب أن ندفع به نحو نتائجه القصوى.

أقرّ بأنه، حتى نتمكن من ذلك، يتعيّن علينا أن نمارس فن الخيال العلمي. حتى انهيار برجي نيويورك كان قد حدس به خيال علمي سينمائي كثير، وهكذا فإن سيناريوهات الخيال العلمي، وإن لم تقل ما الذي سيحدث بالضرورة، إلاّ أنها تصلح لقول ما الذي يمكن أن يحدث.

مواجهة شاملة إذن كما في الماضي. ولكن في الماضي، كانت توجد أوروبا معرّفة جيداً بحدودها، مع البحر المتوسط بين المسيحيين و«الكفار»، وجبال البرنس التي تنتصب حاجزاً يعزل الأقاصي الغربية للقارة، وقد كانت لا تزال عربية جزئياً. بعد ذلك،



كان يمكن للمواجهة أن تتخذ أحد شكلين، إما الهجوم أو الاحتواء.

أما الهجوم فقد تمثل فقط في الحروب الصليبية، ولكننا رأينا ما الذي جرى خلالها. الحرب الصليبية الوحيدة التي أفضت إلى احتلال حقيقي (مع إقامة ممالك إفرنجة في الشرق الأوسط) كانت الأولى. ثم طوال قرن ونصف (حتى عودة القدس إلى أيدي المسلمين)، جرت سبع حروب أخرى، دون اعتبار الحملات المتعصبة والرعناء، مثل تلك المسماة بحملة الأطفال. في كل واحدة من تلك الحملات كانت الاستجابة لنداء القديس برنارد والبابوات، فاترة ومشوشة. فالحملة الصليبية الثانية كانت سيئة التنظيم، والثالثة شهدت وفاة بارباروس في الطريق، ووصول الفرنسيين والإنكليز إلى سواحل العدو، ثم عودتهم إلى ديارهم بعد قيامهم ببعض الغزوات وببعض المفاوضات. أما في الرابعة، فقد نسي الصليبيون القدس وتوقفوا في القسطنطينية ينهبونها. الخامسة والسادسة كانتا عملياً رحلتي ذهاب وإياب. وفي السابعة والثامنة، قاتل الملك الطيب القديس لويس جيداً على الثغور الإسلامية، ولكنه لم يحقق شيئاً ذا بال، وتوفي هناك. وبذلك انتهت الحروب الصليبية.

العملية العسكرية الوحيدة الناجحة هي تلك التي تمثلت في ما بعد في استرداد إسبانيا، ولكنها لم تكن حملة في ما وراء البحار بل صراعاً من أجل استعادة الوحدة الوطنية (إلى حد ما كما كانت حال البييمونتي مع بقية إيطاليا)، وهي لم تحل النزاع بين العالمين، وإن اكتفت برسم الحدود بينهما.



أما بالنسبة إلى الاحتواء، فقط توقف الأتراك أمام مدينة ڤيينا، وهزموا في معركة ليبانتو، وأقيمت الأبراج على السواحل لصد القراصنة المسلمين، واستمرت الأمور على ذلك النحو لبعض قرن. الأتراك لم يحتلوا أوروبا، ولكن النزاع بقي قائماً.

بعد ذلك، شهدنا في القرون الأخيرة نزاعاً جديداً: فقد تحيّن الغرب فرصة ضعف الشرق، واستعمره، كعملية، كُلّلت بالنجاح، لكن نتائجها هي ما نراه اليوم. والنزاع لم يُصر إلى تذليله بل ازداد حدة.

يمكن القول إن الغرب في نهاية المطاف هو الذي كانت له الغلبة، فأوروبا لم يجرِ اجتياحها من قبل معتمري العمامات وحملة السيوف، في حين أن هؤلاء اضطروا، في عقر دارهم، إلى القبول بالتكنولوجيا الغربية على نطاق واسع. كان يمكن لذلك أن يُعد نجاحاً لولا أن بن لادن تمكّن من تقويض البرجين باستخدام التكنولوجيا الغربية. أتصور منتجي الأسلحة الغربيين، كلما نجحوا في بيع الشرق تقنيات عسكرية متقدمة فركوا أيديهم. واحتفوا بالأمر بأن اشتروا يختاً جديداً طوله مئة متر. وإذا كانت الأمور على هذا النحو تسعدكم، فبشرى لكم، لقد ربحتم.

ولكني حتى اللحظة، لم أفِ بوعودي، وتحدثت عن التاريخ لا عن الخيال العملي، لنمر إذن إلى الخيال العلمي، وعزاؤنا مع هذا أنه ليس بعد صحيحاً في لحظة تخيلنا له.

إذن أعود إلى المواجهة الشاملة، أي إلى الحرب بين الشرق



والغرب. ما هو وجه الاختلاف الذي يمكنه أن يكون لهذا النزاع قياساً إلى نزاعات الماضي؟ في عصر الحروب الصليبية، لم تكن القدرات العسكرية للمسلمين مختلفة كثيراً عما كانت عليه لدى المسيحيين. سيوف وآلات حصار كانت في حوزة الجانبين، أما اليوم، فالغرب يمتلك الأرجحية، في ما يخص تكنولوجيا الحرب. صحيح أن باكستان، إذا ما وقعت بين أيدي الأصوليين، يمكنها أن تستعمل القنبلة النووية، إلاّ أن أقصى ما يمكنها أن تنجح فيه هو، مثلاً، تسوية مدينة مثل باريس بالأرض، وبعد ذلك يصار إلى تدمير احتياطها النووي فوراً. وإذا ما وقعت طائرة أميركية، فبالإمكان تصنيع غيرها، أما إذا ما وقعت طائرة سورية، فإنه يكون من العسير اقتناء أخرى جديدة من الغرب. الشرق يسوّي باريس بالأرض، والغرب يلقي قنبلة نووية على مكة. الشرق ينشر جرثومة الجمرة الخبيثة بواسطة البريد، والغرب يرد برشّها على كل الصحراء العربية، كما ترش المبيدات على حقول الميدويست المترامية الأطراف، فيقضي على الناس والجِمال. جيد جداً، بل الأمر لن يستغرق وقتاً طويلاً، سنة واحدة على أقصى تقدير، وبعد ذلك يستأنف الجميع الحرب بواسطة الحجارة لكن وضعهم هم سيكون بالتأكيد أسوأ.

غير أنه يوجد فارق آخر قياساً إلى الماضي. في عصر الحروب الصليبية، لم يكن المسيحيون بحاجة إلى الحديد العربي لصناعة السيوف ولا كان المسلمون بحاجة إلى الحديد المسيحي، أما اليوم، بالمقابل، فإن أكثر تكنولوجيا تقدماً تعيش على النفط والنفط بين



أيديهم هم، على الأقل في قسمة الأكبر. هم بمفردهم، خصوصاً إذا ما صير إلى قصف الآبار، لن يكونوا قادرين على استخراجه، ولكننا سنُحرم منه نحن أيضاً، إلاّ أذا أرسلنا، بواسطة المظلات، جيشاً من ملايين الجنود الغربيين لاحتلال الآبار وتشغليها، ولكن في هذه الحالة، سيبادرون هم إلى تفجيرها، ثم إن الحرب البرية، من أي جانب كانت، ليست بالأمر الهيّن.

على الغرب إذن أن يقوم بإعادة هيكلة كل اقتصاده، على نحو يلغي الاعتماد على النفط، وبما أننا لم ننجح إلى اليوم في صناعة سيارة كهربائية تسير بسرعة تفوق ثمانين كيلومتراً في الساعة ولا تتطلب ليلة كاملة لإعادة شحنها بالوقود، فإنني لا أدري كم ستستغرق إعادة الهيكلة تلك. وهكذا سيتطلب الأمر وقتاً طويلاً حتى نتمكن من تحريك طائراتنا ودباباتنا، ومن تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطاقة النووية دون الإشارة إلى هشاشة المحطات الجديدة التي سنقيمها. ثم إني لست واثقاً من أن الأخوات السبع ستنضم إلى ذلك الجهد. ولن أفاجأ إذا كانت شركات النفط، من أجل الاستمرار في مراكمة أرباحها، على استعداد للقبول بأسلمة العالم بأسره.

لكن الأمر لا يتوقف عند ذلك. ففي الأزمنة الميمونة السابقة، كان المسلمون من هذه الجهة، في ما وراء البحار، وكان المسيحيون من الجهة الأخرى، ولو جاء في أثناء الحروب الصليبية عربيان (ربما متنكران) وحاولا إقامة مسجد في روما، لدُق عنقانهما ولما كرر أحد المحاولة. أما اليوم، فإن أوروبا، على العكس من ذلك، مليئة



بالمسلمين، ممن يتكلمون لغاتنا، ويتعلمون في مدارسنا. وإذا كان بعضهم اليوم قد بادر إلى التحالف مع أصوليين من أوطانهم، فلنتصور كيف تكون عليه الأمور لو نشبت الحرب بين الشرق والغرب. ستكون هذه أول حرب شاملة يكون خلالها العدو بين ظهرانينا ومستفيداً من خدمات الضمان الصحي الاجتماعي.

يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المشكلة نفسها قد تطرح على العالم الإسلامي الذي يستقبل في دياره صناعات غربية، ويحتوي على جيوب مسيحية مثل أثيوبيا. وإذا كان العدو هو بالتعريف شرير، فإننا سنعتبر مسيحيي ما وراء البحار أولئك في حكم المفقودين، فتبدأ المجازر، ونطلق عليهم الرصاص جميعاً في ساحة القديس بطرس.

ما الذي سنفعله بالمقابل في بلداننا؟ إذا ما استفحل النزاع وانهارت ناطحتا سحاب أو ثلاث أخريات، أو كنيسة القديس بطرس ذاتها، نطلق في تعقب المسلمين. ضرب من ليلة القديس بارتولوميو أو ساعات العصر الصقلية: فيلقى القبض على كل ذي شاربين، أو على كل ذي بشرة غير ناصعة البياض، ويُذبح. سيتعلق الأمر بإبادة الملايين ولكن الجموع ستتولى الأمر دون إزعاج القوات المسلحة. بطبيعة الحال يجب علينا التنبه حتى لا يجري ذبح عربي مسيحي، وصقلي ليست له عينا النورمانديين الزرقاوين، وعلينا أن نحذر من الخطأ لأنه ليس مسجلاً على بطاقة هويتك إن كنت مسلماً أو مسيحياً، كما يجب الحذر من أولئك الأوروبيين الشقر الذين تحولوا إلى الكفر، وكما قيل أثناء الحرب ضد الألبيجيين، اقتلوهم جميعاً



والله يعرف عباده الصالحين. ومن ناحية أخرى، لا يمكنك أن تخاطر بحرب كونية، وأن تترك في الداخل ولو أصولياً واحداً، قد يقوم بعملية انتحارية في إحدى المحطات.

ربما غلب العقل، فلا يُذبح أحد. ولكن حتى غلاة الليبرالية من الأميركان، عمدوا في بداية الحرب العالمية الثانية، وإن بالكثير من الإنسانية، إلى حشد كل اليابانيين الذين كانوا يعيشون بينهم في معسكرات الاعتقال، حتى وإن ولدوا هناك. لذلك (ودائماً دون الدخول في دقائق الأمور) يصار إلى التعرف على كل من يمكنهم أن يكونوا من المسلمين ـ وإن كان بينهم مثلاً إثيوبيون مسيحيون، فمهلاً، لأن الله يعرف عباده الصالحين ـ وتجمعهم في مكان ما. أين؟ فمن أجل إقامة معسكرات اعتقال، مع كل هؤلاء المهاجرين المنتشرين عبر أوروبا، سنكون في حاجة إلى فضاء، وإلى تنظيم وإلى مراقبة، وإلى توفير الغذاء والرعاية الطبية بما لا طاقة على تحمّله، دون اعتبار أن تلك المعتقلات ستكون عبارة عن قنابل جاهزة للانفجار، ما إن تضم ألف شخص معاً، ولا يمكننا أن نقيم معتقلات لكل أربعة أشخاص على حدة.

أو أنّه يجب علينا أن نأخذهم جميعاً وذلك ليس بالأمر الهيّن، إذ حذار أن يبقى منهم أحد، ولا بد من القيام بذلك فوراً (ومرة واحدة) وشحنهم على أسطول من سفن النقل لنرمي بهم. . أين؟ هل يمكننا أن نقول «معذرة يا سيد قذافي، معذرة يا سيد حسين، هلا تفضلت باستلام هؤلاء الثلاثة ملايين تركي الذين نحاول تخليص ألمانيا منهم»؟ الحل الوحيد سيكون ذلك الذي يتوخاه مهربو



المهاجرين غير القانونيين، أي إلقاؤهم في البحر، ملايين الجثث الطافية على مياه المتوسط، أود أن أرى أي حكومة يمكنها أن تقرر ذلك، غير بعض اليائسين، فحتى هتلر ما كان يبيد إلاّ القليل دفعة واحدة، وكان يتستر على ذلك.

كحل بديل، وبما أننا طيبون، نتركهم يعيشون بسلام بيننا، ولكن نضع وراء كل واحد منهم رجلاً من الاستخبارات. ولكن أين سنجد كل ذلك العدد من المخبرين؟ هل سنجدهم من بين المهاجرين؟ ولكن ماذا لو انتابتك تلك الشهية التي خطرت للبعض في الولايات المتحدة حيث عمدت شركات النقل الجوي، بدافع الرغبة في التوفير، إلى تكليف عمال من العالم الثالث بتولي المراقبة في المطارات، ثم خطر في ذهنها أنهم قد لا يكونون جديرين بالثقة؟

بطبيعة الحال كل هذه الأفكار يمكن أن يتوصل إليها مسلم عاقل، على الجانب الآخر من المتراس. إذ قد لا يكون الانتصار من نصيب الجبهة الأصولية، وقد تنشب بينهم سلسلة من الحروب الأهلية تُدمي بلدانهم وتؤدي إلى مجازر فظيعة. كما أن الانعكاسات السلبية على الصعيد الاقتصادي ستنال منهم هم أيضاً، وسيكون في حوزتهم غذاء أقل وتطبيب أقل من ذلك القليل الذي يمتلكونه وسيسقطون صرعى كالذباب. ولكن إذا ما انطلقنا من أن الأمر يتعلق بمواجهة شاملة، فإنه ليس لنا أن ننشغل بمشاكلهم، بل بمشاكلنا.

لنعد إذن إلى الغرب، حيث ربما وجدت داخل معسكرنا مجموعات مناصرة للمسلمين، ليس بدافع الإيمان، بل مناهضة للحرب، نحل جديدة ترفض خيار الغرب، غانديون يفضلون البقاء



مكتوفي الأيدي على التعاون مع حكوماتهم، متعصبون على شاكلة أتباع واكو قد يطلقون سلسلة من العمليات الإرهابية (دون أن يكونوا من الأصوليين الإسلاميين) لتطهير الغرب من الفساد. ولكن ليس من الضروري التفكير فقط في تلك الأوساط الهامشية، بل إني بصدد التفكير في الأغلبية أيضاً.

هل يقبل الجميع خفض استعمال الطاقة الكهربائية دون أن يتمكنوا حتى من اللجوء إلى فوانيس النفط وبالحد من وسائل الاتصال بحيث يقتصر البث التلفزيوني على ساعة واحدة في اليوم وبالسفر بواسطة الدراجات عوض السيارات، وبإغلاق قاعات السينما والمراقص، وبالطوابير أمام محلات الماكدونالدز للحصول على رغيف من خبز النخالة مع ورقة سلطة، أي بكلمة واحدة بنهاية اقتصاد الرخاء والتبذير؟ نتصور أنه لا يضير أفغانياً أو لاجئاً فلسطينياً العيش ضمن اقتصاد حرب، لأن ذلك لا يغيّر بالنسبة إليهما شيئاً. ولكن نحن؟ أية أزمة إحباط وتخلٍّ سنسير باتجاهها؟ هل سنقبل نداء تشرشل جديد يعدنا بالدموع والدماء؟ ولكن إذا كنا نحن الإيطاليين، بعد عشرين سنة من الدعاية الفاشية حول رسالتنا الحضارية، قد وصلنا إلى نقطة كنا فيها سعداء بخسارة الحرب مقابل توقف القصف! صحيح أننا كنا ننتظر، مقابل ذلك الأميركان الطيبين، ووجباتهم الغذائية يوزعونها علينا، في حين أننا لا يمكننا أن نتوقع من المسلمين الأشرار إلاّ أن يقتلوا الرهبان والخوارنة وأن يحجّبوا نساءنا. ولكن هل يكون لنا من الحوافز ما يجعلنا نقبل بأية تضحية؟

ألن تظهر على طرقات الغرب مواكب من المتبتلين ممن



ينتظرون القيامة يائسين عاجزين؟ لقد أُعجبنا برباطة جأش الأميركيين وبقوة مشاعرهم الوطنية في أعقاب مأساة الحادي عشر من أيلول، ولكن، ومع كل الاشمئزاز والتضامن اللذين نشعر بهما، فإنه لا يزال لهم شريحة اللحم، وسياراتهم، وخطوطهم الجوية لمن كانت له شجاعة ركوب طائراتها، ماذا لو أدت أزمة النفط إلى توقف كل شيء، إلى انعدام الكوكا كولا والبيغ ماك، وإلى رؤية السوبر ماركت قاعاً صفصافاً، غير حبة طماطم هنا، وشريحة لحم استنفدت وقت صلاحيتها هناك، على ما شهدنا في بلدان الشرق الأوروبي في لحظات أوج أزمتها؟ وإلى أي درجة يمكن أن يتماهى مع الغرب زنوج هارلم، ومحرومو البرونكس، وشيكانوس كاليفورنيا، وكلدان أوهايو (أجل هم موجودون، وقد رأيتهم بألبستهم وبطقوسهم)؟

الغرب (وأميركا بالخصوص) أسّس قوّته وازدهاره على استقبال أناس من كل الأعراق ومن كل الألوان. ماذا سيبقى من ذلك «المرجل الصاهر» في حال نشوب موجهة شاملة؟

وأخيراً، ما عساها تفعل بلدان أميركا اللاتينية، حيث غذى الكثيرون، دون أن يكونوا مسلمين، مشاعر الضغينة حيال الغرينغوس، حتى إنه وجد هناك من همس، بعد انهيار البرجين، بأن الغرينغوس قد نالوا ما يستحقون؟

وفي المحصلة الأخيرة، صحيح أنه يمكن لحرب بين الشرق والغرب أن تُظهر لنا إسلاماً أقل توحداً مما يُعتقد عادة، ولكن ما هو صحيح أيضاً أنها ستُظهر لنا مسيحية مشتتة وعُصابية، حيث سيكون عدد المرشحين ليكونوا انتحاريي الدفاع عن الغرب قليلاً جداً.



سيناريوهات الخيال العلمي هذه لست أنا الذي اخترعها الآن. وحتى دون توقُّع حرب شاملة، ولكن فقط مجرد سكتة عارضة، كان روبيرتو فاكا، قبل ثلاثين سنة، قد تصور مثل هذه السيناريوهات القيامية في كتابه «العصر الوسيط الوشيك المقبل».

أكرر، لقد تصورت سيناريو خيال علمي، وأتمنى بطبيعة الحال أن لا يتحقق. ولكن ذلك للقول، إذا ما تابعنا خيط المنطق، بأن ما سبق يمكنه أن يحصل إذا ما نشبت الحرب بين الشرق والغرب، وكل الأحداث التي توقعتها مشتقة من واقعة أن هناك عولمة، وفي ذلك الإطار، فإن مصالح ومتطلبات القوى المتصارعة ستكون من التداخل، على ما هي عليه الآن، ضمن بكرة لا يمكن فكّ خيوطها دون تدميرها.

وذلك يعني أن الحرب الشاملة في عصر العولمة مستحيلة، أي أنها قد تكون هزيمة الجميع.



جاك دريدا

ما هي «الدولة المارقة»؟

منطلقاً من مسألة السيادة، والدور الحالي للولايات المتحدة الاميركية والانقلابات التي أحدثتها العولمة، يتساءل جاك دريدا، المفكّر الفرنسي المعروف، حول ما تؤول إليه مفاهيم كالعقل والديمقراطية، وكذلك مفاهيم كالسياسة والحرب والإرهاب، عندما يفقد الشبح القديم لسيادة الدولة صدقيته.




مكتبة
الفكر الجديد

منطق الأقوى: هل هناك حقاً دول مارقة؟

إن التعسف (في توسّل) السلطان هو عنصر مكوّن من عناصر السيادة نفسها. فما هي دلالة ذلك في ما يعني «الدول المارقة»؟ هذا يعني ببساطة أن الدول التي تعمل الآن على التنديد بها، واتهامها بالتعدي على القانون، وخرق القانون، وكل السلوكات الشاذة والانحرافات التي تتهم بارتكابها هذه الدولة المارقة أو تلك، وأن الولايات المتحدة هذه التي تزعم أنها راعية للقانون الدولي والتي تتخذ المبادرة إلى شن حرب أو القيام بوظائف الشرطي أو حفظ السلام لأنها تملك القوة لكي تفعل، هذه الولايات المتحدة والدول التي تتحالف معها في أعمالها هذه، هي نفسها، بما هي ذات سيادة، في طليعة «الدول المارقة».

لكن حتى قبل أن يتعين علينا إعداد الملفات (المفيدة بأية حال والتي قد نستنير بها) للتحرّي مثلاً عن صدق اتهامات أمثال تشومسكي أو و. بلوم، والمؤلفات التي حملت في عناوينها عبارة «الدول المارقة»، ليس من قبيل الازدراء بهذه الأعمال الشجاعة



تأسفنا هنا لخلوها من فكر سياسي منطقي، خاصة في ما يختص بتاريخ وبنية و«منطق» مفهوم السيادة. إذ كان من شأن هذا «المنطق» أن يبرهن، على نحو مسبق، على أن الدول المنخرطة في إعلان الحرب على «الدول المارقة» هي نفسها، في سيادتها الأكثر شرعية، «دول مارقة» متعسفة في سلطانها. فحيث تكون سيادة هناك تعسف سلطان وهناك «دولة مارقة». التعسف هو قانون الاستخدام، ذاك هو القانون نفسه، وذاك هو «منطق» سيادة لا يمكنها أن تسود إلاّ إذا كانت من دون شريك. أو على نحو أدق، لأنها لا تتوصل إلى ذلك إلاّ على نحو حرج وعارض وغير مستقر، لا تملك السيادة إلاّ أن تنزع، لفترة زمنية محددة، إلى أن تسود من دون شريك. لا يسعها إلاّ أن تنزع إلى الهيمنة الإمبراطورية.

واستغلال هذه الفترة من الزمن، هو تعسف في حد ذاته ـ كما هي حال ما يصنعه هاهنا مارق مثلي. ليس هناك إذاً سوى دول مارقة. بالقوة أو بالفعل. الدول مارقة. هناك دائماً من الدول المارقة أكثر مما نحسب. ماذا نعني بدول مارقة أكثر؟

في الظاهر، إثر هذه الدورة الكبيرة، يميل أحدنا إلى الإجابة بـ«نعم» عن السؤال المطروح في العنوان «منطق الأقوى: هل حقاً هناك دول مارقة؟» بلى، هناك دول مارقة، غير أنها أكثر عدداً مما نحسب أو نقول، وهناك دائماً المزيد منها. في هذا يكمن الارتداد الأول.

ولكن هاكم الارتداد الأخير، وهو الأخير حقاً. الدورة الأخيرة من استدارة، أو من دوران أو من حركة باب دوار. فما هو قوام هذا



الارتداد؟ قد نميل بداية، غير أني سأقاوم هذا الميل الذي تتساوى فيه المشروعية والسهولة، إلى التفكير بأنه حيثما تكون كل الدول هي دول مارقة، وحيثما يكون «حكم المروق» هو نفسه حكم سيادة الدولة، وحيثما لا وجود لغير المارقين، لا يعود هناك مارقون. لا يعود هناك مارقون. فحيثما هناك من المارقين أكثر مما نقول نتوهم، لا يعود هناك مارقون. ولكن بصرف النظر عن هذه الضرورة الباطنة، على نحو ما، لإبطال معنى عبارة «مارق» ومغزاها، ما دام الأكثر منها هو الأقل، وما دام «الأكثر من المارقين» و«الأكثر من الدول المارقة» يعني أمرين على هذا القدر من التناقض، هناك ضرورة أخرى لوضع حد نهائي لهذه التسمية وحصر حقبتها والحد من اللجوء المتمادي والمتكرر والقسري لها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

إن فرضيتي هي التالية: من جهة أن هذه الحقبة بدأت عند نهاية الحرب الباردة الموصوفة التي كانت خلالها قوتان عظميان مسلحتان على نحو مفرط، وعضوان مؤسسان دائمان في مجلس الأمن، تعتقدان أن بإمكانهما فرض النظام على العالم عبر توازن الرعب النووي ما بين الدول، ومن جهة ثانية، وحتى لو بقي هنا أو هناك من يصر على استخدام هذه العبارة، فإن نهايتها لم تعلن فقط، لا بل تم التأكيد على نهايتها، بنحو إعلامي مسرحي، في الحادي عشر من أيلول (وهو تاريخ لا غنى عنه للرجوع اقتصادياً إلى حدث لا ينطبق عليه أي مفهوم)، ولذا هو حدث متقوّم، بأية حال، بوصفه حدثاً عاماً وسياسياً ـ أي بصرف النظر عن كل مآسي الضحايا التي لا



نملك إلاً أن ننحني حيالها بتعاطف لا حدود له ـ من قبل هذه المسرخة الإعلامية المدروسة من كلا الطرفين.

لقد بدا واضحاً أنه مع انهيار برجي مركز التجارة العالمي، انهارت كل العدة (المنطقية، والدلالية والبلاغية والحقوقية والسياسية) التي كانت تجعل التنديد، المطمئن بأي حال، بالدول المارقة، مفيداً وذا دلالة. فمباشرة بعد «انهيار» الاتحاد السوفياتي (ونقول «انهيار» لأن فيه إحدى مقدّمات، أحَدَ الدورين الأوّلين لانهيار البرجين)، ومنذ العام 1993، افتتح كلينتون، فور تولّيه السلطة، ما يمكن إجماله في خانة سياسة الردود الانتقامية والعقوبات ضد الدول المارقة، مصرّحاً، على مسامع الأمم المتحدة، أن بلاده ستستخدم، على النحو الذي تراه مناسباً، البند الاستثنائي (البند 51) وأن الولايات المتحدة، هنا أقتبس، «سوف تعمل مع الأطراف الأخرى إذا أمكن ذلك، وعلى نحو منفرد إذا اقتضى الأمر».

لقد رُدّد هذا التصريح وتمّ التأكيد عليه مراراً: على لسان مادلين أولبرايت عندما كانت مندوبة بلادها في الأمم المتحدة أو على لسان وليم كوهين، وزير الدفاع. وكان هذا الأخير قد أعلن أن الولايات المتحدة، في تعاطيها مع الدول المارقة بالإجمال، مستعدّة للتدخل عسكرياً على نحو منفرد (وإذاً من دون موافقة مسبقة من منظمة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن) كلّما شعرت بأن مصالحها الحيوية مهدّدة؛ والمصالح الحيوية تعني برأيه، وهنا أقتبس أيضاً: الوصول من دون عوائق إلى الأسواق الرئيسية، وإلى مصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية، وكل ما قد يُعتبر مصلحة حيوية من قبل «السلطات



القومية المختصة». يكفي إذاً، أن يرى الأميركيون، داخل الولايات المتحدة ومن دون التشاور مع أحد، بأن «مصلحتهم الحيوية» تقضي، وهي سبب كاف ووجيه، بشنّ هجوم أو زعزعة استقرار أو تدمير أي دولة تنتهج سياسة متعارضة مع هذه المصلحة.

لتبرير هذا التفرّد السيادي، هذا الاستئثار السيادي، هذا التعدي على مؤسسة الأمم المتحدة التي يفترض أنها ديمقراطية وسوية، ولكي يُسبغ طابع الحقّ على منطق الأقوى هذا، كان ينبغي الحُكم، على نحو قاطع، بأن الدولة المعنية المتهمة بأنها معتدية أو أنها تمثل خطراً تتصرّف كأنها دولة مارقة. «ذاك أن الدولة المارقة، يقول روبرت س. ليتواك، هي الدولة التي تنعتها الولايات المتحدة بأنها كذلك». ويجري كل هذا بالتزامن مع جعل الولايات المتحدة نفسها ولايات مارقة عبر إعلانها بأنها سوف تعمل على نحو منفرد. ولايات مارقة هي الولايات المتحدة التي أجيز لها، بُعَيْدَ الحادي عشر من أيلول، من قبل الأمم المتحدة بالتصرّف على أنها ولايات مارقة، أي أن تتخذ كل التدابير التي ترى، هي، أنها ضرورية لضمان سلامتها وأمنها، في كل أنحاء العالم، ضد «الإرهاب العالمي» المزعوم.

ولكن ما الذي جرى، أو بالأحرى، ما الذي تراءى أو اتضح أو تأكّد في الحادي عشر من أيلول؟ بصرف النظر عن كل ما قيل، مهما كان حظه من الصحة أو الخطأ، وما لن أتوقف عنده ثانية، ما الذي اتضح في ذلك اليوم، ذلك اليوم الذي لم يكن خارج التوقع تماماً كما قيل. ما اتضح هو هذه الواقعة الهائلة والمفرطة في بداهتها: بعد



الحرب الباردة، ما عاد الخطر المطلق ذا شكل دولتي (من دولة). وإذا ما جرى التحكم في هذا الخطر من قبل دولتين هما قوتان عظميان، عبر توازن الرعب، أثناء الحرب الباردة، فإنّ تشتّت الطاقة النووية خارج الولايات المتحدة والبلدان الحليفة بات عصياً على المراقبة والتحكم فيه من قبل أي دولة. وحتى لو جرى السعي لاحتواء تبعاته، فإنّ مؤشرات كثيرة قد تظهر على نحو واضح، أنه إذا كان ثمة من صدمة قد أحدثها الحادي عشر من أيلول، في الولايات المتحدة وفي العالم بأسره، فإن هذه الصدمة ليس قوامها، كما يسود الاعتقاد بشأن الصدمة غالباً، الأثر الجارح الناجم عمّا جرى فعلياً، وعمّا جرى حالياً، وقد يتكرر مرة أخرى، بل من تصوّر يقيني لخطر أسوأ مقبل.

الصدمة تبقى صادمة ولا شفاء منها لأنها مقبلة من المستقبل. فالافتراضي يصدم، هو، أيضاً. إذ تحدث الصدمة حيث يصيبنا جرح لم يحدث بعد، على نحو فعلي وبأكثر من العلامة التي تجعله وشيكاً. إن حلوله في الزمن يتأتّى مما هو مقبل. والحال أن المستقبل هنا، ليس فقط السقوط الافتراضي لأبراج أخرى أو لبنى مماثلة، أو حتى احتمال هجوم جرثومي، أو كيميائي، أو «معلوماتي»، إلخ؛ وإن كانت هذه كلها احتمالات غير مستبعدة. إن الأسوأ المقبل هو هجوم نووي من شأنه تدمير جهاز الدولة في الولايات المتحدة الأميركية، أي جهاز دولة ديمقراطية يتساوى مقدار هيمنتها مع مقدار هشاشتها، في أوان الأزمة، جهاز دولة يفترض أنها الضامنة، والحارسة الوحيدة والأخيرة للنظام العالمي للدول السوية



ذات السيادة. إن هذا الهجوم النووي الافتراضي لا يستبعد الهجمات الأخرى، هجمات كيميائية وجرثومية ومعلوماتية.

الحال أن هذه الهجمات قد تمّ تخيّلها، بالفعل، وعلى نحو مبكر، منذ ظهور عبارة «الدولة المارقة». غير أنها كانت منسوبة، في الأصل، إلى دول بعينها، وتالياً، إلى قوى منظمة، مستقرّة، معروفة، يمكن الإشارة إليها، وتحديد موقعها الجغرافي، وهي غير انتحارية أو يفترض أنها كذلك، وقابلة للتأثر والرضوخ عبر التلويح بأسلحة الردع. ففي عام 1998، قال رئيس مجلس النواب الأميركي، نيوت جينغريتش، وبحق، إن الاتحاد السوفياتي كان يدعو إلى الاطمئنان ما دامت السلطة فيه تمارس على نحو بيروقراطي وجمعي، أي على نحو غير انتحاري، أي أنه كان يتأثر بالردع. لكي يضيف قائلاً إن الأمر لم يعد للأسف على هذه الحال، بالنسبة لنظامي حكم أو ثلاثة في العالم، اليوم. وكان ينبغي له أن يوضح أن الأمر ما عاد يتعلق، فعلاً، بالدول، أو بأنظمة حكم، أو بتنظيمات ثابتة مرتبطة بأمة أو بأرض..

لم يمض وقت طويل حتى لمست، أنا نفسي، هذا الأمر في نيويورك. بمضي أقل من شهر على 11 أيلول، حيث كان أعضاء من الكونغرس يوضحون عبر شاشات التلفزيون بأن تدابير تقنية خاصة قد اتخذت للحؤول دون تعرّض البيت الأبيض لهجوم، فيدمّر، في غضون ثوان، جهاز الدولة وكل ما يمثل دولة القانون. وكان من المفترض ألاّ يجتمع الرئيس ونائب الرئيس ومجمل أعضاء الكونغرس في مكان واحد وفي زمان واحد، كما قد يحدث أحياناً



في مناسبات كاليوم الذي يلقي فيه الرئيس خطاباً حول أوضاع الاتحاد. مثل هذا التحديد المطلق كان لا يزال قابلاً للاحتواء أيام الحرب الباردة من خلال نظرية الرهانات الاستراتيجية. غير أنه لا يمكن احتواؤه إذا لم يكن صادراً عن دولة قائمة، أو حتى محتملة، يمكن نعتها بدولة مارقة. وهذا أمر من شأنه أن يُبطل وأن يُسخّف كل الجهود البلاغية (من دون ذكر الجهود العسكرية) لتبرير عبارة «حرب»، والأطروحة التي تقول إن «الحرب ضد الإرهاب العالمي» يجب أن تستهدف دولاً محددة كانت تقدّم دعماً مالياً، وقاعدة لوجستية أو ملاذاً للإرهاب؛ أو التي من شأنها، كما يقال هنا، أن «تموّل» أو «تؤوي» الإرهابيين.

كل هذه الجهود لتعيين دول «إرهابية» أو دول مارقة، إنما هي ضرب من «العقلنة» ليس الغرض الأساسي منه إنكار القلق المطلق، بقدر إنكار الخشية أو الرعب حيال واقع أن التهديد (أو الخطر) المطلق لم يعد ممكناً أن يصدر أو أن يبقى تحت سيطرة أي دولة من الدول، أو أي شكل دولتي كان. لذا وَجَبَ التمويه، عبر هذا الإسقاط التماثلي. وجب أولاً أن نخفي عن أنفسنا حقيقة أن طاقات نووية أو أسلحة دمار شامل قد تُنتج أو يتم الحصول عليها، على نحو افتراضي، في أماكن لا تنتمي إلى أي دولة، ولا حتى إلى دولة مارقة. إن الجهود نفسها، والأداءات نفسها، ومساعي «العقلنة» نفسها، وتصاريح الإنكار نفسها، تسعى عبثاً، في معرض الاستماتة لتعيين الدول المارقة، إلى إنعاش مفاهيم محتضرة كمفاهيم الحرب (بحسب القانون الأوروبي القديم) والإرهاب. فما عدنا نشهد لا



حرباً دولية كلاسيكية، باعتبار أنه ما من دولة أعلنتها أو تخوضها، بوصفها كذلك، ضد الولايات المتحدة، ولا حرباً أهلية، حيث ما من دولة أمة حاضرة فيها بوصفها كذلك، ولا حتى «حرب أنصار» (وفق المفهوم المثير الذي وضعه شميت) لأن الأمر لا يتعلق بمقاومة ما لاحتلال استيطاني، أو بحرب ثورية أو حرب استقلال لتحرير دولة مستعمرة، وإنشاء دولة أخرى، لذلك، ولهذه الأسباب نفسها، يمكن اعتبار مفهوم الإرهاب باطل الصلة بالموضوع، لأنه طالما ارتبط، وبحق، بـ «الحروب الثورية» أو «حروب الاستقلال» أو «حروب الأنصار» والتي طالما كانت الدولة هي رهانها وأفقها وساحتها.

لم يعد هناك إذاً سوى دول مارقة ولم يَعُدْ هناك دول مارقة. نظراً لكون المفهوم نفسه قد بلغَ حدّه ونهاية حقبته وهي النهاية التي لا مثيل لفظاعتها. لطالما كانت هذه النهاية وشيكة، منذ البداية، من بين كل العلامات التي أشرت إليها في هذا السياق، وربما يتعيّن أن نضيف هذه التي تشخّص عارضاً من نسق آخر. فأولاء الذين سعوا، في عهد كلينتون، إلى تسريع وتكثيف هذه الاستراتيجية البلاغية وأفرطوا في استخدام تعبير «الدولة المارقة» المسفّه، هم أنفسهم الذين صرّحوا في النهاية، علانية، في 19 حزيران 2000، أنهم عازمون على التخلّي، في الأقل، عن العبارة. وتصرّح مادلين أولبرايت، لمن يرغب في الإصغاء، أن وزارة الخارجية ما عادت ترى أنها تسمية ملائمة وسوف تعتمد، من الآن فصاعداً، تسمية أكثر حياداً واعتدالاً، وهي (States of concern).



كيف تجوز ترجمة (States of concern)، مع الحفاظ على جديّتها؟ لنترجم: «دول مُقلقة»، أي دُول تثير لدينا القلق، لكنها أيضاً دول يجب أن تشغل بالنا، وأن نوليها اهتمامنا، لكي نعالج حالتها. حالتها بالمعنى الطبّي، وبالمعنى العدلي. الحقيقة، وهذا ما لوحظ جيداً، لقد أدى التخلي عن هذه التسمية إلى أزمة حقيقية في نظام الدفاع الباليستي المضاد للصواريخ وفي ميزانيته. وإذا كان بوش قد أحيا، على هذا النحو أو ذاك، هذا التعبير، فإن التعبير قد أصبح باطلاً وإلى الأبد. هذه على الأقل الفرضية التي أتبناها والتي حاولت أن أجد لها التعليل الأخير، والقعر الذي بلا قعر. عبارة «مارق» قد أرسلت من القعر، وإرسالها له تاريخ، وهو كمثل عبارة Rogue (مارق)، ليس سرمدياً.

ولكن عبارتي Voyou وRogue (مارق) سوف تبقيان لبعض الوقت بعد زوال الدول المارقة التي هي، في الحقيقة، سابقة عليها.

(«لوموند ديبلوماتيك»، كانون الثاني 2003)



الفصل الثاني

الإرهاب والحرب العادلة



جون لوكاريه(*)

اعترافات إرهابي(**)

(*) كاتب بريطاني، مالَ في أعماله إلى معالجة قضايا الساعة في روايات تدور أحداثها في عالم الجاسوسية، وأشهرها: «البيت الروسي».

(**) نُشر هذا النص في صحيفة «لوموند» الفرنسية عدد 19، 20 كانون الثاني 2003.





إن سَورة الجنون التي تشهدها أميركا هي، في نظري، الأسوأ من بين كل ما شهدته في تاريخها: أسوأ من المكارثية، وأسوأ من خليج الخنازير، ويحتمل أن تكون، على المدى البعيد، أشد وقعاً من كارثة حرب فيتنام.

ولا بد أن ردود الفعل على الحادي عشر من أيلول 2001، قد تخطت الآمال الأشد جنوناً لأسامة (بن لادن): فكما جرى في عهد مكارثي، قُضِمت الحقوق والحريات العامة في أميركا على نحوِ منهجي.

مطاردة الرعايا الأجانب على الأرض الأميركية تتواصل بلا هوادة. كما يختفي «المأذون لهم بالإقامة» من أصل كوري شمالي أو شرق أوسطي في سجون سرية استناداً إلى اتهامات سرية صادرة سراً عن قضاة. الفلسطينيون المقيمون في الولايات المتحدة الذين طالما اعتبروا في الماضي رعايا من دون وطن، بالتالي لا يُمكن ترحيلهم، يسلّمون اليوم إلى إسرائيل «لإعادة توطينهم» في غزة أو الضفة الغربية اللتين ربما لم ترهما أعينهم من قبل.



هل تؤدي بريطانيا العظمى دوراً مماثلاً؟ إنه لأمر مرجح. وسوف نحظى بحق التثبت من ذلك في مهلة قصيرة، لن تتعدى الثلاثين عاماً.

مرة أخرى، تحول المحاباة التي تبديها وسائل الإعلام الأميركي، مقرونة بها حسب بعض المصالح التجارية، دون قيام سجال محتدم في ميادين المدن والبلدات، وتحيله إلى المنابر النخبوية في صحافة الساحل الشرقي: «انظر الكراسة 7، الصفحة 27، إذا استطعت إليها سبيلاً وفهماً».

لم يسبق لحكومة أميركية من قبل أن تكتمت، بمثل هذا الحرص، على قواعد لعبتها. لعل الغرض من كتمان السر جيداً هو امتناع تداوله من قبل أجهزة الاستخبارات نفسها (فلنتذكر جيداً: ان هذه الأجهزة هي التي تسببت بأكبر إخفاق في تاريخ الاستخبارات: أي الحادي عشر من أيلول 2001)!

مهما قيل إن الحرب الوشيكة قد خُطّط لها قبل ضربة أسامة بن لادن بسنوات، فإن هذا الأخير هو الذي جعلها ممكنة. ومن دونه، كانت طغمة بوش لا تزال في مرحلة السعي لتبرير نفسها حول مواضيع شائكة ليس أقلها كبداية، الغموض الذي رافق فوزها بالانتخابات الرئاسية، وكذلك الأمر قضية إنرون؛ وإيثارها المعيب لواسعي الثراء؛ ولامبالاتها غير المسؤولة حيال فقراء العالم بأسره، وحيال البيئة وحيال كوكبة من المعاهدات الدولية التي ألغيت من طرف واحد.



هذا إذا أغفلنا تبعات الخرق المستمر لقرارات الأمم المتحدة من قبل إسرائيل.

غير أن أسامة أزاح كل هذه القضايا وجعلها على الرف. الرياح تجري بما يشتهي أنصار بوش. ويبدو أن 88 في المئة من الأميركيين يؤيدون الحرب. وبعد إضافة مقدارها 60 ملياراً أصبحت موازنة الدفاع الأميركي نحو 360 مليار دولار. وهناك جيل جديد مذهل من الأسلحة النووية الأميركية قيد الإعداد، وهي مصممة خصيصاً للرد على الأسلحة النووية والكيميائية أو البيولوجية التي تمتلكها «الدول المارقة». إذاً فلتتنفس الصُعداء جميعاً.

وإذ لم تكتفِ بتفرّدها في تعيين ما هي الدول التي يحق لها امتلاك مثل هذه الأسلحة، والدول التي لا يحق لها ذلك، أعطت أميركا لنفسها الحق في نشر أسلحتها النووية كيفما شاءت، حيث ومتى تراءى لها أن مصالحها ومصالح أصدقائها وحلفائها مهددة.

يبقى أن نعرف من سيكون صديقها أو حليفها في السنوات المقبلة، وكما يحدث غالباً في السياسة فإن مثل هذا الأمر ليس بديهياً. نقرّب أصدقاء وحلفاء ظرفاء فنسلّحهم إذاً حتى أسنانهم، ثم ذات يوم، يكفّون عن كونهم أصدقاء وحلفاء، عندئذ نرميهم بقنبلة ذرية.

ربما كان من المجدي هنا أن نتذكر التمهل والاتزان اللذين وازنت بهما الحكومة الأميركية خيار قصف أفغانستان غداة الحادي عشر من أيلول. وكان ذلك لحسن طالعنا جميعاً، وخاصة لحسن



طالع الأفغان الذين كان تواطؤهم مع الهجمات الإرهابية أقل بكثير من تواطؤ باكستان، إذ اقتصر حجم القصف على 25 ألف طن من القنابل ضد الأفراد «التقليدية» لم تسفر، بالإجمال، كما رأى الجميع، إلاّ عن أضرار تساوي التي قد تسببها قنبلة ذرية صغيرة.

أما هذه الحرب (الحرب ضد العراق) التي يقال إن 88 في المئة من الأميركيين يؤيدونها فهي بطبيعتها تتطلب إحاطة على قدر أكبر من الدقة. أرجو أن يجيبني أحد: كم ستطول مدة هذه الحرب؟ وما هي الكلفة من الخسائر البشرية الأميركية؟ وما هي الكلفة (نظراً لكون معظم الـ 88 في المئة هؤلاء أناساً محترمين ويمتلكون حساً إنسانياً) من الخسائر البشرية العراقية؟ على الرغم من أنها ما زالت تعتبر اليوم سراً من أسرار الدول، فإن عملية «عاصفة الصحراء» قد أسفرت عن خسائر بشرية في الصفوف العراقية هي ضُعف إجمالي الخسائر البشرية التي تكبدتها أميركا في فيتنام.

وأن ينجح بوش وشلّته في تحويل غضب الأميركيين من أسامة بن لادن إلى صدام حسين لمأثرة من مآثر الخداع في تاريخ وسائل الاتصال. نجاح تام. إذ يشير استطلاع للرأي أجري مؤخراً بأن أميركياً واحداً من كل أميركيين اثنين، يعتقد اليوم أن صدام حسين مسؤول عن الهجوم على مركز التجارة العالمي.

هكذا يرضخ الجمهور الأميركي للسلطات، عبر التلاعب به أولاً ولكن أيضاً عبر التهديد والوعيد، والاستغلال، ومن خلال إبقائه في حال دائمة من الخوف والجهل.

وبقليل من الحظ سوف يضمن هذا العُصاب المدروس بدراية



فائقة أن يأتي فوز بوش وأعوانه في الانتخابات المقبلة على طبقٍ من الفضة.

كل أولئك الذين لا يؤيدون بوش هم ضده.

لا بل أدهى من ذلك (راجع خطابه في الثالث من كانون الثاني 2003) من ليس معه فهو في صفّ العدو. ما يجعل الأمر مستهجناً بعض الشيء، لأنني أعارض بوش بالحدة نفسها التي تجعلني تواقاً لأن أشهد سقوط صدام. ولكن ليس بشروط بوش ووسائله. وليس تحتَ راية خبثٍ على هذا القدر من الوقاحة.

إن النزعة الكولونيالية الأميركية على الطريقة القديمة، توشك أن تبسط جناحيها الفولاذيين فوق رؤوسنا. إن الأميركيين القريري العين المتسللين دونما خشية إلى داخل بعض المجتمعات هم اليوم أكبر عدداً مما كانوا عليه في أوج احتدام الحرب الباردة.

ولعل الجانب المقزز من هذه الحرب السريالية المعلنة هو هذا النفاق الديني الذي سيُرسل الجنود الأميركيين إلى القتال. لقد صادر بوش اللّه.

واللّه له آراء سياسية محددة.

لقد أوكل اللّه أميركا بعناية إنقاذ العالم بالطريقة التي تحلو لها.

اللّه جعل من إسرائيل حجر الزاوية في سياسة أميركا في الشرق الأوسط، وكل من يجرؤ على المساءلة، إنما هو:

(أ) معاد للسامية

(ب) معاد لأميركا



(ج) في صف العدو. . و

(د) إرهابي

كما أن للَّه، بحسب بوش، صِلات شريرة. ففي أميركا حيث الناس جميعاً، في نظره سواسية، إن لم يكونوا كذلك في نظر بعضهم البعض. نذكر من بين أفراد عائلة بوش رئيساً، ورئيساً أسبق، ومديراً سابقاً للسي. آي. إي. وحاكماً حالياً لولاية فلوريدا، وحاكماً سابقاً لولاية تكساس. كما أن في سجل بوش الأب عدداً من الحروب التي لا يستهان بها، والصيت، المستحق طبعاً، والذائع بأنه ضرب البلدان التابعة والعاصية بصاعقة أميركا، ومن بين الحروب الصغيرة التي شنها بمبادرة شخصية منه تلك التي شنها على زميله السابق في السي. آي. إي. مانويل نورييغا البَنَمي، والذي كان قد أسدى له خدمات جلى أثناء الحرب الباردة، لكنه في النهاية، رَكِبَ رأسه العنيد.

مثل هذا يُسمى القوة في صيغتها الخام، والأميركيون يعلمون ذلك.

بعض الدلائل؟

جورج دبليو بوش، 1978 ـ 1984: موظف كبير في الشركة النفطية «آربوستو ـ بوش اكسبلورايشن».

1986 ـ 1990: موظف كبير في الشركة النفطية «هاركن».

ديك تشيني، 1995 ـ 2000: رئيس ومدير عام الشركة النفطية «هاليبورتون».



كوندوليسا رايس، 1991 ـ 2000: موظفة كبيرة في الشركة النفطية «شوفرون» التي أطلقت اسمها على ناقلة نفط.

إلخ... إلخ..

غير أن أياً من هذه الصلات الوثيقة لا تلطخ نزاهة عمل الرب. فلا سبيل لتناول القيم الحقة بالدعابة. ونحن نعلم أي مدارس يرتادها أولادكم.

في عام 1993، نزل الرئيس الأسبق جورج بوش كمحرر في الإمارة الكويتية لكي يجمع فيها كل آيات الشكر عندما حاول أحدهم اغتياله. واللافت بحسب السي.آي.إي. أن هذا «الأحدهم» كان صدام حسين. ومن هنا معنى الصرخة التي أطلقها بوش الابن: «هذا السيد أراد قتل أبي».

ومع ذلك، لا يمكن القول إن هذه الحرب هي مسألة شخصية، لا إنها ضرورة، وبمثابة فعل اللّه ومشيئته، وتهدف إلى جلب الحرية والديمقراطية إلى الشعب العراقي المضطهَد، المسكين.

ولكي يصبح المرء عنصراً مقبولاً في طاقم بوش، يجب أن يكون مؤمناً بالخير المطلق والشر المطلق، على ما يبدو، ولحسن طالعنا أن بوش هنا، وبمساندة فعّالة من أصدقائه وأسرته وبتأييد من اللّه، لكي يعيننا على التمييز بينهما (يبدو لي أنه من قبيل الشر أن أدون هذه الملاحظة، ولكن ينبغي لي التدقيق أولاً).

ما يرفض بوش أن يقوله لنا بالمقابل، هو السبب الحقيقي الذي يدعونا إلى خوض الحرب. فالرهان ليس رهان محور الشر، بل هو رهان النفط والمال وحياة البشر. لسوء طالع صدام حسين أنه يتربع



على ثاني أكبر حقول النفط في العالم. وجارته إيران تملك أكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم. والحال أن بوش يريد أن يضع يده على الاثنين. ومن يمد له يد العون سيحظى بقطعة من قالب الحلوى. وليس سواهم.

لو كان صدام لا يملك نفطاً لأمكنه تعذيب مواطنيه واغتيالهم كيفما شاء. زعماء آخرون يفعلون ذلك كل يوم (تذكروا تركيا وباكستان. . .) غير أن هؤلاء هم حلفاؤها.

إني أميل إلى الاعتقاد أن بغداد لا تشكل بالفعل، أي «خطر مباشر» على جيرانها، وهي أقل خطراً بكثير على أميركا وبريطانيا العظمى. فأسلحة الدمار الشامل، إذا كان صدام ما زال يملك بعضها، لن تكون مكافئة «للهدايا الجميلة» التي تستطيع إسرائيل أو أميركا أن تصبها عليه في أقل من خمس دقائق.

الرهان ليس تهديداً عسكرياً أو إرهابياً وشيكاً، بل الحاجة الاقتصادية للنمو الأميركي.

الرهان هو الحاجة التي تستشعرها أميركا لأن تبرهن لنا جميعاً على تفوّق قوتها العسكرية ـ لأوروبا وروسيا والصين وكوريا الشمالية المسكينة التي استبد بها الجنون، وللشرق الأوسط ـ الحاجة إلى إظهار من يحكم أميركا لأهل أميركا، ومن ينبغي أن تحكمه أميركا في الخارج.

إن التحليل الأكثر تسامحاً للدور الذي يؤديه توني بلير في هذه الحكاية كلها، هو أنه خيل إليه أن باستطاعته ركوب النمر فقط لغرض مناورته.



غير أن جهده ذهب سدى، فعوضاً عن ذلك أكسب النمر شرعية مزيفة ونبرة رقيقة. وأخشى أن يكون هذا النمر قد رمى به إلى زاوية ما، مرة واحدة وأخيرة.

ولسخرية القدر، ربما كان جورج دبليو بوش نفسه يحسب أنه في موقف مماثل.

في بريطانيا العظمى ذات الحزب الوحيد، انتخب توني بلير ليتبوأ أعلى مناصب الدولة بما يقرب من ربع أصوات الناخبين بسبب ضعف الإقبال على الاقتراع.

وإذا سلمنا جدلاً بأن لامبالاة المواطنين نفسها، والأداء السيئ نفسه لأحزاب المعارضة سيكونان سيدي الموقف في الانتخابات المقبلة، فإن بلير أو خليفته سيتولى مجدداً السلطة المطلقة بنسبة أقل من المقترعين.

وذروة المسخرة هي التالية: ففي الوقت الذي قذف فيه خطاب بلير ببلير نفسه، باتجاه حبال الحلبة، لم يتمكن أي من الزعيمين المعارضين البريطانيين أن يسددوا له أدنى لكمة. هنا تكمن مأساة بريطانيا العظمى ومأساة أميركا أيضاً. الحكومة تخرّب صدقيتها بالذات لكثرة أكاذيبها ومناوراتها، فيما تكتفي المعارضة البرلمانية بأن تغض النظر، فينفض المقترعون عن الطرفين معاً. ورجال السياسة عاجزون عن الاعتراف بأن ما يفعلونه لا يخدعنا.

في بريطانيا العظمى ليس السؤال المطروح إذاً هو أي حزب سيشكل الحكومة بعد الكارثة الوشيكة، بل من سيكون رئيسها.

في ما يعني بلير فلا سبيل ممكناً لبقائه سياسياً إلاً بتعبئة دولية



وانبعاث غير مرتقب للأمم المتحدة في اللحظة الأخيرة، من شأنهما أن يرغما بوش على إعادة السلاح إلى غمده. ولكن ماذا لو عاد كاوبوي العالم بخفّي حنين، ولم يحضر معه رأس الديكتاتور؟

إن الفرضية بالنسبة لبلير هي أن يقودنا بموافقة الأمم المتحدة أو من دونها، إلى حرب كان من الممكن تفاديها، هذا إذا افترضنا أنه كانت هناك حقاً نيّة للتفاوض جدياً ـ وإلى حرب لم يجر نقاشها ديمقراطياً لا في بريطانيا العظمى ولا في أميركا.

بذلك يكون بلير قد أسهم في إثارة ردود فعل انتقامية على نطاق واسع وبأحجام غير متوقعة، وفي التسبب بانقسامات عميقة في إنكلترا وباضطرابات في الشرق الأوسط بأسره، لكنه بذلك يكون أيضاً قد أفسد، ولعقود مقبلة، علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. فلتحيا السياسة الخارجية الأخلاقية!

هناك بالتأكيد حل وسط، غير أنه ليس يسيراً: يهجم بوش من دون موافقة الأمم المتحدة ويبقى بلير في غرفة تبديل الملابس وعندئذ نقول وداعاً «للعلاقة الخاصة».

إن وخم الفريسية الذي يعبق في أجواء أميركا يذكّر قليلاً بأحلك ساعات الإمبراطورية البريطانية، وكم أشعر بالخجل عندما أسمع رئيس حكومتي وهو يبرر، بسفسطات معسولة تليق بالأول على صفه المدرسي، حملة عسكرية ذات طابع استعماري غير مستتر.

إذا شُنت هذه الحرب فسوف نخوضها دفاعاً عن «ورقة توت» علاقتنا الخاصة مع أميركا، واستعادة حصتنا من الغنيمة النفطية،



لكننا سنخوضها أيضاً، لأن بلير لن يستطيع التهرب من خوضها بعد كل التصريحات العلنية المتعاطفة مع واشنطن وكامب دايفد.

«ولكن يا أبي، هل سنربح الحرب؟

ـ طبعاً يا بني، لا بل ستنتهي قبل أن تستيقظ.

ـ لماذا؟

ـ لأنها إن لم تنته بسرعة، فسوف يغضب الناخبون من السيد بوش، وربما امتنعوا عن الاقتراع لصالحه في آخر الأمر.

ـ ولكن هل سيكون هناك قتلى يا أبي؟

ـ لن يُقتل أحد ممن تعرفهم يا بني. الغرباء فقط سوف يُقتلون.

ـ وهل سأرى كل هذا على التلفزيون؟

ـ فقط إذا وافق السيد بوش.

ـ وبعد ذلك، سيعود كل شيء إلى مجراه الطبيعي؟ ولن يرتكب أحد أي فظاعات؟

ـ هس يا بني، هيا نم».

يوم الجمعة المنصرم، ذهب أحد أصدقائي الأميركيين المقيمين في فلوريدا إلى سوبر ماركت الناحية وعلى زجاج سيارته الأمامي بطاقة لاصقة كتب عليها:

«إن السلام مسألة وطنية أيضاً».

وخلال الوقت الذي استغرقه شراء حاجياته كانت البطاقة قد انتزعت عن الزجاج.



جان بودريار

جحيم السلطان

بعد مرور عدّة أشهر على مقالته الاولى، والتي أثارت نقاشات واسعة (المنشورة في أول هذا الكتاب) عاد الفيلسوف الفرنسي جان بودريار ليطرح موضوعة العنف والعولمة والإرهاب والغرب والإسلام.(*)

(*) نُشرت هذه المقالة في ملحق «نوافذ» الذي تصدره جريدة المستقبل اللبنانية.





(1)
فَرضيّات حول الإرهاب

فلنستبعد، بادئ ذي بدء، الفرضية القائلة إن الحادي عشر من أيلول ليس سوى حادث أو طارئ في سير العولمة ذي الاتجاه الواحد. وهي، في العمق، فرضية يائسة، لأن «ما جرى آنذاك أمر خارق وإنكاره هو بمثابة اعتراف بأن لا شيء، من الآن فصاعداً، قد يُشكل حدثاً، وأننا منقطعون لمنطق قوة عالمية، لا صدع فيها، قادرة على امتصاص كلّ مقاومة، كل تعارض، لا بل تجعله داعماً لها ـ باعتبار أن العمل الإرهابي إنما يسرع إحكام السيطرة العالمية لقوة ما ولفكر وحيد.

تواجه هذه الفرضية صفر بالفرضية القصوى، أي الرهان الأقصى على الطابع الحدثي للحادي عشر من أيلول، نظراً لكون الحدث هو ما يولد فجأة. في سستام التبادل المعمّم ـ نطاق تبادل مستحيل للموت في صلب الحدث نفسه، المقايضة «المستحيلة» للحدث بأي خطاب. من هنا تتأتى القوة الرمزية التي أذهلتنا جميعاً في أحداث مانهاتن.



بحسب الفرضية صفر يبدو الحدث الإرهابي بالغ الدلالة. إذ كان ينبغي ألا يكون. وفي العمق، هو ليس كائناً بمنظور الفكرة القائلة إن «الشر» ليس سوى وهم أو حدث طارئ في مسار الخير، أي، والحالة هذه، في مسار النظام العالمي والعولمة السعيدة. فلطالما بُني اللاهوت على لاواقعية الشر بما هو كذلك.

فرضية أخرى: إنهم إنتحاريون معتوهون، مضطربو الشخصية أو العقل، متعصبون لقضية ضالة، هم أنفسهم، مضلَّلون من قبل قوة شريرة دأبها استغلال مشاعر الكراهية والحقد لدى شعوب مضطهَدة تلبية لرغبتها الجامحة في الثأر. الفرضية نفسها، ولكن أكثر إيجابية هذه المرة، هي تلك التي تحاول أن تضفي على الإرهاب ما يُشبه العلة التاريخية: تلك التي ترى في العمل الإرهابي تعبيراً حقيقياً عن يأس الشعوب المضطهَدة. غير أن هذه الأطروحة هي نفسها أطروحة مشبوهة، لأنها تقضي بأن الإرهاب لا يمثل بؤس العالم إلاً عبر بادرة عجز حاسمة. وحتى لو سلّمنا جدلاً بأن الإرهاب هو شكل متعين من الاحتجاج السياسي على النظام العالمي، فإنما نفعل، بعامة لكي نشير إلى إخفاقه، وتالياً، إلى تبعاته المضللة المتمثلة بترسيخ النظام العالمي من دون قصد. تلك هي صيغة أرونداتي روي التي عبر تنديدها بالقوة المهيمنة، إنما تندد بالإرهاب بوصفه توأمها، أي التوأم الشيطاني للسستام. ومن هنا ينبع الاعتقاد بأنه لو لم يكن الإرهاب موجوداً، لكان السستام اخترعه. . .، ولِمَ لا تكون هجمات الحادي عشر من أيلول من صنع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)؟



هنا أيضاً يتبدى الافتراض القائل بأن كل عنف خصم هو متواطئ في آخر الأمر مع النظام السائد، ما يعني الانتقاص من نوايا الفاعلين ورهان فعلهم بالذات. إنه رد صريح لفعلهم إلى تبعاته «الموضوعية» (التبعات الجيوسياسية للحادي عشر من أيلول) لا إلى القوة الخاصة به. ثم من يستغل من؟ ومن يتبنى لعبة الآخر؟ فالواضح أن العمل الإرهابي هو الذي يجني منفعة من تقدم السستام لزيادة قدراته في سباق موازٍ حيث الخصمان، خلافاً لما يجري في الصراعات والحروب التاريخية، لا يتقابلان إطلاقاً بالمعنى الفعلي للكلمة.

حتى إنه ينبغي لنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك: فعوَض فرضية «تواطؤ» موضوعي، ما بين الإرهاب والنظام العالمي، يجب صوغ الفرضية، المعاكسة تماماً، القائلة بتواطؤ داخلي، عميق، بين هذه القوة وتلك التي تجبهها من الخارج ـ فرضية عدم استقرار وقصور داخليين يصاحبان، على نحو ما، الخلخلة العنيفة التي يُسببها العمل الإرهابي. ومن دون افتراض هذا التحالف السري، هذا الاستعداد المتواطئ، لن نفهم شيئاً لا من الإرهاب ولا من استحالة القضاء عليه.

إذا كان هدف الإرهاب هو زعزعة النظام العالمي بقواه الذاتية وحدها، في مجابهة مباشرة، فإنه، إذاً، هدف عبثي: فميزان القوة على قدر هائل من اللاتكافؤ ـ بالإضافة إلى كون هذا النظام العالمي هو بأية حال، عرضة، من داخله، للزعزعة والاضطراب، فلا جدوى من تكبيد المزيد منهما. لا بل إن الإصرار على تكبيده



المزيد يعني المخاطرة كما هو حاصل اليوم أينما كان، بتعزيز إجراءات المراقبة البوليسية والأمنية.

ولكن ربما كان هذا بالضبط ما يحلم به الإرهابيون. الحلمُ بعدو سرمدي، لأنه إن كف عن الوجود، يُصبح من العسير تدميره. هذا أشبه أن يكون تحصيل حاصل. لكن الإرهاب نفسه هو تحصيل حاصل، وخلاصته هي قياس مفارق: إذا كانت الدولة موجودة حقاً فمن شأنها أن تضفي على الإرهاب معنى سياسياً. وبما أن هذا الأخير لا معنى سياسياً له (لكن له معاني أخرى) فهذا هو البرهان على أن الدولة غير موجودة ولا يُعتد بسلطتها.

ما هي إذاً رسالة الإرهاب الخفية؟ في واحدة من حكايات نصر الدين جحا يُروى أنه كان يعبر الحدود كل يوم بصحبة بغال محملة بالأجربة. وفي كل مرة كان يتم تفتيش الأجربة ولا يعثر فيها على شيء. وكان نصر الدين يواصل اجتيازه اليومي للحدود وبصحبة بغاله. بعد ذلك بسنوات سُئِل عما كان يهرّب عبر الحدود، فأجاب نصر الدين: «كنت أهرّب البغال».

هكذا يسعنا أن نتساءل، أي من هذه الدوافع الظاهرة للعمل الإرهابي ـ الدين، الشهادة، الثأر أو الاستراتيجية ـ هو المادة المهرّبة حقاً؟ إنه ببساطة، وعبر ما يظهر لنا أنه انتحار، التبادل المستحيل للموت، تحدي السستام بالهبة الرمزية للموت، هو الذي يغدو سلاحاً مطلقاً (ويبدو أن البرجين قد أدركا الأمر، بما أنهما استجابا لهذه الهبة بانهيارهما الخاص).

تلك هي الفرضية المطلقة: ذلك أن الإرهاب لا معنى له في



العمق، ولا هدف له، ولا يُقاس على تباعته «الحقيقية» السياسية والتاريخية. وكونه لا معنى له، وهنا المفارقة، يجعله حديثاً في عالم بات مُشبعاً أكثر فأكثر بالمعنى وبالفاعلية.

الفرضية المطلقة هي تلك التي تفكر بالإرهاب، بما يتخطى عنفه الاستعراضي وأبعد من الإسلام وأميركا، بوصفه انبثاقاً لتفادٍ جذري، في صلب مسار العولمة نفسه، لقوة لا يمكن اختزالها بهذا التحقيق التام، التقني والذهني، للعالم، وبهذا النمو الذي لا مناص منه باتجاه نظام عالمي ناجز.

قوة مضادة حيوية في حالة خصومة مع قوة الموت في السستام، قوة تحدٍّ لعولمة منحلة كلياً في التداول والتبادل. قوة ذات فرادة لا تُقهر. تكون أشد عنفاً كلما بَسَط السستام هيمنته ـ حتى مجيء حدث الانقطاع على غرار حدث الحادي عشر من أيلول الذي لا يُنهي هذا التضاد، بل يكسبه على الفور بعداً رمزياً.

الإرهاب لا يبتكر شيئاً، ولا يأتي بجديد. إنه فقط يدفع الأمور إلى حدها الأقصى، إلى الذروة. إنه يفاقم حال بعض الأمور، ويفاقم منطقاً متعيناً للعنف والارتياب. السستام نفسه، وعبر التوسع التنافسي لكل أشكال التبادل، والشكل المؤقت، والافتراضي الذي يعممه في كل مكان، وعبر الحركية والتسريع القسري، بات من الآن فصاعداً يفرض مبدأ عاماً للارتياب الذي يُترجمه الإرهاب انعدام أمن إجمالياً. أيكون الإرهاب غير حقيقي ولاواقعي؟ ولكن واقعنا الافتراضي، ونظم إعلامنا واتصالاتنا، قد غدت، هي أيضاً، ومنذ زمن بعيد، متجاوزة لمبدأ الواقع. أما الرعب فقد بتنا نعلم جيداً أنه



سائد في كل مكان، في العنف المؤسسي، الذهني والمادي، وبجرعات تجانسية. لا يفعل الإرهاب سوى بلورة كل العناصر المعلقة. فهو يُتمم عربدة القوة والتحرر والتدفق والحساب التي كان البرجان التوأمان تجسيداً لها، وذلك من دون أن يكف عن كونه عامل التفكيك العنيف لهذا الشكل الأقصى من الفاعلية والهيمنة.

هكذا، أمام «المنطقة صفر» عند خرائب القوة العالمية، لا نستطيع، مهما حاولنا، إلاَّ أن نستعيد صورتنا.

ما من شيء آخر قد يُرى، بأية حال، في «المنطقة صفر». ولا حتى شارة عداوة حيال عدو خفي. وحده يسود التعاطف الكبير الذي يبديه الشعب الأميركي إزاء ذات نفسه ـ بكثرة الإعلام ذات النجوم، والـ EX - VAHO وعبادة الضحايا وأبطال مرحلة ما بعد الحداثة الذين هم رجال الإطفاء والشرطة. التعاطف بوصفه شغفاً قومياً لشعب يريد لنفسه أن يكون وحيداً مع اللّه، ويفضل أن يتلقى الضربة من يد اللّه لا من أي قوة شيطانية.

«فليبارك الرب أميركا» صارت: أخيراً ابتلينا من يد اللّه. هناك أسى بالطبع، ولكن في القرارة هناك امتنان أبدي لهذه العناية الإلهية، التي جعلت منا ضحايا.

إن منحى تفكير الوعي الأخلاقي يكون على النحو التالي: بما أننا، نحن، الخير، فلا بد أن من وجّه إلينا الضربة هو الشر.

ولكن إذا كان الشر لا يمكن تخيله من قبل الذين يريدون أن يكونوا تجسيداً للخير، فعندئذ لا بدّ أن يكون الرب هو الذي يوجه



لهم الضربة. وإذا كانت الضربة قصاصاً، فما الذي يقاصصون لأجله إن لم يكن الإفراط في الفضيلة والقوة، هذا الإفراط الذي يعني عدم انفصام الخير والقوة؟

إنها (الضربة) تنبيه لمغالاتهم في أداء الخير وفي تجسيد الخير. وهو الأمر الذي لا يضيرهم بشيء، ولن يحول دون متابعتهم أداء الخير من غير تردد. ما يعني أنهم سيجدون أنفسهم وحيدين مع اللّه أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي، سيبقون على جهلهم الراسخ لوجود الشر.

إن توأم التعاطف (على غرار توأمة البرجين)، هو الغطرسة. نبكي على أنفسنا وفي الوقت نفسه نكون نحن الأقوى. وما يعطينا الحق في أن نكون الأقوى، هو، من الآن فصاعداً، كوننا ضحايا. إنها الذريعة المثالية، العامل الذي يظهر الضحية ويحلها من أي عقدة ذنب كما يتيح لها استخدام مأساتها، على نحو ما، بوصفها بطاقة ائتمان.

الأميركيون كان يعوزهم مثل هذا الجرح (لقد تعرضوا للهجوم في بيرل هاربر وفق شروط الحرب، وليس وفق معايير الاعتداء الرمزي). انقلاب مثالي لأمة جُرحت أخيراً في القلب وباتت مطلقة اليد، لأنها كفّرت عن موتها، باستخدام القوة وهي مرتاحة الضمير. إنه الموقف المثالي، منذ الأزل، لحكايات الخيال العملي: الموقف الذي يفترض وجود قوة غامضة من شأنها أن تبيدهم، وهي لم تكن موجودة في السابق إلاَّ في لاوعيهم (أو في أي تجويف ذهني آخر)، وإذا بها تتجسد فجأة بفضل الإرهاب وإذا بمحور الشر يستبد بلاوعي



أميركا، ويجسد بوساطة العنف، ما لم يكن في السابق سوى توهم وأضغاث أحلام!

كل هذا يتأتى من كون الآخر، أي الشر، لا يمكن تخيله. كل هذا يتأتى من استحالة تصور الآخر ـ الصديق كما العدو ـ في غيريّته الجذرية، وفي غرابته اللدودة.

رفض يترسخ في التماهي الكلي مع الذات حول القِيم الأخلاقية، وحول القوة التقنية. تلك هي أميركا التي تحسَب نفسها أميركا والتي في ظل غياب الغير، ترمق نفسها بنفسها بتعاطف يكاد يقارب العته.

لنكن واضحين: أميركا، هنا، ليست سوى استعارة أو مجاز جامع لكل قوة عاجزة عن تحمل شبح الخصومة.

كيف يمكن للآخر، إلاّ إذا كان أحمق مضطرباً نفسياً أو عقلياً، أو معتوهاً، أن يرغب في كونه مختلفاً، كل الاختلاف، ومن دون أن يبدي حتى الرغبة في الانضمام إلى إنجيلنا الجامع؟

تلك هي غطرسة الإمبراطورية ـ كما في استعارة بورخيس (شعوب المرآة): وفيها أن الشعوب المهزومة يتم نفيها إلى ما وراء المرايا حيث تكون محكومة بأن تعكس صورة المنتصرين (ولكن ذات يوم، يغدو الشبه أقل فأقل بالمنتصرين عليهم)، وفي آخر الأمر، يكسر هؤلاء المرايا ويشنون هجوماً على الإمبراطورية.

المنفى نفسه خلف مرآة الشبَه لدى فيليب موراي، في رسالته إلى «الجهاديين»: «لقد صنعناكم، أنتم، الجهاديين والإرهابيين،



ومصيركم أن تكونوا أسرى الشبه. نزعتكم الراديكالية نحن الذين أعطيناكم إياها. بإمكاننا أن نفعل ذلك لأننا لا نُبالي بشيء، كما لا نُبالي بقيمنا الخاصة، لن تتمكنوا من قتلنا، لأننا سبق ومتنا. تظنون أنكم تقاتلوننا، لكنكم منا من دون أن تعوا ذلك، لقد تم تمثلكم وانتهى الأمر». أو أيضاً: «لقد أحسنتم صنيعاً، غير أنكم لم تأتوا بغير انتحاركم كخصوصية... لقد انضممتم بفعلتكم تلك بالذات إلى اللعبة العالمية التي تقبّحون».

إثبات لوضاعة ثقافتنا المحتضرة، ولكن أيضاً إثبات فشل لكل عنف معاكس أو ما يحسب أنه كذلك.

متمردون بائسون وسذج بائسون! سوف ننتصر عليكم لأننا نفوقكم موتاً! لكن الموت ليس هو نفسه في الحالتين. عندما ترى الثقافة الغربية أن قيمها كلها تخبو الواحدة تلو الأخرى تنكفئ نحو الأسوأ. موتنا نحن هو إنقراض، هو انعدام، وليس رهاناً رمزياً ـ وفي ذلك يكمن بؤسنا.

عندما تضع خصوصية ما موتها على المحك، تنجو من هذه الإبادة البطيئة، وتموت ميتة طبيعية. إنها مغامرة بكل شيء. فعندما تنتحر الخصوصية تنحر الآخر معها. ويمكن القول إن الإرهابيين قد «نحروا» الغرب.

موت مقابل موت، إذاً، لكن اللعبة الرمزية غيّرت سيماءه. «لقد سبقناكم إلى تخريب عالمنا، فماذا تريدون بعد؟»، يقول مواري. ولكن هنا بيت القصيد، فنحن اكتفينا بتخريب العالم،



وينبغي تدميره رمزياً. والتخريب عمل مختلف عن التدمير. وإذا قمنا نحن بالعمل الأول، فإن الآخرين وحدهم يستطيعون القيام بالعمل الثاني.

حتى في عمليات الثأر وفي الحرب، يمكننا أن نلحظ إدقاع المخيلة نفسه ـ والاستحالة نفسها أن يُرى الآخر كخصم ناجز، والحل السحري نفسه المتمثل بإبادته ومحوه، من دون الحلول الأخرى.

أن يُجعل الإسلام تجسيداً للشر، قد يعني تشريفه (وتشريف الذات في الوقت نفسه). ولكن ليس هذا هو المقصود: فعندما يقال إن الإسلام شر، فإنما المقصود أنه ليس على ما يرام، إنه مريض، وإنه عنيف بسبب مرضه، ولأنه يرى نفسه ضحية مذلولة ويدع حقده مختمراً في قرارة نفسه بدل أن يلتحق، مغتطباً، بالنظام العالمي الجديد. فالإسلام انكفائي وأصولي بسبب يأسه. لكنه إذا غدا هجومياً يتعين، عندئذ، ردّه إلى حال من العجز. أي بكلام آخر، الإسلام ليس ما ينبغي أن يكونه. ولكن ماذا عن الغرب إذاً؟.

والاستحالة نفسها في أن نتصور ولو للحظة واحدة، أن هؤلاء «المتعصبين» يلتزمون بما يفعلونه بملء «حريتهم» من دون أن يكونوا عميان بصيرة أو غير مدركين أو مستغلين. ذلك أننا نحتكر لأنفسنا القدرة على تقويم الخير والشر ـ أي: إن الخيار الوحيد «الحر والمسؤول» لا يمكن إلاّ أن يكون ملائماً لمعيارنا الأخلاقي، معيارنا الأخلاقي الذي يقضي بردّ كل مقاومة، وكل مساس بقيمنا إلى عمى بصيرة (ولكن من أين يأتي هذا العمى؟). وأن يختار الإنسان «الحرّ



المستنير» الخير، حتماً، هو حكمنا المسبق ـ وهو مفارق بأي حال، باعتبار أن الرجل المحكوم بهذا الخيار «العقلاني» لم يعد حراً في اتخاذ قراره (فقد تخصص التحليل النفسي في تأويل هذا النوع من «المقاومات»).

حول هذه المسألة يقول لنا ليشتنبرغ أمراً أكثر غرابة وتميّزاً، بمعنى أن حسن استعمال الحرية يكمن في الإفراط في استعمالها، وفي إساءة هذا الاستعمال. بما في ذلك أن يتحمل المرء مسؤولية موته ومسؤولية موت الآخرين. من هنا عبثية صفة «الجبناء» التي تطلق على الإرهابيين: جبناء لأنهم اختاروا الانتحار؛ جبناء لأنهم أزهقوا أرواح أبرياء (هذا حين لا يتهمون بأنهم يستغلون كل هذا لكي يكسبوا الجنة).

كان ينبغي، مع ذلك، أن نسعى إلى تخطي الوازع الأخلاقي الذي يفرض احتراماً غير مشروع للحياة البشرية، ولإدراك حقيقة أن المرء قد يحترم في الآخر وفي ذات نفسه أمراً آخر، وما هو أكثر من الحياة (الوجود ليس هو كل شيء، لا بل هو أقل الأشياء: مصير، قضية، شكل من أشكال الإباء، أو عزة النفس أو التضحية). هناك رهانات رمزية تتخطى، إلى حد بعيد، الوجود والحرية ـ اللذين نرى نحن أن فقدهما لا يُحتمل لأننا جعلنا منهما القيمتين المقدستين تقديساً أعمى للنسق الإنساني الجامع. لذلك لا نستطيع أن نتخيَّل عملاً إرهابياً يُرتكب باستقلالية تامّة وبـ «حرية ضمير». والحال أن الخيار في ظل شروط القسر الرمزي قد تكون غامضة أحياناً ـ على غرار رومان، الرجل ذي الحياة المزدوجة الذي يقتل كل أفراد



أسرته، ليس خشية أن يُفتضح أمره، بل خشية أن يسبب لهم ذلك الإحباط العميق الذي سينجم عن انكشاف خدعته. وما كان انتحاره ليمحو جريمته، بل كان ليرفع العار عن كاهليه ليضعه على كاهل آخرين. أين الشجاعة وأين الجبن؟ إن مسألة الحرية، حريته هو وحرية الآخرين، ما عادت تطرح في صيغ الوعي الأخلاقي، فالحرية الأسمى ينبغي أن تتيح لنا امتلاكها واستعمالها حتى الإفراط أو التضحية بها.

منظوراً إليه من هذه الزاوية، يبدو الأمر وكأننا حيال انقلاب في جدلية السيطرة، إلى عَكْسٍ، على قدر من المفارقة، للعلاقة بين السيد والعبد. كان السيد فيما مضى هو المعرَّض للموت، كما كان باستطاعته أن يراهن عليه. أما العبد، فقد كان مقدراً له، وقد حُرم من الموت والمصير، البقاء والكدّ. كيف غدت هذه العلاقة اليوم؟ نحن، الأقوياء الذين بتنا بمنأى عن الموت ونتمتع بكل حماية ممكنة، نحتل الموقع الذي كان يحتله العبد، فيما الذين لهم حرية التصرّف بموتهم وليس بقاؤهم هو رهان سعيهم الحصري ـ باتوا هم اليوم الذين يحتلّون، رمزياً، موقع السيد.

اعتراض آخر لا يخلو من الجدية، لا يتعلّق هذه المرة بالدوافع، بل بالفحوى الرمزية للعمل الإرهابي. هل أن ما جرى في 11 أيلول، عبر هذا التحدي العنيف لمنطق العولمة المنتصر، هو عمل رمزي بالمعنى التام (أي أنه يؤدي إلى ارتكاس وإلى إحالة للقيم)؟ بحسب كارولين هاينريتش، على سبيل المثال، لم يفعل الإرهابيون بتصديهم لمنطق الاصطناع واللامبالاة باسم سستام قِيم



وواقع أرفع مرتبة، أكثر من إحياء منطق هوية مختلف. «ضد منطق اللامبالاة، تقول هاينريتش، سعى الإرهابيون إلى إعادة المعنى لما فَقَدَ معناه». وباعتبار الواقعي، في نظرنا، هو ما هو عليه، أي مجرّد وهم مرجعي، فإن الإرهابيين لم يفعلوا سوى استبداله برهان جديد، وبقيم جديدة وافدة من الأزمنة السحيقة.

وما يأخذه عليهم فيليب موراي أيضاً هو التالي: «لقد صفينا كل قيمنا، وقد تكون فعلتنا هذه هي المغزى من كل تاريخنا، ثم تأتون إلينا حاملين قيمكم الشبحية، وهويتكم الشبحية، وأصالتكم التي جعلتموها في مواجهة عالم قيد التفكّك». يتخذ الإرهابيون نقاط اعتلام «مصطنعة» (البرجين، السوق، الخطوط العريضة للثقافة الغربية) على أنها حقيقة الواقع. وضدّ الطابع اللاإنساني للتبادل التام، يدشنون مجدداً ميتافيزيقا الحقيقة (بحسب كارولين هاينريتش دائماً). والحال أن الجوهري ليس التصدي للمصطنع بل التصدي للحقيقة نفسها. فلا فائدة ترجى من التصدي للمظاهر الخدّاعة، إن لم يكن الغرض من ذلك عودة محققة إلى الحقيقة. لا فائدة ترجى من التصدي للافتراضي، إن لم يكن الغرض من ذلك عودة محقّقة إلى الواقع.

هذا فضلاً عن كون الإرهابيين أنفسهم، بحسب كارولين هاينريتش، غارقين في الاصطناع: ذلك أن العمل الإرهابي يتولّد من نماذج. لا بل هو مَثَل واضح لغلبة النماذج على حقيقة الواقع (لقد استعين بمدراء المسرح في استديوهات هوليوود من قبل المخططين للحرب ضد الإرهاب). كما أن عملهم هذا يقتدي، من جهة



أخرى، اقتداء حرفياً، بالعدة التكنولوجية للسستام. فكيف يمكن الزعم عندئذ، بأن الخوض في اللعبة التي يلعبها، قد تؤدي إلى انقلاب الغايات؟

الاعتراض وجيه، غير أنه يميل إلى الاختزال، بمعنى أنه يكتفي بالتطرّق إلى الخطاب الديني والأصولي للإرهابيين، لجهة زعمهم، بالفعل، بأنهم يعترضون على النظام العالمي باسم حقيقة سامية. غير أن «البروز الأدنى للمعكوسية» الذي يجعل العمل عملاً رمزياً لا يكمن في الخطاب بل في العمل نفسه. الإرهابيون يعتدون على سستام من الواقع التام بعمل ليس له، في لحظته بالذات، لا معنى ولا مرجع حقيقيين في عالم آخر. الغرض ببساطة هو تخريب السستام ـ وهو، نفسه، غير مبال بقيمه الخاصة ـ بحسب أسلحته الخاصة. غير أن السلاح التكنولوجي ليس هو فقط ما يستولون عليه، بل يستولون على ما هو جوهري ويجعلونه سلاحاً حاسماً، وما هو جوهري هو هذا اللامعنى وتلك اللامبالاة اللذان هما في صلب السستام.

استراتيجية ارتكاس، وارتداد للقوة، ليس باسم مواجهة أخلاقية أو دينية أو «صدام حضارات» مزعوم، بل، ببساطة، من زاوية عدم القبول بهذه القوة العالمية.

ثم ليس من الضروري أن يكون المرء إسلامياً أو أن يتبع حقيقة سامية، لكي يجد أن هذا النظام العالمي غير مقبول. وسواء كان إسلامياً أم لا، فإننا نشارك في هذا الرفض الأساسي، وثمة علامات كثيرة على الاضطراب والصدْعِ، وعلى الهشاشة السائدة في صلب



هذه القوة بالذات. تلك هي «حقيقة» العمل الإرهابي، وليس هناك حقيقة أخرى، خصوصاً تلك القائلة بأصولية ننسبه إليها لكي يُتاح لنا تقبيحه على نحو أفضل.

ما يبعثه الإرهاب هو أمر غير قابل للتفاوض في سستام التباينات والتبادل المعمّم. فالتباين واللامبالاة يتصلان، فيما بينهما، بقنوات التفاوض. وما يخلق الحدث هو ما لا معادل له. وما من معادل للعمل الإرهابي في أي من الحقائق السامية.

عندما تضع كارولين هاينريتش بمقابله كتابات الجدران، بوصفها العمل الرمزي الرصين الوحيد، بما هي كتابات لا تعني شيئاً وتستخدم علامات فارغة تفيض بها العبث، لا تحسب هاينريتش أنها بذلك لا تجانب الصواب إطلاقاً: ذلك أن كتابات الجدران هي عمل إرهابي حقاً (ونيويورك هي المكان الذي نشأت فيه هذه الممارسة) وليس بسبب مطالبتها بتثبيت الهوية ـ «أنا فلان، وأنا موجود، وأعيش في نيويورك» ـ بل بسبب محو جدران المدينة وهندستها عبر التفكيك العنيف للدالّ نفسه (عربات الميترو الموشومة بالكتابات تتوغّل حتى قلب نيويورك تماماً كما توغّل الإرهابيون بطائرتي البوينغ حتى البرجين التوأمين).

المسألة تتعلّق بمفهوم الواقع. فبحسب زيزيك (ZIZEK)، إن شغف القرنين العشرين والحادي والعشرين، هو الشغف الأخروي (المتعلق بالآخرة) بالواقع. الشغف النوستالجي بهذا الشيء الضائع أو الذي هو قيد الضياع. والإرهابيون إنما يستجيبون لهذا الاقتضاء المؤثر للواقع.



فيليب موراي يرى، هو أيضاً، أن إرهاب الجهاديين ليس يقظة مفاجئة لواقع محتضر ـ نتاج تاريخ درامي في نهاية مساره، وهو مصاب بالشلل لأنه على وشك الموت. غير أن هذا الاستدعاء للواقعي وللتاريخ مؤثر في حد ذاته، لأنه يتطابق مع حقبة ماضية، وليس مع حقبة راهنة هي حقبة الواقع الناجز التي هي حقبة العولمة. على هذا المتسوى، لا يجوز الرد على نحو سلبي، مهما اختلف هذا النحو. فلا يمكن الردّ على هذه الهجمة «الأصولية» بانبثاق لخصوصية ما لا صلة لها بالواقع.

إن الرواية الأحدث عهداً للحادي عشر من أيلول، والأكثر شذوذاً، هي الرواية التي تقول إن كل ما حدث هو مؤامرة إرهابية داخلية (سي.آي.إي، اليمين المتطرف الأصولي، إلخ...). وقد برزت هذه الرواية مع التشكيك في الهجمة الجوية على البنتاغون، وبالتالي، في الهجمة على البرجين التوأمين (تييري ميسان: «الخديعة المرعبة»).

ماذا لو كان هذا زائفاً؟ لو كان مفبركاً؟ إنها فرضية على قدر من اللاواقعية بحيث إنها تستحق أن تؤخذ في الاعتبار، كما يستحق كل حدث استثنائي أن يتعرّض للتشكيك في صحته: هكذا تتجاور دائماً فينا الحاجة إلى حدث جذري كما الحاجة إلى الخداع الكلّي. استيهام تلاعب غالباً ما تثبت صحته: فقد أصبحت عمليات الاستفزاز القاتلة، والهجمات الإرهابية و«الحوادث» المدبّرة من قبل المجموعات والأجهزة السرية، أمراً شائعاً وبأعداد لا تحصى.

ولكن بصرف النظر عن حقيقة الوقائع، التي ربما لن نعرف



عنها شيئاً، فإن ما يبقى من هذه الفرضية، ولمرّة أخرى، هو أن القوة المهيمنة هي المدبرة لكل الأمور، بما في ذلك التبعات المترتبة عن الاضطراب والعنف، والتي هي كلها مجرد خدع بصرية. فالأسوأ هو صنيع أيدينا. وهذا الأمر ليس مفخرة لقيمنا الديمقراطية، غير أنه أفضل بكثير من الاعتراف بقدرة هؤلاء المجاهدين الغامضين على تكبيدنا مثل هذه الهزيمة. فقد سبق لنا، في قضية تحطيم البوينغ في لوكيربي، أن فضّلنا، ولوقت طويل، فرضية العطل التقني على فرضية العمل الإرهابي. حتى لو كان الاعتراف بالتقصير خطيراً، لكنه أفضل من الاعتراف بقوة الآخر (ما لا يحول دون التنديد الهجاسي بمحور الشرّ).

إذا اتضح أن مثل هذا التخريف قد يكون حقيقة، وأن الحدث مدبّر بتفاصيله، فهذا يعني، طبعاً، أنه (أي الحدث) فقد فحواه الرمزية (فلو أن البرجين التوأمين قد فجّرا من الداخل ـ لأن صدمة الطائرات لم تكن كافية لانهيارهما ـ يصبح من العسير القول إنهما انتحرا!). الأمر ليس سوى مؤامرة سياسية. ومع ذلك... حتى لو كان الحدث صنيع بعض المتطرفين أو العسكريين، فإنه يبقى علامة (كما في انفجار أوكلاهوما سيتي) على عنف داخلي مدمّر للذات، وعلى استعداد غامض لدى مجتمع ما للإسهام في تدمير ذاته ـ ممثلة (هذه العلامة) بصراع القمّة بين وكالتي الـ سي. آي. إي والـ أف. بي. آي، اللتين بتكذيبهما المتبادل لمعلومات كل منهما، قد أتاحتا للإرهابيين فرصة كبيرة للنجاح.

بذلك يكون الحادي عشر من أيلول قد أثار بعنف مسألة الواقع



والتي تعتبر فرضية المؤامرة المزاجية إحدى نتائجها المتخيّلة. ومن هنا، ربما، الحماسة التي صاحبت الردود على هذه الأطروحة لدحضها. ألأنها قد تبدو معادية للأميركيين، وتبرّئ الإرهابيين؟ (غير أن نفي الذنب يرفع عنهم مسؤولية الحدث، ما يعني الالتحاق بوجهة النظر المزدرية القائلة بأن الإسلاميين عاجزين عن القيام بعملية من هذا النوع). لا، الأحرى أن الطابع «الإنكاري» لهذه الأطروحة هو الذي يفسّر العنف الذي اتّسمت به ردود الفعل. ذلك أن إنكار حقيقة الشيء هو، في حد ذاته عمل إرهابي. وما ينبغي إنقاذه، في المقام الأول، هو مبدأ الحقيقة. فالنزعة «الإنكارية» هي العدوّ الأول. والحال أننا بتنا نعيش، إلى حد بعيد، في مجتمع إنكاري. فما عاد أي حدث «حقيقياً». هجمات إرهابية، محاكمات، حرب، فساد، استقصاءات الرأي: ما من شيء إلاّ صار مدبّراً أو مشكوكاً في أمره. ولعل أجهزة الحكم، والسلطات والمؤسسات هي أولى ضحايا بطلان مبادئ الحقيقة والواقع. عدم التصديق بات شائعاً. وليست أطروحة المؤامرة إلاّ حلقة إضافية، وربما تهريجية، لحال البلبلة الذهنية هذه. ومن هنا ضرورة التصدي لهذه النزعة الإنكارية المتزايدة والعمل بأي ثمن على إنقاذ حقيقة ما زالت قيد الحقن المتواصل. ذلك أنه إذا كان ممكناً أن نتصدى للإرهاب والتهديد المادي، بوسائل القمع والردع، فإن شيئاً لن يصدّ عنا هذا التهديد الذهني.

ثم إن كل استراتيجيات الأمن ليست سوى استكمال للإرهاب. وإنه لانتصار فعلي ذاك الذي حققه الإرهاب بإغراقه الغرب في



الهاجس الأمني، أي في شكل مقنّع من أشكال الإرهاب المستمر.

إن شبح الإرهاب يرغم الغرب على إرهاب نفسه ـ باعتبار أن شبكة الشرطة العالمية تعادل التوتر الذي قد تسببه حرب باردة شاملة، وتعادل الأضرار في الأبدانِ والعادات التي قد تنجم عن حرب عالمية رابعة.

هكذا اجتمع أقوياء هذا العالم في روما أخيراً، للتوقيع على معاهدة يعلنون فيها بصوت واحد نهاية الحرب الباردة. لكنهم لم يتمكنوا حتى من مغادرة المطار، ولبثوا محاصرين على المدرج المسفلت، تحوطهم المدرعات والشريط الشائك وطائرات الهليكوبتر، أي بكل رموز الحرب الباردة، وحرب الأمن المسلّح، وحرب الردع المتواصل لعدو غير مرئي.

لم يؤدِّ هدم البرجين إلى إخفاق النظام العالمي لا سياسياً ولا اقتصادياً. هناك أمر آخر قد حدث فعلاً: صدمة الهجوم، ووقاحة نجاحه، وتالياً، فقدان الثقة، وإفلاس الصورة. ذلك أن السستام لا يعمل إلاّ بتداوله نفسه مقابل صورته، وبانعكاسه فيها، كما يعكس البرجان صورتيهما من خلال التوأمة، وبالعثور على معادل له في مرجعية مثالية. هذا ما يجعل السستام منيعاً ـ غير أن هذه المعادلة هي التي تحطّمت بعد الهجمات. وبهذا المعنى، مع أنه من المتعذّر إمساكه أو تعيين موضعه، تماماً كالإرهاب، فقد تلقّى ضربة السستام في الصميم.





(2)
عنفُ العولمة

هل هناك حتمية تدعى العولمة؟ كانت كلّ الثقافات المغايرة لثقافتنا ناجية، على نحو ما، من حتمية التبادل المتحيّد. أين تقع العتبة الحاسمة للانتقال إلى الشمولي، ثم إلى العالمي؟ ما هو هذا الدوار الذي يحثّ العالم على تجريد الفكرة، وذاك الدوار الآخر الذي يحثّ على التحقق غير المشروط للفكرة؟ ذاك أن الشمولي كان فكرة. وعندما تتحقق في العالم، تنتحر كفكرة، كغاية مثالية. فمنذ صار الإنساني هو المتن المرجعي الوحيد، وحلّت الإنسانية الماثلة لذاتها في المحلّ الشاغر للّه الميت، بات الإنساني سيّداً مطلقاً من دون شراكة، غير أنّه بات يفتقد الغاية النهائية. وإذ خلت له الساحة من كلّ عدو، راح يولّده من لدنه، ويفرز كلّ ضروب الانتشار اللاإنساني.

من هنا ينشأ عنف العالمي هذا ـ عنف سستام يطارد كل شكل من أشكال السلبية، والتفرّد، ومن بينها ذاك الشكل الأخير للتفرّد الذي هو الموت نفسه ـ عنف مجتمع نحن، فيه، محظور علينا،



على نحو الافتراضِ، كل نزاع، ومحظور علينا الموت ـ عنف ينهي، على نحو ما، العنف نفسه، ويسعى دائباً لأن ينشئ عالماً منعتقاً من كل نسق طبيعي، سواء كان نسق الجسد أو الجنس أو الولادة أو الموت. والأحرى بنا، عِوَض تسميته عنفاً أن نسمّيه فوعة الحمة. فعنف من هذا القبيل هو عنف ذو طبيعة فيروسية: وفعله يكون بالعدوى، بالتفاعل المتسلسل، فيدمّر، شيئاً فشيئاً، كل مناعاتنا كما يدمّر قدرتنا على المقاومة.

مع ذلك، المسألة لم تنته فصولاً بعد، ولم تفز العولمة سلفاً. وقبالة هذه القوة المجانسة، المذوِّبة، نرى، من كل صوب، قوى ناهضة غير متجانسة ـ ليست مختلفة فحسب، بل ومتعارضة. فوراء هذه المقاومات، الأشد فالأشدّ احتداماً، للعولمة، وهي مقاومات اجتماعية وسياسية، ينبغي أن نتبيّن ما يتعدى الرفض السلفي: أي ضرباً من المراجعة المشوّشة لمكتسبات الحداثة و«التقدّم»، ورفضاً لا للبنية التقنية العالمية وحسب، بل للبنية الذهنية المعادلة لها في الثقافات كافة. مثل هذا الانبعاث قد يتخذ مظاهر عنيفة، غير سوية، لا عقلانية، في نظر فكرنا المستنير ـ أشكالاً جمعية، عرقية ودينية ولغوية ـ، ولكنه قد يتخذ أشكالاً فردية طبعية وعصابية. ويكون من الخطأ التنديد بمثل هذه الانتفاضات بوصفها شعبوية أو سلفية أو حتى إرهابية. ذاك أن كل ما يشكّل حدثاً، اليوم، إنما هو ما يكون ضد هذه الشمولية المجردة ـ بما في ذلك اعتراض الإسلام على القِيم الغربية (ولأنه يمثّل الاعتراض الأشدّ احتداماً يعتبر اليوم العدو رقم واحد).



من يستطيع إفشال النظام العالمي؟ ليس، بالتأكيد، الحركة المناهضة للعولمة التي لا غاية لها سوى كبح سياق الاختلال. وقد يكون تأثيرها السياسي كبيراً ولا يستهان به، غير أن تأثيرها الرمزي معدوم. ذلك أن هذا الشكل من العنف ما زال ضرباً من الطارئ الداخلي الذي يتاح للنظام أن يتخطاه وهو ممسك بزمام اللعبة.

ما من شأنه أن يفشل النظام ليس البدائل الإيجابية، بل أشكال من التفرّد. والحال أن هذه ليست إيجابية ولا سلبية. ولا تشكّل بديلاً بل تنتمي إلى نسق آخر. إنها ما عادت تخضع لا إلى حكم قيمة ولا إلى مبدأ في الواقع السياسي. ما يعني أنها قد تكون الأفضل كما قد تكون الأسوأ. لذا لا يمكن ربطها بأي فعل تاريخي جماعي. إنها تفشل أي فكر وحداني مهيمن، غير أنها ليست فكراً وحدانياً مضاداً ـ إنها تبتكر لعبتها وقواعد اللعبة الخاصة بها.

إن أشكال التفرّد ليست عنيفة بالضرورة، فمنها ما هو لطيف، كالتفرّد في مجال اللغات والفنّ والجسد أو في مجال الثقافة. ولكن منها ما هو عنيف ـ والإرهاب أحدها. إنه التفرّد الذي يثأر لكلّ الثقافات المتفرّدة التي كان زوالها ثمناً لقيام هذه القوة العالمية الوحيدة.

إذاً المسألة ليست مسألة «صِدام حضارات»، بل مجابهة، شبه أنتروبولوجية، بين ثقافة شمولية غير متميّزة وبين كل ما يحفظ، في أي مجال كان، بعضاً من الغيريّة غير القابلة للاختزال.

في نظر القوة العالمية، وأصوليتها ليست أقل حدة من



الأصوليات الدينية، كلّ أشكال الاختلاف والتفرّد هي هرطقات أو بدع، ولذلك فمصيرها إما الالتحاق، طوعاً أو غصباً، في النظام العالمي، وإما الزوال. إن مهمة الغرب (أو الأحرى، ما كان سابقاً هو الغرب، لأنه ما عاد يمتلك، ومنذ زمن بعيد، قيماً خاصة به) تتمثّل في استخدام كل الوسائل لإخضاع الثقافات المتعددة لقانون المعادلة الجائر. فالثقافة التي تفقد قيمها لن تتمكّن من الثأر من قِيم الثقافات الأخرى. وحتى الحروب ـ على غرار حرب أفغانستان ـ إنما تهدف أولاً، وبصرف النظر عن الاستراتيجيات السياسية أو الاقتصادية، إلى ضبط التوحش، ووسم البقاع بالسوية المنتظمة، الهدف هو إزالة كل نطاق مقاوم، واستعمار كل حيّز برّي وتدجينه، سواء كان ذلك في النطاق الجغرافي أو في نطاق الذهن.

إن نشأة النظام العالمي هي نتاج غيرة ضارية: غيرة ثقافة مستوية، مشوّشة الحدّ ـ غيرة النظم الفاقدة السحر، الفاقدة الكثافة، حيال ثقافات عالية الكثافة ـ، غيرة المجتمعات الفاقدة المقدّس حيال الثقافات التي تعلي من شأن المقدّس وأشكال التضحية.

إن نظاماً من هذا القبيل يرى أن كل شكلٍ عاصٍ أو مقاوم هو، على نحو الافتراض، إرهابي[1]. وهنا أيضاً قد تكون أفغانستان

---

(1) حتى يمكننا القول إن الكوارث الطبيعية هي شكل من أشكال الإرهاب. والحوادث التقنية الكبيرة، كحادثة تشيرنوبيل، تندرج هي أيضاً، في عداد العمل الإرهابي والكارثة الطبيعية. كما أن حادثة التسمّم بالغاز السام في بوبال في الهند ـ وهي حادثة تقنية ـ كان يمكن أن تكون عملاً إرهابياً. أي حادثة تحطّم طائرة وإن كان عرضياً قد يعلن عن تبنّيه من قبل مجموعة إرهابية. ذلك أن الخاصية المميّزة للحوادث اللاعقلانية تكمن في أنها قد تنسب لأي كان ولأي سبب.



مثلاً. فأن تكون، على أرض ما، كل الإباحات والحريات «الديمقراطية» ـ الموسيقى والتلفزيون أو حتى وجه المرأة ـ ممنوعة، وأن يتمكّن بلد من العيش في النقيض التام لما نسمّيه حضارة ـ مهما كان المبدأ الديني الذي يتّخذ ذريعة، لهو أمر يفوق طاقة العالم «الحر» واحتماله. إذ لا يعقل، بأي حال، أن يتمّ التنكّر للحداثة في زعمها الشمولي الجامع. كما لا يفعل، وفق هذا المنطق، ألاّ تظهر في مظهر الخير البديهيّ والمثال الطبيعي للجنس البشري بأسره، وأن تُجبه بريب الشكّ شمولية عاداتنا وقيمنا، حتى من قبل بعض العقول التي سرعان ما توصف بالمتشدّدة، فمثل هذا الأمر بمثابة جريمة في نظر الفكر الوحداني والأفق التوافقي الغربي.

لا يمكن أن نفهم طبيعة هذه المجابهة إلاّ على ضوء الالتزام الرمزيّ. فلكي نفهم ما تكنّه البقية الباقية من العالم من حقد حيال الغرب، يتعيّن علينا أن نعكس كل أحكامنا المسبقة. إنه ليس حقد الذين أخذ منهم كل شيء ولم يعطوا، في المقابل، شيئاً، بل هو حقد الذين أعطي لهم كل شيء من دون أن يتمكنوا من العطاء في المقابل. إنه إذاً ليس حقد سلب الحقوق أو الاستغلال، بل حقد

= فإلى حدّ ما يمكن القول إن كل شيء قد يتراءى حدوثه في مخيلتنا بفعل فاعل ـ حتى موجة الصقيع أو الهزّة الأرضية ـ وهذا، بأي حال، ليس بالأمر الجديد: بعيد زلزال طوكيو في العام 1923 ارتكبت مجازر في حقّ الآلاف من الكوريين الذين اعتبروا مسؤولين عن الزلزال. ففي نظام على هذا القدر من التكامل كنظامنا، كلّ ما يحدث له قدرة متساوية على زعزعة استقراره. وكل شيء يسهم في إفشال نظام يريد لنفسه أن يكون منزّهاً عن الفشل. ونظراً لما بتنا نعانيه في إطار سطوته العقلانية والبرامجية، يحق لنا التساؤل عما إذا لم تكن الكارثة كامنة في منعة النظام هذه بالذات.



الإذلال. وعلى هذا كان ردّ الإرهاب في 11 أيلول: إذلال مقابل إذلال.

إنّ أسوأ ما قد يصيب القوة العالمية، في نظرها، لا أن تتعرّض لاعتداء أو لتدمير، بل أن تتعرّض للمذلة. وقد تعرّضت للمذلة في الحادي عشر من أيلول، لأن الإرهابيين قد كبّدوها ما لا تستطيع أن تكبّدهم إياه في المقابل. ذلك أن الردود الانتقامية كلها ليست سوى آلية ردّ مادي، في حين أنها هُزمت رمزياً. فالحرب تردّ على الاعتداء لا تردّ على التحدي. ولا يرفع التحدي إلاّ بإذلال الآخر في المقابل (ولكن ليس طبعاً من خلال سحقه بالقنابل ولا من خلال احتجازه كالكلب في غوانتنامو).

إن شرط كل هيمنة هو غياب المقابل ـ ودائماً بحسب القاعدة الأساسية. فالعطاء الأحادي الجانب هو فعل سلطان. وإمبراطورية الخير، عنف الخير، يكمن تحديداً في العطاء من دون مقابل ممكن. أي الحلول محلّ اللّه، أو محلّ السيّد الذي يبقي على حياة العبد لقاء عمله (لكنّ العمل ليس مقابلاً رمزياً، فالردّ الأخير إذاً إما العصيان أو الموت). فضلاً عن أن اللّه قد أفسح في المجال أمام التضحية أو القربان. ففي النظام التقليدي، هناك دائماً إمكان أن يُردّ مقابل للّه أو للطبيعة أو لأي نصاب من هذا القبيل، في هيئة أضحية. وهذا ما يضمن التوازن الرمزي بين الكائنات والأشياء. أما اليوم، فليس لدينا من نردّ له المقابل، من نسدّد له الدين الرمزي ـ وتلك هي لعنة ثقافتنا. وليس ذلك لأن العطاء بات فيه مستحيلاً، نظراً لكون سبل التضحيات كلها قد حيّدت وأبطِلَت (لم يبقَ سوى



محاكاة ساخرة للتضحية، هي البادية في كل الأشكال الراهنة لجعل الذات هي الضحية).

هكذا نجد أنفسنا في موقع التلقّي المحتوم، ودائماً التلقّي، لا من لدن اللّه أو الطبيعة، بل من جهازية تقنية للتبادل المعمّم والمنح العام. كل شيء، على نحو الافتراض، ممنوح لنا ونملك الحق في كل شيء، طوعاً أو غصباً. حن في موقع العبيد الذين أبقي على حياتهم، وقيّدوا بدين لا سداد له. وقد تبقى الأمور على ما قيض لها لزمن طويل بفعل الاندراج في حلقات التبادل وفي النظام الاقتصادي، ولكن في لحظة ما، تغلب القاعدة الأساسية، ويُردّ، لا محالة، على هذا التحويل الإيجابي، بتحويل مضاد سلبي، ردّ فعل عنيف على هذه الحياة الأسيرة، على هذا الوجود المحمي، على هذا الوجود المشبع. وقد يتخذ هذا الارتداد شكل عنف معلن (والإرهاب منه)، كما قد يتخذ شكل الجحود العاجز، سمة حداثتنا، وكره الذات والندم، وكل الأهواء السلبية التي هي الشكل المنحطّ لعطاء المقابل المستحيل.

ما نمقته في أنفسنا، موضوع ضغينتنا الغامض، هو هذا الواقع المفرط، تلك القوة المفرطة والرخاء المفرط، تلك القابلية الشاملة، وذاك التحقّق النهائي ـ وكل هذا مثيل المصير الذي يضمره المحقّق الأول (في محاكم التفتيش) للجماهير المدجّنة لدى دوستويفسكي. والحال، أن هذا، بالذات، ما يقبّحه الإرهابيون في ثقافتنا ـ ومن هنا الصدى الذي يلقاه الإرهاب والفتنة التي يشيعها.

إلى جانب يأس المهانين والمذلولين، يقوم الإرهاب أيضاً على



اليأس الخفيّ لمن أنالتهم العولمة حظوة، كما يقوم على رضوخنا لتكنولوجيا تامة ولواقع افتراضي ساحق ولسطوة للشبكات والبرامج التي ربما ترسم الصورة المتشابكة الخطوط والملامح للنوع بأسره، للنوع البشري الذي صار «عالمياً» (أليس تفوُّق النوع البشري على بقية الأنواع في أرجاء هذا الكوكب شبيهاً بتفوق الغرب على ما تبقى من العالم؟). وهذا اليأس الخفيّ ـ يأسنا ـ لا شفاء منه لأنه ناجم عن تحقّق كل الرغبات. إذا كان الإرهاب يتأتى، على هذا النحو، من الواقع المفرط ومن تبادله المستحيل، من هذه الوفرة البلامقابل، ومن هذه التسوية القسرية للنزاعات، فإنّ وهم انتزاعه، إذاً، كشرّ موضوعي وهو وهم كلّي، ما دام، بما هو عليه، في عبثيته ولا معناه، هو الحكم والإدانة اللتان يقضي بما هذا المجتمع على نفسه.



لا اخلاق «الحرب العادلة»

عن رسالة المثقفين الأميركيين

معتمداً على ما كُتب في عدد من الصحف حول رسالة المثقفين الأميركيين ودفاعهم عن الحرب العادلة، أعدّ بسّام حجار هذه المقالة.





«... ويبقى ثابتاً: ما من قضية تستحقّ
أن يُقتل في سبيلها إنسانٌ بريء.»

البير كامو

ربّما كان على الرئيس جورج بوش الابن أن يعتلم يوم الرابع عشر أو الخامس عشر من شهر شباط 2002 بحجر أبيض؛ فالبيان الذي وقّعه نحو ستين مثقّفاً وجامعياً ومفكّراً أميركياً، ونُشرت ترجمته إلى لغات مختلفة، واحتلّ صفحات من الدوريات العالمية (نشرت صحيفة «لوموند» نصّه المترجم إلى الفرنسية في عددها الصادر في 15 شباط 2002) وحمل عنواناً: «رسالة من أميركا، مبرّرات معركة»، جاء تتويجاً «لانتصار» الولايات المتحدة في أفغانستان ـ إذ لم تمضِ أسابيع على إسقاط حكومة طالبان وطرد عناصر تنظيم القاعدة منها ـ وفي وقت «يعلو فيه وقع النعال العسكرية في منطقة الخليج» على ما يصف دانيال فيرنيه استمرار الحملة الأميركية على ما أسمته «محور الشرّ». فظاهر البيان يؤكّد أنّ السياسة الأميركية بقيادة بوش الابن قد حظيت، وتحظى، بمباركة «المؤسسة الفكرية»، على الرغم مما بدا،



بعيد هجمات الحادي عشر من أيلول، ميلاً إلى نقدها لجهة أدائها الملتبس، في أكثر من وجه، إزاء الأزمات التي تجبه العالم وشعوبه. كما بدت رسالة المثقفين الأميركيين، في غمرة التجاذب الحالي في المفاضلة، المبدئية، بين الموقف الأميركي والموقف الأوروبي ممّا جرى ويجري، أشبه بالردّ، غير المعلن، على بيان الـ «113 مثقفاً فرنسياً» الذي نشر قبيل بدء الهجمات الأميركية على أفغانستان، بدعوى أنّ مثل هذه الحرب الوشيكة لا تأتي طلباً للعدالة، بل طلباً للثأر، ما يجرّدها من أي سمة أو تبرير «أخلاقي» مزعوم.

ممّا لا شكّ فيه أنّ رسالة المثقفين الأميركيين (أم ينبغي القول إنهم خبراء ومستشارون، بحسب التسمية الجديدة للمثقف العولمي) جاءت متأخّرة عن لحظة احتدام السجال آنذاك، والتي لعب فيها مثقّفون فرنسيون، من دعاة الحرب العادلة، دور المنافحين عن «قيم الديمقراطية الغربية» ودور الدعاة إلى شنّ حرب لا هوادة فيها على «الإرهاب» ممثلاً بالدول التي ترعاه. ولم يكن حرص هؤلاء أقلّ من حرص نظرائهم الأميركيين في لفت الرأي العام إلى «ضرورة التمييز» بين الواجب الأخلاقي الذي يملي الفصل التام والمبرم بين «الإرهاب» والدين الذي ينتمي إليه الإرهابيون فيزعمون أنّهم يصدرون في ما يفعلون من تعاليمه، أو من فهمه لطبيعة الصراع الدائر في العالم. مثل هذا التعليل إذ تستعيده رسالة المثقفين الأميركيين (وهم يصرّون على كونها رسالة وليس بياناً، لما في الرسالة، ربّما من أسرار وحميمية لا يضعان مقولها في إطار السجال الذي يفترضه كلّ بيان)، يضع مجدّداً «زلاّت لسان» الرئيس الأميركي



غداة الهجمات على واشنطن ونيويورك، في حديثه عن «حرب صليبية» أو عن «الخير الذي سينتصر حتماً على الشرّ»، في جملة ما لا يعدّ مأخذاً لأنّه جاء عفوياً ومن قبيل ردّ الفعل الذي لا يبدل شيئاً من الحسابات السياسية الاستراتيجية. هنا أيضاً يصرّ المثقفون الأميركيون الذي ذيّلوا الرسالة بتواقيعهم، وهم نفر من يساريين وليبراليين ينتمون إلى المذاهب جميعها، إلى عدد من العلمانيين والملحدين، على إبراز الأهمية التي تكتسيها الأديان في التفتّح الشخصي للأفراد، وبوصفها علامة على «صدقية» مناخ الحرّية الذي توفّره الديمقراطيات الغربية في مجتمعاتها.

لا تُغفل الرسالة «مسؤولية الأميركيين» عن «جزء لا يستهان به من مشاعر الحذر التي تجبه بها أميركا من قبل المجتمعات الأخرى»، وتُرجع ذلك إلى «الهوة التي تفصل بين المثل المعلنة والسلوك العملي» في تطبيق السياسات الأميركية عبر العالم. وعلى الرغم من «وجود» هذه الهوّة فإنّ الواجب الأخلاقي لقادة المجتمع الأميركي يملي عليهم خوض «الحرب العادلة» في مواجهة الإرهاب العالمي «الجائر».

«الحرب العادلة» أمر مبرّر نظرياً وأخلاقياً بحسب المثقفين الأميركيين الذين وقّعوا الرسالة، على الرغم من «خطر الوقوع في أشراك الغطرسة، وحتّى الشوفينية البغيضة، التي تغوي الأمم التي تخوض حروباً وقد تستسلم لها (لهذه المشاعر)». ولا بدّ أنّ بعض الموقعين على الرسالة قد شهدوا، عياناً، هم أيضاً، تولّد مثل هذه المشاعر، وتعاظمها، قبيل وبعيد الحرب على أفغانستان. فقد أشار



استطلاع للرأي أجرته «نيويورك تايمز» بين 13 و14 أيلول 2001، إلى أن 67 في المئة من الأميركيين الذين وجّه إليهم السؤال أمام أنقاض برجي «مركز التجارة العالمية» قد أقرّوا بأنّ سقوط «بضعة آلاف من الضحايا المدنيين الأبرياء» بفعل ردّ عسكري أميركي محتمل «لن يشفي غليلهم». لأنهم على الأرجح كانوا يفترضون أنّ هذا العدد من الضحايا سيتكبّده الخصم. وحساب عديد الخصم أقلّ اعتباراً بالنسبة لهم. ثمّ إنّ المعني بالفاجعة ليس الشعب الأميركي وحده بل شعوب العالم بأسره الذي هبّت نخبه السياسية وغير السياسية إلى الإعلان بصوت واحد: «كلنا أميركيون»؛ في استجابة عفوية لما قاله الرئيس بوش الابن غداة الهجمات على نيويورك: «الآن وقد أعلنت علينا الحرب، فسوف نقود العالم إلى النصر». الحرب قد «أعلنت علينا» (نحن الأميركيين) ولكنّنا (نحن الأميركيين) سنقود العالم إلى نصر نفترض أنه يعنيه كأنّه (أي العالم) نحن، أو كأنّنا، نحن، العالم. ولقول الرئيس الأميركي هذا مبرّراته التي نعثر عليها أيضاً في رسالة المثقفين: ذلك أنّ اللبس الملازم للسياسة الأميركية، في تاريخها الطويل نسبياً، يكمن في المثل الشمولية (الجامعة) التي تحملها وتدعو إليها وبين تطبيقاتها العملية. وهذا ما يقرّ به أيضاً الموقّعون على «رسالة من أميركا»، لكنّهم يجعلون من أنفسهم الضامن المحتمل لتطابق المثل والممارسة، أو الأحرى ينيطون بأنفسهم كمثقفين، السعي لأن يكونوا هذا الضامن في المستقبل. ومثل هذا الزعم لا يختلف كثيراً عن المزاعم الأخرى التي تجعل الأخلاق «الضامن» المتعالي لسلوك السياسة.



قد يدرك قارئ الرسالة المكانة الرمزية العالية التي ينبغي أن يحتلّها الوازع الأخلاقي في صنع السياسات ورسم تطبيقاتها، لكنّه، هو أيضاً، وهمٌ يتميّز به الأميركيون. وهو الوهم الذي يجعلهم مقيمين في اليوتوبيا المتحقّقة، أو في الأقلّ استيهام ذلك. فبلوغ القدر الموصوف من القوة المطلقة العسكرية والاقتصادية والسياسية، يجعل اليوتوبيا متحقّقة بالقوة كما بالفعل. وتصبح «الفضائل الشمولية» مبادئ لا ينطبق اعتبارها (والتزامها) إلا في الحاضرة الإمبراطورية، على غرار التجارب الإمبراطورية في تاريخ البشر، اليونانية والرومانية والبريطانية فيما بعد، وسواها. فما ينطبق على المواطنين من أهلها لا ينطبق على الخارج البربري، وكلّ ما ليس هي، هو بربري تعريفاً. وعلى الخارج البربري أن يكتفي بسبيلين للتدخّل: عسكري ماحق، و«إنسانيّ» خيري. وهذه الآونة يلعب الجيش الأميركي الدور الأوّل فيما يترك الثاني، مشروطاً، للأمم المتحدة. وبأي حال فإنّ نخبة الإمبراطورية الجديدة، ترحّب بدور ما للأمم المتحدة «على أن يكون غير سياسي» لأنّ الأمم المتحدّة غير قادرة، تقول الرسالة، وما تضمره هو أنّها لا تملك الكفاية لحمل لواء «الفضائل الشمولية» المزعومة.

ليس السؤال، في مضمر البيان/ الرسالة، متعلّقاً بالأسباب التي تجعل أميركا هدفاً لمعاداة، لا بل لبغضاء هذه الأعداد الغفيرة من الناس، ومن الدول، ومن التجمّعات الأهلية والسياسية، يميناً ويساراً ووسطاً. طبعاً قد تكون اليوتوبيا المتحقّقة موضع حسد؛ وقد يكون نمط الحياة الحديث موضع بغضاء من قبل معادين للتقدّم؛ وقد



يكون تدخّلها اللامتوازن في صراعات بعينها مدعاة للشكّ في القِيم التي تدعو إليها. وقد تكون الوفرة أو القوة أو «الرخاء» المتحقّقة، في المبدأ، فيها، أسباباً لإثارة العداوة والحسد حيالها. غير أنّ التعليل المعبّر جاء قبل الحادي عشر من أيلول على لسان توماس فريدمان، في «الانترناشيونال هيرالد تريبيون» (11 آذار 2000)، حين افترض أنّ سياق العولمة لا يمكن إلاّ أن يتخّذ «ملامح الولايات المتحدّة» لأنّ هذا البلد استطاع أن يحقّق المزج المثالي «بين رشاقة الإنترنت والصواريخ العابرة للقارات». اللين وبالغ القسوة. الإغواء والشدّة. ولأنّ هذا النموذج هو المثال المرتجى للبشرية جمعاء، جاء تفسير مايكل إليوت في «نيوزويك» (31 كانون الثاني 2000) في ختام تحقيق أجرته حول «العداء لأميركا وأسبابه»، هو الأقرب لما يريد أن يسمعه الأميركي «المتوسّط» الشغوف بالتحليل النفسي (على طريقة وودي ألن)، حين قال: «من يكرهون أميركا إنما يكرهون أنفسهم»، لأنّ الحاصل أنّ أميركا هي من أنفسهم في محلّ أنفسهم. ومن يتراءى له أمر آخر فهو، بالتأكيد، واهم، أو أنّه يريد، طوعاً، أن يكون مقيماً في الخارج البربري.

لا يخوض موقّعو الرسالة، ومن بنيهم مبشّرون بنهاية التاريخ (فرنسيس فوكوياما) وبصراع الحضارات (صموئيل هنتنغتون) وميكائيل فالتزر (مبتكر السؤال نفسه في أحد مؤلّفاته السابقة ـ 1992 ـ حول حقيقة وجود حروب عادلة وأخرى غير عادلة)، لا يخوضون في تفاصيل «التطبيقات» غير السوية للسياسة الأميركية منذ ولاية الرئيس رونالد ريغان إلى اليوم. فمثل هذا العمل «غير الفكري»



والذي لا ينمّ عن دعاوى ثقافية شمولية، أنجزه وينجزه آخرون، هم، في الأغلب، معارضون لنظرية الحرب العادلة. خصوصاً إذا خيضت من قبل قوة وحيدة، وبقرار أحادي الجانب، وبشعارات ذات محتوى أخلاقي شامل. ومثل هذا الاعتراض يمليه واقع امتلاك القوة الشاملة، أي بالضبط القوة التي تبدأ ولا تنتهي برشاقة الإنترنت، كما لا تبدأ ولا تنتهي بالصواريخ العابرة للقارات، على زعم توماس فريدمان؛ أو حرب «العدد صفر من القتلى» في صفّ المهاجمين، والعدد «المعقول، نسبياً، من القتلى» في صفّ مدنيي الخصم، على ما تباهت بيانات البنتاغون خلال القصف الأميركي لأفغانستان، مبدية الاعتذار تلو الاعتذار عن «الأخطاء» التي أدّت إلى سقوط قتلى «في صفوف المدنيين» لكنّهم، بحسبها، ليسوا أبرياء، لأنّهم من عداد الناس «الذين إنّما يكرهون أنفسهم». ولا أحد يدري إذا كان بمثل هذه الفظاعة يؤخذ كاره نفسه، إلاّ إذا كانت نفسه، حتماً وفي المتعارف، هي ما تمليه عليها صور أميركا؟

ما جدوى المبادئ إذا كانت تُجعل على طرف هوة فيما يجعل تطبيقها على الطرف المقابل؟ وما جدوى القول بشموليتها إذا كانت لا تراعى (إذا كانت حقّاً تراعى) إلاّ في حاضرة الإمبراطورية، وتعلّق، كيفما كان، في الأطراف التي توسم، من دون أن تسمّى، بما يفيد معنى البربرية؟

الحرب العادلة هي التي تشنّ ضدّ القائل بأنّ الفصام الحاصل بين الفضائل الشمولية وتطبيقاتها، أكبر بكثير من أن تعالجه النوايا الحسنة لمثقفين، حتّى لو كانوا في صلب الإدارة والقرار السياسي،



خصوصاً إذا كان الداعي إليها، لا يرى غضاضة في إغفالها إذا شاء ومتى شاء ومن دون أن يشعر أنه بفعلته إنّما يحيلها إلى عبث ليس في طبيعة القِيم الأخلاقية ولا في طابعها الشمولي.

ويصمت البيان/ الرسالة عن سؤال أخلاقي آخر: ما المعيار الذي تقاس به قيمة الضحية؟ وقد يأتي الجواب، خبيثاً، بأنّ المعيار هو المعيار المتّبع في المجتمع الذي انتمت إليه الضحية. وهذا قياس لا شوب فيه سوى أنّه يعيد مسألة الشمولية إلى اعتبارات أضيق، محلية ومجتمعية وخصوصية، في الوقت الذي تبدو فيه الخصوصيات أكثر ميلاً إلى عصبية في غير زمانها، وإلاّ علامَ تقوم العولمة، والاتجاه الليبرالي الجديد لإزالة التخوم بين البلدان والناس؟

مزيج من العولمة والانفتاح في إطار «القرية الكونية» الصغيرة، ومن الإحساس القومي المتجدّد، وفي أبلغ مشاهده. الشعور الوطني المتجدّد بعد الحادي عشر من أيلول بديهيّ إذا تجسّد أمام أنقاض برجي مركز التجارة العالمية في نيويورك، لكنّه «إرهابي» لا تحمد عقباه، إذا جرى، كما يقول إينياسيو رامونيه، في الحادي عشر من أيلول عام 1973، في سانتياغو، تشيلي (ردّاً على انقلاب عسكري قام به الجنرال بينوشيه، بتواطؤ من الولايات المتحدة الأميركية ودعمها، وقصفه القصر الرئاسي، مقرّ الرئيس الاشتراكي المنتخب سلفادور ألليندي، حيث سقط عشرات القتلى، وكانت بداية نظام رعب استمرّ 15 عاماً، وأودى بحياة عشرات الآلاف من التشيليين).

ما الفارق، في رأي موقّعي الرسالة من أميركا، بين الأميركي



الذي استخفّت به حميّته الوطنية وأبدى رغبته في شنّ الحرب على أفغانستان مهما كانت مدمّرة للمدنيين، وبين الفلسطيني الذي وقف أمام أنقاض بيته المدمّر مطالباً بالثأر؟

يريد البيان أن يقنعنا أنّ الفرق الوحيد هو أنّ الأميركي أميركي وأنّ الفلسطيني فلسطيني؛ ولم يبلغ سمع أحد، إلى اليوم، أنّ كون المرء أميركياً هو قيمة أخلاقية، وأنّ كون المرء فلسطينياً هو قيمة غير أخلاقية؛ حتّى في الدعاوى الإسرائيلية.

الفارق بين الدعوة إلى المبادئ الشمولية وبين التزام تطبيقها، قد يكون حسابه، أحياناً، بسيطاً، لكنّه في أخلاق الغلبة الدائرة منذ الحرب الباردة وبعدها، قد بلغ مئات الآلاف من الضحايا؛ والبقية سوف تتبع. ولا شيء أخلاقياً في ذلك. والباحثون الأميركيون من غير الموقّعين على الرسالة/البيان، يحاولون تقصّي التفاصيل، لأنّ شيطانهم هم، ربّما كمن في التفاصيل، وهو، أي شيطان التفاصيل، أرقّ الجنّ قاطبة. وقد أسرّ شيطان فيليس بينيس، الباحثة في «معهد الدراسات السياسية» في ماساشوستس، أن تحصي اختراقات الولايات المتحدة الأميركية للقانون الدولي الذي، للمفارقة، أسهمت كدولة في إرسائه، من دون أن يدري أحد بأنّها ستكون «الاستثناء» الذي سيلقي عليه «أغطية التغافل». تحصي بينيس، إلى تدبير العداء المتّصل بين الإدارة الأميركية والأمم المتحدة ومنه عدم سداد الأولى للمستحقّات المتوجبة عليها للثانية، عدداً من الأمثلة التي تجعل الولايات المتحدة إحدى الدول التي لا تحترم المواثيق الدولية (؟)، وإذا كان هذا الأمر مشهوراً فلا بأس من التكرار للمناسبة:



ـ الولايات المتحدة تريد أن تحدّد، بمفردها، معايير الحياة (وليس السياسة) الدولية.

ـ إنّ المنطق الإمبراطوري الذي يحكم سلوك الولايات المتحدة **يملي عليها أن تكون استثناء في كلّ ما يطبّق على الأمم الأخرى.** وأبرز مثل على ذلك رفضها التوقيع على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، المنوط بها النظر في جرائم الحرب؛ وكانت الفكرة قد نشأت من الاقتراح الذي تقدّمت به الولايات المتحدة نفسها غداة الحرب العالمية الثانية، لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب بصفتهم الشخصية، كأفراد. ولكن حين وقّع على ميثاق إنشاء هذه المحكمة نحو مئتي دولة، في تموز 1998، كانت الولايات المتحدة إحدى سبع دول امتنعت عن المصادقة على الميثاق، إلى جانب (ديمقراطيات عريقة؟ كإسرائيل والصين والسودان وليبيا والعراق وقطر). وكانت الذريعة أنّ الولايات المتحدة لن تسمح بمثول مسؤوليها السياسيين والعسكريين أمام هيئة قضائية «غير أميركية».

ـ رفض توقيع اتفاقية الألغام ضدّ الأفراد. إذ أجمعت دول العالم على وضع حدّ نهائي لهذا القتل العشوائي الذي يودي بمئات الضحايا يومياً. لكنّ الولايات المتحدة، رفضت في العام 1997، التوقيع على اتفاقية إزالتها، بعد أن صفّق مندوبوها طويلاً وكثيراً لهذا الاتفاق الذي يدين أمماً «غير مسؤولة» خلّفت ملايين الألغام الفردية في مناطق سكنية من العام؛ لكنّ حماستها هذه لم تنهها عن المطالبة باستثنائها في هذا الموضوع، للضرورات «الاستراتيجية» التي فرضت عليها أن تبقي الألغام الفردية مزروعة في مناطق واسعة مجرّدة من



السلاح في كوريا، وحول قاعدة «غوانتانامو»، في كوبا. الآخرون من واجبهم نزع الألغام الفردية تحت طائلة المسؤولية!

- لم توقّع على ميثاق حقوق الطفل (1994) الذي عبّر عن رفض مبدأ استغلال الأطفال والأولاد، تحت سن الثامنة عشرة، سواء بالإكراه أو ممارسة الضغوط المعيشية أو الإغراء المادي والمعنوي، لتجنيدهم في الأعمال المسلّحة أو للتهريب أو لاستغلالهم بما يشبه العبودية. وافقت الولايات المتحدة على «المبدأ» لكنّها أحجمت عن التوقيع لأنها تُطوّع جنوداً في قواتها المسلّحة ابتداء من سن السابعة عشرة، كما أنها تغض الطرف عن استخدام الأولاد في بعض المؤسّسات والصناعات.

- في موضوع الصراع الفلسطيني هناك الكثير مما يقال؛ ولكنّ الموضوع الأبرز: هو فرض تأويلات الولايات المتحدة الخاصة لقرارات الأمم المتحدة. كالإصرار مثلاً على تطبيق القرارين 242 و338 اللذين يدعوان إلى مقايضة الأرض بالسلام حسب تأويلاتها. ولكن ماذا عن النصوص التي أقرّها المجتمع الدولي، ومن بين أعضائه الولايات المتحدة. كالقرار 194 الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ وحتّى القرار 181 (الصادر في 29 تشرين الثاني 1947) الذي ينص على تقاسم فلسطين بين دولتين، والذي على أساسه نشأت الشرعية الدولية للدولة العبرية.

- نقض الاتفاقات المعقودة (مع الاتحاد السوفياتي سابقاً، وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان والصين) للحدّ من التسلّح النووي، وقد صرّح بعض الديبلوماسيين الأميركيين، برغم الاتفاق



المعقود عام 1968، أنّ «مجرّد التفكير بأنّ أميركا سوف تتخلّى عن ترسانتها النووية، لهو أمر أكثر من مضحك» (جنيف 1995).

ـ إنّ تعلّق واشنطن بمبدأ «الأرجحية الأخلاقية» قد بدا متناقضاً أيضاً حين امتنعت عن توقيع ميثاق الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (1966)، وميثاق حقوق المرأة (1979)، وميثاق حقوق الإنسان لمنظمة الدول الأميركية (1969)، والمواثيق الإضافية لعام 1977 لاتفاقية جنيف لعام 1949 التي توسّع حماية المدنيين في زمن الحرب، وقد رفضت الولايات المتحدة الأميركية التوقيع عليها.

وبعض الاتفاقيات الدولية الأخرى التي لا يتنبّه لأهميتها سوى المختصّين.

عوض المبادئ الشاملة للأخلاق والسياسة، ربّما اكتفى أهل الهوامش بالقانون الدولي. وهو لا حرب قد تكون عادلة.



إد فوليامي

بوش والحرب الإلهية

كتب إد فوليامي، الصحافي البريطاني، هذه المقالة لمجلة «ذا أوبزرفر» البريطانية، وقد نشرت مجلة «كورييه انترناسيونال» الأسبوعية الفرنسية، هذه المقاطع التي ننقل ترجمتها هنا.





لا يمكن أن نفهم أي شيء له صلة بالرئيس الحالي للولايات المتحدة الأميركية من دون النظر إلى مساره الشخصي: سيرة ابن أسرة ميسورة، مدمن كحول، استعاد، ذات يوم، إيمانه.

هكذا قدّمت مجلة «كورييه أنترناسيونال» الأسبوعية الفرنسية، لمقاطع واسعة من المقالة التي كتبها أد فوليامي، لمجلة «ذا أوبزرفر» البريطانية، ونشرتها «الكورييه» في عددها الصادر في 6/12 شباط 2003:

هذا الأحد ككل أحد، سوف تجتمع نخبة مجتمع الصناعة النفطية في المبنى الأبيض للكنيسة المعمدانية «بيل ڤيو». ويصلي المحترم (القس) أندرو ستيوارت لكي «يهزم أعداء بلدنا شر هزيمة». ويسأل اللّه أن يبارك «رئيسنا وصديقنا وزميلنا، ابن تكساس جورج والكر بوش». إن التقوى الدينية، وهي حارّة جداً في غرب تكساس، هي عنصر أساسي لفهم ما يحصل لأميركا، وللحزب الجمهوري وللنظام العالمي - إذا تمكن بوش من بلوغ غايته. ثم إن بوش جاهر بذلك علانية: «لكي تفهموا زوجتي لورا وتفهموني أنا،



يجب أن تفهموا ميدلاند. فكل ما نحن عليه وكل ما نؤمن به ينبع من هذا المكان». لقد أصدر المنظّر المحافظ دايفد فروم (Frum) كتاباً، هو الأول من نوعه، يعطي نبذة عن البيت الأبيض في ظل إدارة بوش («الرجل المناسب: رئاسة جورج دبليو بوش المفاجئة»، منشورات هاوس، نيويورك 2003). والمعروف أن فروم كان محرر خطب الرئيس، وهو الذي صاغ عبارة «محور الشر» لوصف العراق وإيران وكوريا الشمالية. أبرز عبارات الكتاب هي التي وردت في مفتتحه: «لم نَرَكَ في جلسة شرح الكتاب المقدس» قيل لفروم، بنبرة توبيخ، لدى وصوله للمرة الأولى، إلى البيت الأبيض، إن «شرح الكتاب المقدس (العهدين القديم والجديد)»، يقول فروم، «ليست اختيارية وإن كانت غير إلزامية».

الرئيس جورج دبليو بوش يفتتح كل جلسة لمجلس وزرائه، بصلاة، مع أن بدايات حياته ما كانت لتشير إلى ما أصبح عليه اليوم. ففي وسط عائلته «كان جورج هو العاصي الوحيد»، يلاحظ كارل روف (Karl Rove)، العقل المدبر لسيرة بوش السياسية، ويروق لأهل الميدلاند أن يتذكروا اليوم الذي قذف به جورج الفتى كرة قدم فأصاب زجاج النافذة في غرفة الصف، أو أن يتندروا بسالفيه المرسومين على طريقة ألفيس بريسلي. عام 1964 يلتحق بوش بجامعة «يال» كما فعل والده من قبل، غير أن الفرق بين الاثنين، يكمن في أن الابن كرّس قسطاً لا بأس به من سنوات تحصيله الجامعي، كما يقول هو عن نفسه، «للقيام بأمور لا يود أن تقوم بها



ابنتاه اليوم». ومع ذلك فقد كرّس متسعاً من وقته لرئاسة «الأخوية الطالبية» التي عرفت باسم «دلتا كابا أبسيلوم»، التي كانت تمارس آنذاك، كما أكدت صحيفة «النيويورك تايمز»، طقوس انتماء سادية مازوشية. كما سجل تورطه ببعض المشكلات مع القضاء ـ مرة لأنه انتزع قوائم المرمى في ملعب كرة في برنستون، ومرة أخرى بسبب القيادة في حال السكر. وأخيراً، كما يذكر أحد أصدقائه المقيمين في ميدلاند «ما كان يعود خائباً عندما يخرج لمطاردة النساء».

بعد تخرجه من «يال» تدبر والده أمر إلحاقه بالحرس الوطني لتجنيبه الخدمة العسكرية في فيتنام. غير أن جورج دبليو بوش سيحظى ببعض الشهرة عندما تحط طائرة تابعة للحكومة لتنقله من ثكنته إلى واشنطن حيث كان على موعد مع فتاة تدعى تريشيا، هي ابنة ريتشارد نيكسون. وبعد ذلك انصرف للعمل في مجال تجارة النفط. ليس سراً على أحد عدد الوظائف (المجزية) التي تولاها في مجالس إدارة الشركات النفطية، ثم في نوادي «البايسبول»: كانت مؤهلاته الإدارية مزرية لكنه جنى ثروة في القطاعين بفضل استثمارات بذلت طوعاً من قبل من يسعون إلى إرضاء والده. وكان بوش يلوّن نشاطاته المهنية بسهرات جنونية مصحوبة بالتعاطي المفرط للشراب بصحبة رفيق الصبا كلاي جونسون. وكان قادراً على البقاء ثلاثة أيام متتالية من دون نوم عندما يقام الاحتفال مع زملائه لاعبي الغولف، في «الكاونتري كلوب» في ميدلاند. ولن يلبث أن يصبح مدمن كحول.



«في الأربعين من عمره لم يكن أمام جورج أي مستقبل»، يقول ابن خاله جون أليس.

غير أن بوش كان قد تعرّف إلى أمينة مكتبة عامة تدعى لورا، وهي امرأة لا تتعاطى السياسة، هادئة الطباع: أي نقيض بوش. «إن معظم السير تشهد لحظات حاسمة، يكتب الرئيس فيما بعد؛ لحظات تدفعك نحو توجهات جديدة». سوف تضع لورا بوش توأمين، هما جينا وبربارة. وفي الأثناء كان بوش منصرفاً إلى حفلات شراب متمادية، استغرقت إحداها أسبوعاً بأكمله: وفي النهاية تطلع إلى وجهه في المرآة فوجد عليه أثراً من قيء يابس. فخرّ على ركبتيه سائلاً اللّه عونه. وسوف تكون هذه بداية لما سيشكل انعطافة جوهرية ليس في حياة جورج بوش وحده، بل في حياة أميركا ـ والعالم بأسره.

تابع بوش سعيه إلى توسيع شبكة صلاته لمناسبة الحملات الانتخابية التي خاضها والده، وصارت له طموحاته السياسية الخاصة. غير أن دافعه الأساسي لم تكن له أية صلة بالدين. «ماذا لو رشحت نفسي؟ قال في سره، ذات يوم. ماذا لو أوصلنا صديقاً لرجالات النفط إلى الكونغرس؟» وإذ ذاك التقى بوش الرجل الذي سيصنع، وأكثر من أي شخص آخر، مسيرته السياسية: إنه كارل روف، ابن تكساس. وهذا الأخير، الذي كان مستشاره السياسي في تكساس، يعتبر اليوم، إلى جانب ديك تشيني، الرجل الأبرز نفوذاً في البيت الأبيض بعد بوش.



عام 1994، ينتزع منصب حاكم تكساس بفضل مساعدة روف والهبات التي بذلها بسخاء أصدقاء والده في وسط الصناعات النفطية. وقد تميّز عهده بمنح تسهيلات عدة للشركات النفطية، كما تميّز أيضاً ببرنامج سوف يلقى ترحيباً حاراً من أوساط أصدقائه الجدد في اليمين المسيحي. وقد اعتبر الشعار الذي رفعه خلال حملته الرئاسية والداعي إلى السير «نحو (نزعة) محافظة رحيمة»، خطوة باتجاه الوسطيين، فيما هو في الحقيقة مفهوم صاغه داغ ويد، إنجيلي «جماعة الرب» المتحمس.

خلال حملته الانتخابية، لم يكن ممكناً التغاضي عن موهبة بوش السياسية، تلك القدرة على كسب ولاء محدثه بنظرة واحدة (كما كانت الحال مع كلينتون أيضاً)، وهي الموهبة التي لم يقدرها خصومه بما تستحق. ومع ذلك، فإن جورج ولورا بوش راحا يتصرّفان، بعد وصولهما إلى البيت الأبيض، على النحو النقيض، مما فعله آل كلينتون. فقد أعادا العمل بالأتيكيت (قواعد حسن التصرّف) ـ كان العاملون في البيت الأبيض لا يخفون دهشتهم من سلوك الزوجين السابقين وطاقم إدارتهما وتلك النقاشات المتواصلة حتى منتصف الليل في المكتب البيضوي، وهم يرتدون الجينز ويأكلون البيتزا. فأصبح إلزامياً (مجدداً) ارتداء الكرافات والبدلة السوداء. وحظّر على الجميع التلفظ باسم بوش؛ فهو، منذ الآن «الرئيس»، وبالنسبة للجميع بلا استثناء. والقاعدة الجديدة هي أن يأوي الجميع إلى أسرّتهم عند العاشرة مساء. وهناك أمور جديدة



جرى استحداثها: جلسة شرح الكتاب المقدس، والصلاة في مستهل كل اجتماع لمجلس الوزراء. والزوج والزوجة يصلّيان معاً قبل النوم. في العام الماضي صرّح رئيس الكتلة الجمهورية في مجلس النواب، توم دولاي، أمام مؤتمر لممثلي الطائفة المعمدانية خلال اجتماع عقد في هيوستن، أن اللّه نفسه قد أوصل بوش إلى البيت الأبيض، وأنه يستخدمه اليوم «لنشر الرؤية التوراتية للعالم».

إن تقوى الرئيس الدينية، أدت، على الصعيد العالمي، إلى نتيجتين: الأولى، هي أنها حثت على تحالف مستهجن، بين اليمين المسيحي والحركة الصهيونية، جاعلة بذلك إسرائيل آرييل شارون الحليف الأقرب للولايات المتحدة؛ أما النتيجة الثانية، فهي أنها تبرر السعي وراء موقع قوة لا منازع له. لقد وضع بوش في واجهة الساحة السياسية الأميركية، أكثر المؤيدين حماسة لإسرائيل، كنائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز، أو إليوت أبرامز الذي جعله مستشاره الخاص لشؤون الشرق الأوسط.

في كتابه الصادر مؤخراً يتتبع دايفد فروم بدقة مسار تطوّر بوش الذي انتقل من «تسامح ما حيال الإسلام إلى الاقتناع بأن هذا الأخير يمثل إحدى أكبر إمبراطوريات العالم» التي يتعيّن على الولايات المتحدة «أن تفرض عليها احترامها». «وتبرير حرب محتملة، يقول فروم، ليس سوى وسيلة لتبرير «استقرار جديد» تقود فيه أميركا المنطقة بأسرها (الشرق الأوسط) كما لم تفعل قوة أخرى منذ العثمانيين، لا بل منذ الرومان».



المفارقة تكمن في أن مجمل الكنائس المسيحية الأميركية (بما فيها الكنيسة التي يتبعها بوش، كنيسة الميثوديين الروّاد) قد أصبحت الآن معارضة للحرب المعلنة ضد العراق، باستثناء وحيد: الكنسية المعمدانية في الجنوب (جنوب أميركا) وأفرادها كلهم من البيض المنتمين إلى اليمين المتطرّف.



نورمان بيرنباوم(*)

ميراث وطني

(*) أستاذ محاضر في جامعة جورج تاون (واشنطن). مؤلف: «بعد التقدّم: الاشتراكية الأوروبية والإصلاح الاجتماعي الأميركي في القرن العشرين» (2001) ونشر نص مقالته هذه بعنوان «جذور الشعور القومي الأميركي»، في «لوموند ديبلوماتيك» تشرين الأول 2002.





يمكن القول إنّ الوثيقة الاستراتيجية التي نشرتها إدارة الرئيس بوش في 20 أيلول 2002، قد أنهت حقبة نزع التسلّح على الرغم من زعمها الدفاع، في أرجاء العالم كلّه، عن قِيم الحرية والديمقراطية. وفيها يحظّر على أي قوّة أن تنافس الولايات المتحدة في المجال العسكري. وفيها تنظير للتدخّل وقائياً؛ وفيها حصانة للمواطنين الأميركيين من المساءلة أمام محكمة الجزاء الدولية. باختصار، تطالب فيها الولايات المتحدة بأن تكون، هي، «إمبراطورية الخير» التي تصبو لأن تكونها منذ قرنٍ من الزمن.

عندما أعيد انتخاب أبراهام لينكولن عام 1864، هنّأه كارل ماركس، باسم «الرابطة الدولية للعمّال»[1]. فبعث له تشارلز فرنسيس أدامز، الوزير، آنذاك، في الحكومة الأميركية، برسالة جوابية ضمّنها هذه العبارات: «إنّ حكومة الولايات المتحدة تدرك تماماً بأن سياستها ليست الآن، ولا ينبغي أن تكون يوماً، رجعية. ومع ذلك

(1) تأسّست الرابطة الدولية للعمال في لندن، في أيلول 1864 من قبل أنصار أوين من الإنكليز وبرودونيين فرنسيين وقوميين إيرلنديين ووطنيين واشتراكيين بولونيين وإيطاليين وألمان. انفصل ماركس عنها في العام 1872 عندما نُقل مقرّها إلى نيويورك.



ينبغي لنا أن نحافظ على السمة التي طالما وسمتنا، وهي الامتناع عن أي دعاوى وعن أي تدخّل غير شرعي في الخارج. إنّ مبادئنا تملي علينا أن نطبّق العدالة نفسها على كلّ الكائنات البشرية وكلّ الدول، كما أننا نعوّل على التبعات المثمرة لجهودنا لكي نحظى بدعم مواطنينا كما باحترام وصداقة العالَم أجمع». لذا فإنّ عبارة السيّد جورج دبليو بوش، «إمّا أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا ضدّنا»، تدع مجالاً للشكّ في أنّ حزب لينكولن قد تغيّر. لِمَ وكيف؟

لطالما ترجّحت النزعة الوطنية الأميركية بين البراغماتية الفظّة وبين المثالية البلاغية. وهذه المثالية التي تشكّل خطراً في نظر دعاة البراغماتية، قد استغلّت، على نحو تهكّمي، من قبل البراغماتيين. فلنسأل ما الذي قد يحلّ بالمواطنين الذين يصدّقون، حرفياً، ما في إعلان الاستقلال من نزعةٍ تقدمية؟

إنّ وصف توكفيل للولايات المتحدة، هذه الأمّة الحائرة بين النزعة المناطقية والنزعة الحراكية، بين النزعة المادية والتديّن، وبين النزعة التخصيصية والنزعة الوطنية، ما زال راهناً. إنّها الجمهورية التاجرة التي ندّد بها طوماس جيفرسون عند وفاته في العام 1826، قبل خمس سنواتٍ من رحلة توكفيل إلى أميركا. كان جيفرسون وأتباعه يريدون العودة إلى الشمولية التكفيرية التي يعبّر عنها إعلان الاستقلال. ولكن إذا كان هذا الإعلان ما زال يقولب الصورة التي تصنعها الأمّة لذاتها، فإنّما يتمّ ذلك في صيغة دينٍ لا في صيغة ذاكرة جمعية. أو الأحرى في صيغة طائفةٍ أقلية. ولكي يصبح المرء عضواً فيها يكفي أن يقبل بمبادئها، ما جعلَ الاندماج ممكناً، وإنْ مشوباً



بنواقص، بين الكاثوليك والبروتستانت، بين الملاحدة واليهود، بين السود والبيض، وبين الأوروبيين واللاتينيين والآسيويين.

إنّ الحكومة الجديدة تزاول مزيجاً من الأنواع السريالية. فإدارة الرئيس بوش تطالب بتطبيق حقوق الأفراد في إيران، غير أنها تطالب المحاكم بوقف التعقّبات في حقّ شركة متعدّدة الجنسيات، ومتهمة بالتواطؤ في أعمال القمع في أندونيسيا.

مَن من الناس يذكر الستالينية لا بدّ أن يتعرّف إلى أعراضها. مع أن ستالين لم يمتلك يوماً تلك القدرة على «صنع» الرأي العام العالمي التي يمتلكها الرأسمال الأميركي منذ قرن من الزمان. ومما لا شكّ فيه أنّ حكومة بوش هي نتاج نخبة تتلاءم تهكميتها (كلبيتها) مع معايير هذا العهد الما بعد أخلاقي، المعتاد، منذ زمن بعيد، شراء الرأي العام والمسؤولين السياسيين، سواء في داخل الولايات المتحدة أو في الخارج. كما أنّ النظام الحالي يستند إلى البروتستانتيين الأصوليين، هؤلاء المتعصبين المقتنعين بأنّ الولايات المتحدة تؤدي دوراً مركزياً في صراع الخير التوراتي ضدّ الشرّ، وهو الدور الذي يستند إلى يقين بأنّ هذا البلد ينبغي أن يقود العالم[2].

كيف وصل بنا الحال إلى هذا الواقع بعد الحداثة النسبية التي أبدتها حكومة كلينتون التي حظيت بتعاون الرأسمال المتعدّد الجنسية، وراهنت على تفوّق أميركي أكثر رصانة، ودعت النخب

(2) أنظر إبراهيم ورده: «لن يكون سلام قبل مجيء المسيح»، «لوموند ديبلوماتيك» أيلول 2002.



الأجنبية إلى الإسهام في القرارات الدولية، ودافعت عن صيغةٍ، ولو في الحدود الدنيا، للاشتراكية الديمقراطية الدولية؟

هل السيّد بوش هو تقليدي مزيّف أم هو عصريّ مزيّف؟ في الأصل، كان الجمهوريون هم ألدّ أعداء العبودية. كما كانوا ممثلي الحزب الذي يدعو إلى التوسّع القاري ـ لينكولن نفسه حارب في الحرب ضدّ المكسيك[3] ـ وإلى المضيّ في تدعيم القطاع الصناعي، وإلى أقصى درجات الانفتاح على الهجرة الأوروبية. كان هدف الحزب الأخير هو الدفاع عن النموذج الأميركي ومصالحه الوطنية بمواجهة عالمٍ فاسد. أمّا مبادئه الاقتصادية البارزة فكانت تتمثّل بفتح الأسواق أمام المنتجات الأميركية، واعتماد سياسة الحماية للاقتصاد واستيراد الرساميل على نحو مكثّف.

في نهاية القرن التاسع عشر، اتجهت هذه النزعة الانتصارية نحو العالم الخارجي. إذ غلبَ غرب البلاد على سواه وجعل فائض الموارد من غزو المناطق الجديدة أمراً ممكناً. وإذ بلغت الحماسة الوطنية ونزعة التدخّل مبلغاً طالب الأهلون بشنّ الحرب على إسبانيا. وتم ضمّ الفيليبين في العام 1898 بقرار من الجمهوري ماكينلي (1897 ـ 1901).

طبقة حاكمة ضئيلة العدد

عندما تحوّل الاحتلال إلى صراع مسلّح ضدّ أنصار الاستقلال، برزت حركة احتجاج طاولت كلّ الشرائح الاجتماعية. ولم تكن تلك

---

(3) انتهت الحرب في 2 شباط 1848 بموجب معاهدة «غوادالوبي هيدالغو».



الحركة بعيدة بمضامينها عمّا ستثيره حرب فيتنام والتي ستحثّ «الحكماء» (الطبقة الحاكمة) على إقناع ليندون جونسون بوضع حدّ نهائي لنزاعٍ باهظ الكلفة وخطر على السلام الأهلي. ماكينلي، من جهته، كان يستطيع الاتكال، بين 1897 و1901، على الطاقة التوسعية للرأسمال الناشئ. وهكذا أصبح العهد الذهبي الأميركي تربةً أيديولوجية خصبة لنمط جديد من الإمبريالية.

وسوف يُجعل هذا النمط المبدأ المفصلي في عقيدة تيودور روزفلت (1901 ـ 1909) الذي خلف ماكينلي. فروزفلت الإصلاحي، سوف يسعى إلى دمج المهاجرين وتمدين الرأسمال الجديد. كما سيجعل أميركا مساويةً للقوى العظمى الأخرى، وسيعمل على اندلاع ثورة في كولومبيا، في تشرين الثاني 1903، لإيجاد دولة بَنَما ـ الشرط الرئيسي لشقّ القناة. وسيؤكّد بأن الولايات المتحدة يجب أن تؤدي في النصف الغربي من الكرة الأرضية «دور الشرطي الدولي». وسوف يؤدي هذا النمط من الإمبريالية الملتفت إلى الأناس العاديين إلى نشأة دولة الرعاية ذات الطابع العسكري التي بناها خلفاء روزفلت.

أبدت الكنيسة وقسم من الإنتلجنسيا العلمانية والاشتراكيون، قلقهم حيال ما يجري. واعتبر مزارعو الحركة الشعبوية، أعداء الحداثة المتمثّلة بالمدن الكبرى، أنّهم الفئة المحرومة التي أغفلتها الإمبريالية. وكان تظلّمهم هذا أساس سياسة الانعزال التي سادت في فترة ما بين الحربين العظميين، والتي ستجبه، في صفوف الحزب الجمهوري، بالنزعة الأممية لأصحاب المصارف والصناعيين.



في آخر الأمر سيتخلّى الجمهوريون عن روزفلت بسبب إصلاحاته الاقتصادية، غير أنّهم في الوقت نفسه سيتخلون عن الرئاسة لإصلاحي ديمقراطي، هو وودرو ويلسون (1913 ـ 1921). فيعمد ويلسون، ذو النزعة الإمبريالية الأخلاقية المشوبة بميلٍ كالفيني، إلى تفعيل سياسة التدخّل في أميركا اللاتينية. وتواصل الإدارة الديمقراطية سياسة دمج المهاجرين، وخاصة الكاثوليك، في الحياة السياسية. وفيما الشطر الأممي من الرأسمال الكبير يبدي حماسة كبيرة للحرب ضدّ ألمانيا، كان الاشتراكيون يعارضونها، ومعهم وقفت العناصر الأكثر شعبوية من الحزب الديمقراطي الذي يستقيل زعيمه، وليم جنينغز برايان، من منصبه كوزير للخارجية.

غير أنّ الحرب تحظى بتأييد منظري الإمبريالية، والتكنوقراطية الجديدة والرأسمال الكبير وشرائح واسعة من الحركة العمالية، المؤيدين، جميعاً، توسيع صلاحيات الحكومة الفدرالية. ويخفق مشروع ويلسون، القاضي بضمّ الولايات المتحدة إلى جمعية الأمم بسبب تيارات معارضة متناقضة فيما بينها. بسبب الانعزاليين من الحزبين الذين يتصرّفون كردّ فعلٍ ثأري على قرار دخول الحرب، وبسبب دعاة القرار الأحادي الجانب الذين يرون أنّ الولايات المتحدة ينبغي أن تكون طليقة اليد في استخدام قوتها المستجدّة. فقد رأى خصم ويلسون الجمهوري، السناتور لودج، أنّه يتوجّب على أميركا أن تنتهز فرصتها لأنها أصبحت أعظم قوة على الأرض.

في فترة ما بين الحربين، كانت النخبة الغالبة على السياسة الخارجية، تدبّر شؤون السلام المضطرب وتعدّ العدّة للحرب



المقبلة. وكان الجامعيون والمصرفيون والصحافيون والقضاة العاملون في خدمة الرأسمال الكبير، هم في غالبيتهم من المتحدرين من البقاع الشرقية. وكان اجتماعهم في لجنة الشؤون الخارجية يجعلهم قادرين على التأثير في قرارات الحكومة وفي الرأي العام، وكما في تقرير الأولويات في السياسة الدولية مميزين بين سياساتٍ «مسؤولة» وسياسات «غير مسؤولة». وسيكون وزير الخارجية في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور (1953 ـ 1961)، جون فوستر دولز، أبرز وجوه تلك الجماعة، بمقدار ما كان يمثّل، بوصفه محامياً، مصالح الرايخ الثالث. أمّا نيلسون روكفيلر فسوف يقنع اللجنة بدعم محظيّه الشاب السيّد هنري كيسينجر، الأستاذ في جامعة هارفرد.

هذه النخبة سوف تكون موجودة في الحكومة الديمقراطية والحكومات الجمهورية على حدّ السواء. وإذا تراءى بينها بعض الخلاف، فإنها تُجمع، برغم كلّ شيء، على أهمية الغلبة الأميركية، وكان عدد من الجمهوريين المتحدرين من الساحل الشرقي، والمرتبطين مباشرة بوول ستريت، يسيطرون على هذا الوسط الضيّق. غير أنهم كانوا يجبهون، داخل حزبهم، آخر دعاة الشعبوية التقدمية المتحدرين من الوسط الغربي. فقد كان هؤلاء يدعون إلى سياسة انعزال مصدرها، في الأغلب، فهمٌ طبقيّ شبيه بفهم الألمان والإيرلنديين الذين يرفضون أي تحالف مع إنكلترا.

الحزب الديمقراطي الذي انتمى إليه فرانكلين روزفلت (امتدّ عهد رئاسته من 1933 إلى 1945) هو تكتّل أعرج مؤلّف من اشتراكيين ونقابيين وتكنوقراط ومصرفيين. وهو يضمّ الجمهوريين



التقدميين كما يضمّ الكاثوليك واليهود. وأمميته ذات طابع ويلسوني مع تلاوين اشتراكية ديمقراطية. غير أن انقسامات حزبه، كما الضغوط التي مورست عليه وعلى خلفه هنري ترومان (1945 ـ 1953) باسم النزعة الأممية، بحسب الفهم الجمهوري، سوف تدفعه إلى التحالف مع الرأسمال الكبير داخل دولة الرعاية ذات الطابع العسكري.

يتخلّى الجمهوريين عن سياسة الانعزال عام 1941. لكنّهم من خلال موقفهم الحذر حيال الأوروبيين، ومن خلال المكارثية، يبثّون نفحةً قومية عدوانية. الكنائس البروتستانتية التي تدعم منذ قرن من الزمن إرسال مبشّرين إلى الصين، يسودها شعور بالغضب لاستيلاء الشيوعيين على السلطة في العام 1949. إنّ النزعة الأحادية لهؤلاء الجمهوريين تظهر بوضوح من خلال رفضهم لخفض التسلّح، ومن خلال شغفهم بلاهوت الطاقة النووية، ومن خلال بلاغتهم الحربجية. غير أنّ المستهجن هو أنّ الرؤساء الجمهوريين (دوايت أيزنهاور، ريتشارد نيكسون، جيرالد فورد، وحتّى رونالد ريغان وجورج بوش الأب) سوف يذعنون، على الدوام، لهذه النخب التي تصوغ السياسة الخارجية، ويقيمون، في الوقت نفسه، على إيمانهم بعدم التفرّد في المواقف، على غرار الديمقراطيين.

إنّ عمليات السي.آي.إيه. السرية في الخارج، كما التدخّل الاقتصادي والسياسي والعسكري في العالم بأسره، كما ممارسة الضغوط على البلدان الحليفة، كلّها أمور مارستها الحكومات الديمقراطية والحكومات الجمهورية. وإذا ما التفتنا إلى الوراء قليلاً



لوجدنا أنّ عدداً من الخلافات بين الحكومات الديمقراطية والحكومات الجمهورية ليست ذات شأن نسبياً. فباستثناء ريغان لم يعمد أي رئيس جمهوري إلى المساس مباشرةً بالعقد الاجتماعي. بل اكتفوا، جميعاً، بمشاهدة انهياره في ظلّ تطور الرأسمالية.

ما الذي قد يجعل الرئيس الحالي مختلفاً؟ جدّه، بريسكوت بوش، المولود في نيوإنغلند، هو شريك أوسع الديمقراطيين ثراءً، زمان العقد الجديد، المدعو آفريل هاريمان. بريسكوت، حاكم ولاية كونيكتيكت وسيناتورها، كان مؤيداً لأممية روزفلت ونزعته الاجتماعية الإصلاحية. ابنه جورج (الرئيس الأسبق) هاجر بعد الحرب إلى تكساس حيث الاقتصاد منفتح على التسلّح والمال والتكنولوجيا المتطورة. وهو مدين بحياته السياسية لصلاته الوثيقة بأوساط الأعمال (قبل أن يصبح نائباً للرئيس ريغان، كان سفيراً لبلاده في الصين، ثمَّ الأمم المتحدة، كما كان رئيس وكالة الاستخبارات المركزية).

بوصفه ممثلاً للنخبة الجمهورية العريقة لم يكن على سجيّته في حزبٍ جعله ريغان ذا صبغة عاميّة. وكان عليه، خلال حملته الانتخابية، أن يستقيل من لجنة الشؤون الخارجية، لأنّ بعض الجمهوريين كان يرى أنّ هذه المؤسّسة تتآمر على سيادة البلاد.

السيّد جورج بوش، الابن، لا يخضع لقيودٍ مماثلة. ذلك أن هيمنته على (ولاية) تكساس كاسحة. لم يسبق له أن أبدى اعتراضاً على صيغة دولة الرعاية؛ كما أنه يتعاون عن كثب مع جماعات السود واللاتينيين، وملأ فراغاً إيديولوجياً ملحوظاً بدفاعه عن صيغة



فردية وشعائرية للانتماء الديني. الديمقراطيون يسخرون من محاباته للمقرّبين، ويتهمونه بفهمه للسياسة على أنها «مجرّد أعمال». ولكنه في الحقيقة، قد أدرك مظهراً أساسياً من مظاهر الرأسمالية: خضوع دائرة القطاع العام للسوق. وشركاؤه في الأعمال، كما شركاء أبيه، ينتمون إلى مجالات تجارة السلاح والمؤسسات المالية والنفط والتكنولوجيا المتطورة. وقد ولّى ممثليهم على المؤسسات الفدرالية.

حالة طوارئ

لكي يمتدح بلاده، لا يتورّع السيّد بوش عن ترسيم المواجهة بين عالم خارجي لامبالٍ أو معادٍ وبين مجتمع أميركي مستقيم ومتعافٍ. أمّا تقاعسه عن العودة إلى حدّ أدنى من الرعاية الاجتماعية (لفقراء بلاده) فيبدو أشبه بترجيع لمرحلةٍ امتدّت بين عامي 1941 و1964. ونظراً لكون شرائح كبيرة من الأميركيين قد أدركت، بعد تجربة تكبّدت هي أكلافها، أنّ قطاعات واسعة من الاقتصاد تقوم على أنشطة إجرامية، فقد بات من الصعب جداً الحفاظ على تسوية ما فيما بينهما[4]. وحيال ذلك تحاول الحكومة أن تجتنب الموضوع عبر إطلاقها خطاب الحرب. ولا يبدو أن الحزب الديمقراطي الخاضع للوبي إسرائيلي الذي لا يرغب في شيء بمقدار ما يرغب

---

(4) إنّ الأزمة العراقية تتيح إغفال «قضايا» على قدر كبير من الأهمية كقضية طوماس وايت الأمين العام للجيش الأميركي المتورط في فضيحة انرون، والسيد ديك تشيني، المتهم بأنه تلقّى مبلغاً من المال مقداره 8,5 ملايين دولار من شركة هاليبورتون عندما غادر ليصبح نائباً للرئيس.



في شنّ حرب على العراق، وعلى إيران إذا كان ذلك ممكناً، قادراً على النهوض من كبوته السياسية. فقد كانت سلبيته المعلنة حيال الانقلاب القضائي لانتخابات العام 2000 بمثابة الضربة القاضية.

وفي ظلّ البلبلة الهائلة التي تسود صفوف الديمقراطيين، يعلم السيد بوش أنه مدين بما صار عليه لغياب المعارضين شبه التام. وعليه، فهو يحكم بوصفه زعيماً لأقلية، متنقلاً بين أقلية عارضة وأخرى. غير أنّ هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 قد أتاحت له فرصة إعلان حال الطوارئ لفترة غير محددة من الزمن. وإذا كان خواء إيديولوجيته بادياً للعيان، فمن السذاجة بمكان تجاهل قدرته المطلقة على استخدام الآلة القمعية. إنّه يتحدّث عن الأمّة كما يتحدّث عن كنيسة، غير أنّ فهمه للمبادئ الجمهورية يحيلها في الواقع إلى مجموعة من القبائل قيد التفسّخ والانحلال.





الفصل الثالث

أميركا.. أميركا

أعدّ بسّام حجار المقالات التي يتضمّنها هذا الفصل مستقياً المعلومات من عدّة صحف.





تقوى كارولاين والملاّ عمر

في السبعينات من القرن العشرين المنصرم، كان المظهر الشيطاني «المحبّب» يحظى بشعبية كبيرة في الأوساط المثقّفة الأميركية. ولعلّ البعض يذكر (وإن لم يفعل فليتصفّح كتاب إنغريد كارلنديه «نجوم اللّه. فضيحة التلفزيونات التبشيرية» دار نشر بلون، باريس، 1990)، مظاهر الأبّهة التي كان يظهر رافلاً بها أشهر «المرشدين الروحيين» آنذاك، ألان واتس، في سيّارته الليموزين المبطّن فرشها بالمخمل الأحمر، مرتدياً القبّعة الهودوفوفورم، وعثنونه المرسل من ذقنه، حاملاً عصاه ذات المقبض المذهّب. مظهر هو خليط من المبشّر والساحر واللصّ الظريف. وكان واتس هذا من أعلام تلك الأعوام، وصاحب طريقة وله أتباع ومناصرون ومحازبون، وكان يجني ثروات طائلة عبر إيحائه، مستخدماً التلفزيون أحياناً، بأنّ الشيطان المجسّد في رجل، من لحم ودم ومظهر وخطاب، هو أهون شرّاً من المجهول الذي لا أحد يعرف له ملمحاً.

ولكن لا بأس إذا طوى النسيان الآن سيرة ألان واتس؛ لكنّ



الفكرة نفسها لم تغب عن هواة سينما تلك الحقبة (وأبرز ميراثها سلسلة «الهرطوقي») كما لم تغب، إلى اليوم، عن مخيّلة من عايشوها حادثة قتل الممثلة شارون تايت، زوجة المخرج رومان بولانسكي، على يد «أسرة تشارلز مانسون» التي انتمت إلى اتجاه من «الشيطانية الدموية»، كان ولا يزال رائجاً، كما لم يغب عن مخيّلتهم شبح «صيّاد الليل»، المدعو ريتشارد راميريز.

مانسون لم يكن سفّاحاً عادياً، بل كان يزاول شكلاً من أشكال «الأضحيات الشعائرية» زاعماً لنفسه صفاتٍ تجمع بين المسيح والشيطان، مدعياً أنّه يجمع في شخصه الاثنين معاً. إنّه نور وظلمة، ذاك المزيج المسكر.

ولم تكن هذه مجرّد بدع لا يصدّقها إلاّ القليل من المؤمنين في أميركا، على اختلاف مذاهبهم. بل كانت هي القناعة الراسخة لدى السواد الأعظم من الناس، وهم عاديون، ما دامت بلادهم، كما قيل ويُقال اليوم على لسان وزير العدل لديهم، هي فكرة وليست أرضاً. ما دامت قيمة وليست، في الأصل، تعاقداً اجتماعياً. ولن تستقيم فكرة مثل هذه تختزل الفضيلة بقيمها المتعدّدة، ولن تستقوي في العقول قبل الواقع، إلاّ إذا أفلحت في أن تكون منتصرة. وأرفع أشكال الانتصار، في الرؤية الدينية، لا بدَّ أن يكون انتصاراً على «الشرّ» وقواه المتعدّدة، الظاهرة منها، ولكن خصوصاً، المتخفيّة وراء أقنعة.

إنّ طيف الشرّ (أو الشرير كما في تسميته الدينية) وقواه وخطره وقدرته على التخفّي، هو الذي يسكن مخيّلة الأميركيين العاديين،



وليس الظفر الحقّ بحياة هانئة، ولو رتيبة، إلاّ حصيلة صراع متصل مع الشرير، تكون الغلبة فيه أحياناً للمبدأ الخيّر. الشرير هو الشيطان، ومن دون إحالة إلى مجازه الخفيف، أمّا المبدأ الخيّر فهو القسّ، أو رجل الدين الذي يكرّس نفسه وحياته لتعزيم «الشرير» والقضاء عليه داخل نفس الإنسان طبعاً، ولكن داخل جسده أيضاً.

هناك كما أسلفنا تشارلز مانسون، وريتشارد راميريز وألان واتس وسواهم، ولكن في المقابل هناك القسّ جايمس لوبار (مؤلّف «نزعات شيطانية» صدرت ترجمته الفرنسية عام 1986 عن سلسلة «معلومات» بوكيت)، ومهمّته الكنسية، في إطار أبرشية نيويورك، «التحقيق في حالات المسّ الشيطاني والتعزيم»، ما جعل منه نجماً بكلّ المقاييس، في طفرة «النزعات الشيطانية»، إذ لا شيء يضاهي استعراض الصراع بين «القسّ والشيطان اللذين يتنازعان جسد الممسوس وروحه» والذي، باعتراف القسّ لوبار نفسه، «قد لا يخرج منه رجل اللّه سليماً معافى»، ولا يوضح كيف يكون ذلك. لكنّه يوضح كيف أنّ المراهقين والشبّان هم فئة (ثانية) من الفئات التي يسلّط عليها «الشرير» (متلبّساً صخب الروك أند رول) تأثيره. من يقرأ مؤلّف هنري جايمس (The Turn of the Screw) يدرك أنّ لدى البيوريتانيين (الطهرانيين) لطالما كان الطفل رسول الشرّ في دارة المصطفين الأبرار. وما زالت الذريّة إلى اليوم هي عامل تسرّب شرور المجتمع إلى المنزل العائلي: العنف، المخدرات، التحديات الشيطانية، الاغتصابات وأشكال التعديات الأخرى. ويسعى الأهل إلى الانعتاق من مخاوفهم عبر اتهام الأساتذة والقساوسة ومغنّي



الروك أند رول بالعنف ذي الطابع الشيطاني.

تنقل إنغريد كارلنديه، نقلاً عن المحلّل النفسي، مارك غالانتر، قوله إنّ الفكرة القائلة بأنّ الولايات المتحدّة ستكون المكان المختار للقيامة، ليست جديدة، لا بل إنّ عدداً متزايداً من المسيحيين (الأميركيين) باتوا، في الأعوام الأخيرة، يرجون ذلك. ويتّهم غالانتر مواطنيه بأنّهم يعبّرون عن قلق خارق هو تجسيد لقنوط عميق الغور. وللتصدّي لهذا القنوط يختار بعضهم عبادة الشيطان، ظنّاً منهم أنّ مزاولة «الشرّ» قد تؤدّي إلى ثبات أكبر في شخصيّاتهم.

غالانتر يقول إنّ الشرّ يتمثّل بفئات من الناس في أميركا اختاروا طوعاً عبادة الشرير. ومهما يكن من أمر ما يقول، فالمؤكّد أنّ الحاجة كبيرة هناك، كانت ولا تزال، لأن يكون الشرّ ممثّلاً، مجسّداً، في هيئة أو جهة وقوام، لكي تكون يسيرة مهمة التصدي له.

أحياناً تجعل بؤرة «الشرير» في الداخل، على نحو ما يخيّل للوعي البيوريتاني الصرف، فتبرز التوجّهات السياسية، والإجراءات المترتبة عليها، مشيرةً بالإصبع الثابتة إلى فئات بعينها من الناس: السود، المهاجرون ذوو الأصل الإسباني، أبناء الأحياء الفقيرة (الملوّنة)، جمعيات التبشير على اختلافها، والجمعيات الدينية العلنية والسريّة، تيارات اليمين المسيحي المتطرّف، أو التجمعات النازية الجديدة... إلخ. وأحياناً تجعل في الخارج: محور الشرّ الشيوعي منذ المكارثية حتّى ريغان؛ و«محور الشرّ» (الإسلامي ضمناً) في عهد دبليو بوش وإدارته.



ذلك أن الحاجة إلى تجسيد الفكرة، مهما كانت، هي أولاً حاجة ماسّة لحسن سير السياسات البراغماتية، والسياسة الأميركية صورتها ومثالها، وهي ثانياً حاجة لترسيخ المعتقد الديني من طريق جعله شعبوياً. ودبليو بوش (أو رامسفلد أو كوندوليسا رايس) حين يجسّد فكرة الشرير الدينية في بلد أو جهة أو معتقد أو قوام، إنّما يحذو حذو لوثر (1483 ـ 1546) في ألمانيا، في غمرة الإصلاح الديني، عندما قام بترجمة الكتاب المقدس إلى الألمانية المحكية «لأنّ الأمّ في الدار، والرجل من عامّة الناس، يتكلّمان على هذا النحو». ولم يكن ذلك لنزع الطابع اللاتيني النخبوي عن الكتابات المقدسة، بل لتأسيس «ثقافة قومية جامعة». وإذا تعيّن هنا أن نحمل هذه المقارنة على وجه واحد من أوجه المجاز الخفيف، فدبليو بوش ليس بالتأكيد لوثر، فإنّ المسعى هنا يكاد أن يكون واحداً. التبسيط من خلال التجسيد، لكي تترسّخ «الثقافة الأميركية الجامعة» ذات الأصول الدينية الصريحة بحسب جورج بوش الابن.

لم يتخلّف الأميركيون يوماً (باستثناء بعض النخب المثقّفة، وبعضها فقط، فليس مأثوراً عن الميراث الثقافي الأميركي علمانيته، على نحو ما يعرف في أوروبا مثلاً) عن تلبية الدعوة، قلباً وقالباً، إلى خوض الصراع ضدّ «الشرير»، وهو في طبعه حربائي متقلّب الظاهر والمضمون، وفي ظنّهم واقتناعهم أنّهم بذلك إنّما يقاتلون من أجل بقاء بلادهم واجتماعهم والمبادئ التي يتقوم بها هذا الاجتماع. فالأميركيون، وإن كانوا لا يدركون، وهم لا يدركون في معظم الأحيان، يحسبون، في عزلتهم الموصوفة، أنّهم إذا سعوا في مكان



على الأرض فإنما يسعون إلى غلبة الخير، وهم صورته ومثاله وأداته، وهذا الخير، برغم ما قد تزعمه السياسة، مصدره إلهيّ.

قد يبدو ما سبق تمهيداً لقول يندرج في جوقة العداء لمظاهر الحياة (وخفاياها) في أميركا. وبعد الحادي عشر من أيلول، وقد يبدو تأكيداً، للمرّة الألف، بأننا كلّنا، أميركيون، على ما ذاع التصريح في بقاع العالم إثر مأساة الحادي عشر من أيلول. غير أنّ الظاهر لا يخفي إلاّ ذهولاً متجدّداً، أمام العالم الذي يدعى أميركا. ذهول أمام الواقع الذي تجعله البراغماتية مطابقاً تقريباً لمضامين الدعاوى السياسية. وهو أيضاً ذهول حيال ما وصفته مجلّة «ماريان» الفرنسية، ذات يوم، بالمفارقة الأميركية المذهلة والمتمثّلة، بحسب المعلّق في «ماريان»، بإصرار الرئيس الأميركي جورج بوش على إسقاط نظام الطالبان في أفغانستان، بقوة الحديد والنار، باسم الديمقراطية واحترام الحقوق الفردية والحريات الشخصية، وإنهاء الأوليغارشية الدينية هناك، في الوقت الذي كانت فيه إدارة الرئيس الأميركي المذكور، تموّل ومن أموال المكلّفين الذين شنّت الحرب باسمهم، برامج «العفّة» لدى الشبان الأميركيين والامتناع والعودة إلى قِيم الأسرة البيوريتانية، وتقلّص التقديمات الاجتماعية للمسنين والعاطلين عن العمل، وتتغاضى (في جملة ما تتغاضى عنه في مجال احترام حقوق الإنسان) عن موقف حليف باكستاني رضخ لقرار محكمة قبائلية أمرت باغتصاب امرأة من قبل أربعة رجال (!). فهل كان الأمر يستحق العناء؟

لكن اللافت أنّ ما يدعو إليه الرئيس بوش، يطبّق في البلدان



وبين ناس الداخل، في بعض أميركا، على نحو مذهل. فقد اعتدنا أن نشاهد بعض «الهواجس الأميركية الكبرى» في السينما. خصوصاً بعد المعلومات التي راجت مؤخّراً ومفادها أنّ «ضبّاط السي. آي. إي.» هم أبرز كتّابها. لكنّ مَثَل «إنغليس»، إحدى بلدات فلوريدا على خليج المكسيك، يبدو مذهلاً في نموذجيته، حتى إن البعض قد يحسب، أنها نشأت على أساس سيناريو (يشبه «باريس تكساس» لفيم فندرز) يكتبه الأهلون فيها كما يكتبهم.

يروي جان بول دوبوا، في تحقيق من سلسلة التحقيقات التي تنشرها مجلة «لونوفيل أوبسرفاتور» الأسبوعية الفرنسية (عدد 25/ 31 تموز 2002)، عن الداخل الأميركي، ما آلت إليه الحياة اليومية في بلدة صغيرة بولاية فلوريدا، بعد صدمة الهجمات في الحادي عشر من أيلول عام 2001؛

«إنغليس» بلدة يبلغ عدد سكانها 1500 شخص. فيها 11 كنيسة ومثيل عددها من القساوسة. أي قسّ لكلّ 136 مقيماً. ميزتها أنّ كلّ يوم يشبه الذي سبقه الذي يشبه الذي سبقه. وكان آخر ما شهدته من أحداث بارزة مجيء «ملك» الروك أو كما يقال: «الملك»، الراحل ألفيس بريسلي، الذي أقام فيها لمدّة شهرين، وهي المدّة التي استغرقها تصوير فيلمه «اتبعوا هذا الحلم»، ثمّ غادرها ولم يعد إليها قط. فمن لم يولد في «إنغليس» لن يفكّر يوماً في العودة إليها، أو حتّى في زيارتها. بلدة قابعة تحت شمس ثقيلة. وبجوارها، لجهة الخليج، برجا التبريد المرتفعان لمركز «كريستال ريفر» الذرّي.

لن يحسب أحد أنّ «الشرير» قد يمرّ بإنغليس ذات يوم. فهي



تفتقد البنية التحتية والإغراءات التي قد تأتي به إليها. ومع ذلك، تقول كارولاين رايشر، وهي عمدة البلدة، امرأة ستينيّة ليست من طينة المبشّرين الملهمين، إنّ الشرير (الشيطان) قد تغلغل في أرجاء البلدة، متمثّلاً بما طرأ عليها، إثر الحادي عشر من أيلول، من «حوادث» لم تكن لتشهدها من قبل. أيّ حوادث دالّة هي؟ تعدّدها: أولاد لا يراعون آداب الكلام ويبدون فظاظة واضحة؛ بعض «قصص» مخدّرات، وخلافات في الأُسر بين الزوجين. والشاهد على ما تقوله السيّدة العمدة هم سالي ماكراني، سكرتيرة البلدية، وريتشارد مور، قسّ «يانكيتاون تشيرش أوف غاد»، والملازم ستيف موريس، والنقيب بيلابس، قائد الشرطة، وبوب وكوري هانوس، وهما مبشّران متفرّغان، صودف مرورهما في البلدة خلال فترة شهود الوقائع. المؤكّد إذاً، في نظر العمدة كارولاين رايشر، أنّ هذا الاختلال المتوهّم في رتابة الحياة اليومية مؤشّر على حلول الشرير (وهو في ترجمته الحرفية، غير اللوثرية، «الخبيث» و«الماكر» و«اللعوب» و«الحذق»)، خصوصاً بعد ما حدث في نيويورك وواشنطن. فهو (أي الشرير) بعد أن طردته إدارات بوش الأب وكارتر وكلينتون إلى خارج الولايات المتحدة (العراق والصومال وكوسوفو...) عاد أدراجه إليها كيما تتحقّق القيامة فيها بحسب رجاء بعض المؤمنين فيها، إذ يكفي أمة مثلها أنها فوتّت التكوين (لأسباب تقنية: لأنّها، كما لا يخفى، لم تكن في البال آنذاك).

غير أنّ كارولاين رايشر لا تؤمن بأنّ محلّ القيامة هو أميركا. لأنّها أشبه بالسماء، وأهلها أشبه، لبرّهم، بأهل السماء، لكنّها ليست



السماء حقاً، بل هي المطهر (ورتابة حياتها وقحطها، ووجود المفاعل النووي بجوارها، تؤكّد ذلك) أي المرقاة الأخيرة، ربّما، قبيل بلوغ السماء. والعمدة كارولاين، التي لا يكفّ الأهلون عن إعادة انتخابها الولاية تلو الولاية، على غرار الرئيس دبليو بوش ومساعديه وضبّاطه، رأت أنّ الوقت حان لخوض الصراع (ولو دامياً) مع الشرير، سواء كان ذلك بحسب وقائع فيلم «الهرطوقي» الشهير، أو بحسب وقائع حرب أفغانستان، وفي الوقت الذي أرسلت فيه الترسانة العسكرية الأميركية لاقتلاع طالبان، أصدرت، هي، العمدة التي لم تؤثر عنها البراعة في فنّ التبشير، مرسوماً بلدياً (في حدود مملكتها السماوية الصغيرة) «يجرّد الشيطان من حقّ الإقامة في بلدتها». وأوعزت، بحسب الصلاحيات التي يمحضها إياها منصبها، إلى الأجهزة المختصّة بتطبيق أحكام هذا المرسوم. الشرطة أولاً؛ وفي المقام الثاني قساوسة الإحدى عشرة كنيسة، ومن قَدِم من المبشّرين لمدّ يد العون في «الحملة الصليبية الدائرة» والتي قد لا يتيح التاريخ سانحة مثلها.

القرار البلدي الذي أصدرته العمدة كارولاين جمع فصاحة محاكم التفتيش الكنسية الشهيرة في نصّ من 19 سطراً. ولا أحد يدري إذا كان سيستخدم من قبل أمبرتو إيكو، الكاتب الإيطالي، كوثيقة في رواية مقبلة، لكنّه موجز ومباشر ومبسّط على الطريقة اللوثرية، وفيه أكثر من وجه شبّه بتصريحات الرئيس بوش إثر مأساة الحادي عشر من أيلول.

يقول القرار البلدي، في البعض الدال من نصّه ما يلي: «إني



أرسم (أصدر مرسوماً) أنّه منذ هذا اليوم، لا محلّ لإبليس، أمير الشرّ والظلمات، مقوّض الخيّر والعدل، في إنغليس، مدينتنا. إنّ جسد المسيح والمواطنين المطهّرين بدم النعجة سوف يتّحدان لمحاربة القوى الشيطانية. يجب أن نعيد مدينتنا إلى مملكة الربّ (. . .) بدم المسيح نأمر القوى الشيطانية بأنّ تكفّ عن أفعالها وأن تغادر إنغليس. وبوصفي عمدة البلدة انتخبني البشر، ولكن أيضاً أراد اللّه أن أتبوأ هذا المنصب، أعلن هزيمة إبليس».

وإذ روت كارولاين لجان بول دوبوا كيف دوّنت عبارات قرارها، أظهرت الأمر، بتردّد وتواضع كبير، بأنّه أشبه بالوحي: «99,9 في المئة من أهل البلدة ساندوا هذا الإعلان. في البداية لم أكن فخورة بما أفعل، وما كنت أدري كيف أكتب نصّه. وإذ ذاك قلت في سرّي: الآن يا ربي، يجب أن تسيّر، بمشيئتك، يدي. وإذا بي قد شرعت في الكتابة والكتابة أيضاً وأيضاً. وعندما فرغت من الكتابة أدركت أنّ الربّ قد تولّى قلمي وأنار بهديه تفكيري (. . .).

على مدخل بلدة «إنغليس» تقاطع لأربع طرق في اتجاهات مختلفة. وكان ينبغي للطرق التي منها يأتي الغريب (= الشرير) أن تعزّم أي أن يطرد منها الشرّ أو المسّ. لذا عمدت العمدة كارولاين، بمعونة نقيب الشرطة والقساوسة، إلى الإتيان بأربعة أعمدة من الخشب، ثمّ ثقبت أطرافها العليا، ودسّت في كلّ منها نسخة من القرار/ الإعلان مرفقة بنصّ صلاة مطلسم كتبه القسّ مور. ثمّ سدّت الثقوب وحفرت على الأعمدة هذه العبارات الثلاث: «استغفر. ابتهل. قاوم». ونصبت هذه الأعمدة على المفارق الأربعة.



بعض المجموعات العلمانية في الولاية اعترضت على سلوك العمدة كارولاين، لأنّه يخالف القانون الفدرالي الذي يقضي بفصل الكنيسة عن الدولة. غير أنّ كارولاين، العمدة المعزّمة غير الهرطوقية، لا تبالي: «فليغنّوا على هواهم. أمّا أنا فسوف أحكي لك حكاية، قالت كارولاين لجان بول دوبوا: هناك ملياردير يعيش في هذه الناحية، إنّه يدعى بيل بكشميت. وبيل هذا هو صديق لجورج بوش وغالباً ما يلعب الغولف مع شقيقه حاكم فلوريدا. عندما شاهد الرئيس (بوش) ما أذيع عنّي عبر محطة CNN اتصل هاتفياً ببيل وسأله: «من أي طينة صالحة جبلت هذه المرأة التي تدعى السيدة رايشر؟ فأجابه بيل: «إنّها تقريباً أمنا جميعاً». وهل تدري ما قال جورج بوش؟ بلّغها بأنّها حسناً تفعل».

رأت كارولاين، العمدة، طوال هذه السنين التي أيد فيها الربّ «قراراتها»، الشرير في هيئة طيف. ولم تر مداخن المفاعل النووي الشاهقة.

ورأت الأولاد لا يراعون أصول التهذيب، وبعض الإدمان المحرّر من خرافات التعزيم، وشجارات زوجية. وارتأت أن تكون الملاّ عمر على نطاق جغرافي ضيّق، في قلب أميركا.

وذهب دبليو بوش بحثاً عن الملا عمر في أفغانستان.

في صلاة المسيحيين عبارة تقول: «ولكن نجّنا من الشرير، آمين».

وماذا عن الأشرار في صيغة الجمع؟





في اختلاف نتشاييف عن محمد عطا

الفوضوي الروسي كان يسمّي أفعاله إرهاباً

هناك وجه من الشبه مؤكد بين أبطال الهستيريا التي تسود العالم اليوم، وبين أسلاف لهم من الروس عاشوا في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، وفي ناحية قريبة من أفغانستان. لكن هؤلاء لم يحظوا، بالطبع، بما حظي به الراهنون من تغطيات إعلامية، وظلوا، فيما يعنيهم، هاجس بلد واحد وحكومة واحدة، أو حلوا متفرقين في منافي العواصم الأوروبية المجاورة، أو أقاموا في سجون القيصر، ثم البولشفيك، أو لاقوا حتفهم في «الميدان» أو برصاص ثلة الإعدام. ولكن إلى وجه الشبه، هناك فروق كثيرة، أبرزها أن الأسلاف عرفوا بالعدميين، وانتسبوا (أو نسبوا أنفسهم) إلى جماعات الفوضوية وتياراتها، وكان أبرز وجوهها، آنذاك، ميكائيل باكونين (1814 ـ 1876) الذي أقام ردحاً من الزمن منفياً في «جنيف». وثانيهما، أن الفعل العدمي في السياسة كان ينطلق من عداء عقائدي للدولة (غير العادلة) ورموزها ومؤسساتها، ويتوسل العنف (الاغتيال والقتل والتخريب بالقنابل) بوصفه الأداة الممكنة،



والناجعة، الوحيدة التي يمتلكها «الثوريون» (أي العدميون الروس، في هذه الحالة) للرد على العنف الذي تمارسه ضدهم وضد المجتمع بأسره، أجهزة الدولة المعنية.

مجموعات منهم، كثيرة، كانت ناشطة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين. وعدميون وفوضويون كثر بقيت أسماؤهم عالقة في الأذهان، ومن الكتّاب من جعلهم شخصيات رئيسية في واحد أو أكثر من أعماله، نذكر ألبير كامو («الإنسان المتمرد» ومسرحية «العادلون») وأوسكار وايلد ودوستويفسكي وروبير ميوزيل وهرمان بروخ وسواهم. ولكن شخصية واحدة من بين العدميين كلهم تبقى، اليوم، ماثلة في ذهن من يسعى وراء استدلال ما، منطلقاً مما يبدو عبثاً مطلقاً، لكنه، بالتأكيد، عبث كارثي ودموي.

ليس محمد عطا الذي، يقال، إنه قاد أولى الطائرتين اللتين صدمتا مركز التجارة العالمي، في 11 أيلول 2001، ونشرت الصحف الأجنبية والعربية تحقيقات مطولة عنه تناولت سيرته الشخصية، والوصية التي من المفترض أنه تركها، ليس محمد عطا شبيهاً بكالياييف «العادلون» لألبير كامو، وليس شبيهاً باستيبان. ومن المؤكد أن الجدال الذي دار، في اللحظات الأخيرة قبل اصطدام الطائرة ببرج المبنى المذكور، لم يتطرّق إلى «عدالة» الفعل الذي قد يؤدي إلى قتل أطفال، كما حصل في مسرحية كامو بين كالياييف واستيبان قبيل شروعهما في إلقاء القنبلة المعدّة لاغتيال «سياسيين غير أبرياء». ومثل هذا الجدال لم يحصل، على الأرجح بين محمد عطا



ورفاقه، لأن الجدال قد يكون له هامشه في المسلك الذي يريد أن يكون سياسياً (وفكرياً) أولاً. أي قد يكون له هامشه المتراوح الاتساع في المحادثة، لكنه يمتنع في عمل ذي دوافع لاهوتية، أو أنه ينفذ باعتبار أنه كذلك، فما غاب عنِ كالياييف، الفوضوي العدمي، لم يغب عن بال محمد عطا، وهو أن الجنة لا تقارع بالحجة، ولا يسلك الساعي إليها مسالك التعليل. يبقى فقط أن هناك بضعة آلاف من الناس قتلوا، ولا يدري أحد كم من بينهم كان فعلُ قتله عادلاً.

ومحمد عطا والآخرون من رفاقه الذين لم تحفظ أسماؤهم لأن الإعلام لم يتوقف عندها كثيراً، كما فعل في حالة عطا، ليسوا في الصورة التي عرفوا بها شبيهين، هم أيضاً، بأعوان أسامة بن لادن، الذين لم يتح لهم الظهور إلاَّ في صورة اختاروها، هم، وعملوا على إخراجها بما يتماشى مع واقع الحال.

وإذا كان في ذهن هؤلاء، في لباسهم ولغتهم، أنهم يحاكون مثالاً من تاريخ جهادي، فإن المتابع لم يجد، في ما يعرفه من النماذج والمثالات، ما يتطابق مع الصورة التي شاؤوا أن يظهروا فيها. وقد يكون المثل الأوضح على ذلك ما جاء في مظهر أيمن الظواهري وكلامه، الذي كان سيغري بعقد المقارنات، لو أنه لم يسلك، من دون أن يقصد طبعاً، سبل الإغواء الرائجة من قبيل تعبير صورته مما كان عليه (في فترة اغتيال الرئيس السادات) إلى ما صار إليه (داعية إلى الجهاد باسم المسلمين جميعاً) من دون أن يعرّج قليلاً على ذات نفسه. فشرط الإغواء ليس شرط الإقناع. هناك تجريد لا تقوى عليه المخيلات الترابية التي تجعل الإعلام «مصدراً



وحيداً» لواقعها. لذلك وبرغم الحديث الذي تناقلته وسائل الإعلام عن نشر «مذكرات» أيمن الظواهري، التي هي بمثابة وصية، عبر شبكة الإنترنت (ولاختياره «الشبكة» دون سواها، سبب سوف نعود إليه) فإن رسوخ صورته في ذهن المتابع تبقى خالية من أي عنصر درامي، فيما كل عناصر الدرامية متوافرة في الأجزاء التي نشرت عن سيرة محمد عطا.

أولاً محمد عطا لم يكن ملتحياً. كان مهندساً، وبرغم الحديث عن طباعه الخجولة وتحفظه، فالأرجح أنه عاش حياة اجتماعية لا تتسم بالعزلة. أما عن التحول الكبير، والحاسم، في اقتناعاته، وعن إيمانه، ونظرته المتشدّدة إلى شؤون الحياة الدنيا، فأمور تبقى في علم الغيب، لعجز من عرفوه، في مراحل حياته القصيرة المتناقضة، عن الجزم بشأنها. كان ما يظهره من التقوى والمواظبة على أداء الفرائض الدينية، كافياً لأن يجعله في سوية المؤمنين الذين لم يكتشف أحد، ذات يوم، أنهم نفذوا عملاً انتحارياً أودى بحياة بضعة آلاف من البشر. ما يعني أنه اختار إقامة مؤقتة في الدنيا، وليس بعيداً منها، وانغماساً، محسوباً، بشؤونها، يرفع عنه شبهة الاعتزال التي قد تجلب عليه الشبهات. فقد كان عليه أن يختار بين الانعزال في الجبال، كما فعل آخرون من قادة جماعته، أو في «غيتوات» المدن، وبين أن يتظاهر بتقبله حياة يتنكر في العمق لمظاهرها. وكان ما يبرر له ذلك، في الفترات الأخيرة، ما سوف يقوم به، ذات يوم.

ولكي يضيف، إلى درامية سيرته الشخصية بعداً آخر، خلّف وراءه تلك الرسالة الوصية.



عندما نشرت صحيفة «الوموند» ترجمة تلك الأوراق التي عثر عليها المحققون الفدراليون في حقيبة محمد عطا، سارع المختصون إلى قراءتها بعناية وإلى تأويل مضامينها (بعد أن خضعت لدى المحققين، طبعاً، لتمحيص هدف إلى فكّ رموزها المحتملة)، واستفتت الصحيفة المذكورة عدداً من الباحثين في ميادين علم النفس واللغة والتاريخ الإسلامي، لكي يسهموا في تسليط الضوء على ما اعتبر وثيقة، أو مرشداً تطبيقياً للعمل الإرهابي.

أما غير المختصين، وغير المحققين بالطبع، فقد مالوا إلى تأكيد أوجه الشبه بين تارك الوصية الإسلامي السلفي، وبين مكيافيلية وجيزويتية نص آخر، كتب على الأرجح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحمل توقيع المدعو سرج غيناديفيتش نيتشاييف (1847 ـ 1882) كما حمل عنواناً لا يخلو من وقع ديني هو: «مرشد (الإنسان) الثوري». النص كتب بالروسية طبعاً، لكنه ترجم بعد وفاة نتشاييف إلى كل اللغات الممكنة في العالم، وقيل إن المبادئ الواردة فيه كانت بمثابة «تعاليم» لرجال فيديل كاسترو خلال الثورة الكوبية.

ولا تقتصر أوجه الشبه على الوصف الدقيق لعلاقة الثوري، أو المجاهد، بنفسه وبرفاقه، أو إخوته، وبمجتمعه، وبما ينبغي أن يكون عليه تفانيه في سبيل ما يؤمن به، بل إنها تتعدى ذلك إلى أوجه بارزة للشبه بين شخصيتي كاتب الرسالة الوصية ومؤلف «المرشد» المذكور، إذ يجمع بينهما قدر من الدرامية يجعل الحياة مسرحاً كاملاً للعبة الضوء والظلال، وللواقعي والمتوهم، واختلاط الحقيقي (الأصلي) بالمزيف، إذا ما كان الغرض يبرر ذلك. فالمهم



في ما يسعى نتشاييف إليه هو أن يؤدي العمل الإرهابي (ولن نضع العبارة بين مزدوجين لأن منفذيها والداعين إلى توسلها كانوا يسمونها كذلك، وبلا توريات كما هو شائع الآن خصوصاً من قبل مرتكبيها) إلى **«ردّ فعل أعنف من قبل الدولة» الأمر الذي، مع الوقت،** سوف يولّد «الحقد» الضروري لدى الناس (الذين يتعرضون لرد الفعل هذا) للانتفاض ضد الدولة والعمل على إسقاطها. في ذلك الوقت كانت الأشياء تسمى بأسمائها وكانت «الكراهية» (الحقد) غاية من غايات النشاط الثوري. فالفعل غير المشروع عادل لأنه سيؤدي إلى ردّ فعل مشروع غير عادل، فلا يعود ممكناً الحياد بين العدالة المشروعة مهما كانت واللاعدالة غير المشروعة مهما كانت. فتكون الكراهية عاملاً حاسماً لا في علاقة الناس فيما بينهم بل في تقويض أسس الدولة؛ أي في يومنا هذا أسس النظام التي تقوم عليه فكرة الدولة. هذه الفكرة النيتشوية المنشأ (ولكن في السياسة) تنكّر لها الفوضويون فيما بعد، وتنكّر لها العدميون أنفسهم بين 1906 ـ 1907، عندما عقدوا هدنة مع الدولة إثر ما تعرضوا له من التنكيل في روسيا؛ ولكنها بقيت ماثلة في السجلات لأنظمة الحكم الكليانية التي دانت بقيامها لاستراتيجيات السيطرة التي استلهمتها.

لم يجد نتشاييف ضيراً في اختلاق حكاية اعتقاله من قبل شرطة القيصر السياسية، لكي يصبح ذا شأن في أوساط الطلبة الروس العدميين. كما لم يجد ضيراً في التظاهر بأي شيء لكي يكسب ود من يقاتلهم، سراً، ومن ينتمي إليهم؛ حتى إنه زعم لنفسه توكيلاً من باكونين حين زاره في منفاه في جنيف، لكي يكون منسقاً للجماعات



الفوضوية في روسيا؛ ثم صار على رأس «شعب جمعية الفأس» الناشطة في أوساط الطلبة الجامعيين الروس وتواطأ لقتل أحد رفاقه المعترضين على زعامته، ما حثّ باكونين على التبرؤ منه ومن أعماله في رسالة بعث بها إلى قادة الحركة الفوضوية في لندن. ثم اعتقل نتشاييف وأودع السجن مدى الحياة، ولم يرضخ للضغوطات التي مورست عيه للتخلي عن قضيته؛ ويؤثر عنه أنه كان صاحب كاريزما وأنه استمال حراس سجنه إلى قضيته، حتى أن بعضهم تورط في خطة لفراره أُحبطت وكان مصير حراسه السجن إلى جانبه. وقد توفي عن 35 عاماً جراء ما تعرض له من سوء معاملة وجراء الجوع والمرض.

هل كان نتشاييف قاتلاً أم ثورياً مكيافيلياً؟ لن يستطيع أحد أن يقول لأنه مات، هو أيضاً، من أجل مبادئه. فإذ ذاك يصير السؤال أخلاقياً، وليس من عادة التراثات الدينية أن تجيب عن سؤال يفترض أخلاقاً مدنية، بل أهون عليها أن تستبدل السؤال. ولن تجوز المقارنة، بالطبع، بين جيزويتية نتشاييف الأرثوذكسي، وبين سلفية محمد عطا المسلم، لأنهما نشطا في زمنين مختلفين، وانطلاقاً من ثقافتين متباعدتين. كان نتشاييف سيستخدم كل الوسائل المتاحة، وما ابتكره العلم، الحديث، في زمنه، لبلوغ الغاية التي جعلها أساساً لتقويض أسس الدولة الجائرة: أي الكراهية. ولا أحد يدري إذا كان النموذج للمجتمع المنشود لديه هو حقبة لاحقة من التقدم أو عهد سابق من فطرة الأصول.

لكن المؤكد أنه استخدم الأسلحة النارية وكوكتيل المولوتوف والقنابل الحرفية وحتى الموقتة، إذ لا سبيل لتجاهل ما ابتكرته العلوم



لرفد مخيلة التدمير. لكن نتشاييف هذا كان يجهل أن في نهاية العقود الثلاثة التي ستلي وفاته في السجن، سوف تُستخدم الأسلحة الكيميائية، على نطاق مدمر، إبان الحرب العالمية الأولى، وسوف تحصد مصائر بضعة ملايين من الناس، من دون أن تثير «كراهية» أحد من الناس، أو، في الأقل، سواد الناس الأعظم.

في ذلك الوقت، كان نتشاييف قد قضى في سجن القيصر؛ ولم يكن محمد عطا، ولا أيمن الظواهري، ولا أسامة بنَ لادن قد وُلِدوا بعد. وكان ذاك تقدماً في علم استراتيجيات الحرب. كان البدعة المتمادية لإفناء العديد والإبقاء على العدة. يقذف المحاربون بنقيض الهواء. لا أثر لعنف خارجي، بل تدمير داخلي. ما يعادل الحرب النفسية، اليوم، لكنّه يحذف من العديد أعداداً لن تضطر إلى اللجوء إلى الطب النفسي. تطهّر نهائي بغير مواد التطهير؛ تطهير بالميكروب، بالجرثومة. في ذلك الوقت لم يكن قد قضي على الجرثومة بعد. ولم يكن في استخدامها سلاحاً تعريضاً للناس (الجنود) لما لا يتعرضون له في عيشهم اليومي، وباستثناء النية الجرمية، أي افتعال انتشار الوباء، كان العالم يلقي بهذا الموت المحتم بوصفه مضاداً للهواء، للتنفس. كان العالم على ذلك النحو في ذلك الزمان.

لن يصاب العالم برهاب الجراثيم اليوم، لو أن الجراثيم لم تنقرض منذ بضعة عقود من الزمن. كان القرن المنصرم (القرن العشرون) فسحة مديدة للحروب والإرهاب والكوارث. أو في الأقل هذا ما يقوله الذين كتبوا في وصفه وفي وداعه. وكان من المتوقع أن



تستأنف، هذه كلها (إذا استؤنفت) في القرن الجديد، بالأشكال والوسائل التي ابتكرت في غضونه، وتم تطويرها خلاله، وجُعلت هي البدء لأزمنة مقبلة، أو الوعد بالأزمنة المقبلة، وجُعلت العتبة التي لا يعقل النكوص عنها. لم يكن نتشاييف ليتخيل عملاً إرهابياً من دون مسدس، وهو متوافر لديه؛ ولا يستطيع اليوم رئيس الولايات المتحدة الأميركية أن يخوض حرباً من دون قنبلة ذكية، أو طائرة قاذفة من طراز «الشبح»؛ ولم يكن مقدراً لسلفي أصولي أن يكون حليق الذقن، ناطقاً بلغات، حاذقاً في قيادة طائرات نقل حديثة. كما لم يكن مقدراً لجرثومة «الجمرة الخبيثة»، أن تستيقظ من سباتها الذي دام ما يقرب الأربعة عقود،لكي تضرب مدنيين عبر قنوات وسيلة الاتصال التقليدية (وهي ربما الوحيدة المتبقية من «عصر غابر») أي البريد.

إلى اليوم، لم تتمكن أجهزة التحقيق الفدرالية المنكبة على كشف ملابسات الانتشار المفاجئ لبكتيريا «باسيلوس انتراسيس» (بحسب فذلكة اسمها اللاتيني) المعروفة لدينا بجرثومة «الجمرة الخبيثة»، من إيجاد الدليل القاطع على مسؤولية تنظيم «القاعدة» عن ظاهرة التفشي المتفاقم لإصابات من هذا النوع، لكنها تمكّنت في المقابل من ربطها بالخدمات البريدية، فقد كانت الرسائل الواردة من أماكن مختلفة من الولايات المتحدة هي حاملة «ذرور» الجرثومة وقد استهدفت، بداية، مراكز وعاملين في وسائل إعلام، ولكن بصرف النظر عما قد يتمكن مكتب التحقيقات، من إثباته أو دحضه، فإن العمل قد صنّف، في وعي الناس، أو لاوعيهم، على أنه عمل



إرهابي آخر، وقد يكون تتمة لفصول العمل التدميري الذي سبقه. وليس الناس وحدهم، هم الذين مالوا إلى هذا الاعتقاد، بل أيّدهم في ذلك محللون ومراقبون لم يلتفتوا كثيراً إلى حقيقة الأدلة الجرمية وخلصوا، في تحليلاتهم إلى أنّ صلة ما محتملة ماثلة في الوقائع يصعب دحضها، لأن الخطاب السلفي، كما جاء على لسان زعيم «القاعدة» ومعاونيه، يتلاءم، من حيث مفرداته وزمنه القديم، مع منطق اللجوء إلى حرب البكتيريا في صراع يريدونه شاملاً ونهائياً. ذلك أن الجراثيم تنتمي إلى عهد منصرم من تاريخ المجتمعات الحديثة والمتقدمة. وهي إذ تُنتَجُ أجناساً في المختبرات العسكرية السرية، فلكي تُخزَّن كخيار فاعل في استراتيجية «توازن الرعب» الذي يقلل من احتمالات المغامرة العسكرية غير المحسوبة العواقب. أما في حياة الناس، وما باتوا ينعمون به من رعاية صحية وقائية تقوم أساساً على تقنيات التعقيم، وهي ليست بعيدة عن أخلاقيات الطهرانية، صار الناس يحيون في محيط معقم، وأفلحت وسائل الوقاية المعتمدة لديهم في خلق محيط «شفاف»، ناصع البياض، خال من الجراثيم، حتى إن دفاعات الجسم البشري قد فقدت من جراء ذلك قسطاً وافراً من مناعاتها البيولوجية. لذا كان لا بدّ من هذا الربط الذي حصل في ذهن الأميركيين والغربيين عموماً، بين صحوة العنف الأصولي (أي المنتسب إلى أصول سحيقة) وبين توسله البكتيريا (وهي تنتمي إلى عهد سابق من تاريخ العلوم) أداة لعنفه هذا. ومهما كانت النتائج التي ستتوصل إليها التحقيقات فإن أحداً لن يقنع الناس بنقيض ذلك، خصوصاً أن الغاية المعلنة من هذه الحرب



على المجتمعات المتقدمة (الحديثة)، هي تقويض قنوات التداول للقيم الرئيسية فيها، وهي قيم مرذولة في أعين الأصوليين السلفيين، لكنها قد تستخدم كسلاح ذي حدين، لتدمير ذاتها. هناك في مجتمعات الاستهلاك الحديثة، يقوم شرط البقاء على الحرية المطلقة في تداول الجنس والمال والإعلام. وهذه كلها باتت تنجز دورتها كاملة ومستعادة ومتجددة عبر ما يسمى بـ «الشبكات» (الإنترنت) أي عبر وسائل الاتصال الأحدث. هناك شبكات دعارة وجنس، وهناك شبكات مصرفية وهناك شبكات تلفزيون. وكان على من يتنطّح لمقارعتها أن تكون له شبكته أو شبكاته ولكن لكل شبكة «فيروس» ينشأ منها، في صلبها. ويخرّب زعم كمالها.

قد يحسب المصابون، اليوم، بهلع «الجمرة الخبيثة» أن هذه «البكتيريا» هي «فيروس» شبكة «القاعدة»، خصوصاً أن السياسيين الأميركيين أجمعوا على وصفها بالشبكة. وخصوصاً أن تنامي البكتيريا على ما قاله الدارسون، يتخذ شكل التنامي المضطرد والتكاثري إذ لاقت «وسطاً» غذائياً مناسباً لها (أي البروتين والسكر) في الدم، ولكن الخطر الأبرز للباسيلوس انتراسيس هو في قدرتها على الكمون، داخل قوقعة، قد يحملها الجسم، بلا عوارض ظاهرة لعقود من الزمن؛ كما قد تكمن، مخزنة في المختبرات، أو في خزانة الملابس، كما قد تُنقل في علبة كبريت.

هل كان سرج نتشاييف لينتظر عقوداً من الزمن بأكملها لكي تتحقق دعواه؟ الأرجح أنه ما كان لينتظر لأن طباعه الترابية لم تحظَ بصك خلود، ولا بوعد به.




مكتبة
الفكر الجديد

مَنْ هم «صقور» بوش؟(*)

عددهم ليس كبيراً جداً، غير أنهم، بالتأكيد، لم يحظوا من قبل بمثل النفوذ الذي يحظون به اليوم في البيت الأبيض، حول قضايا متنوعة كالعراق وإسرائيل والأمم المتحدة والعلاقات بأوروبا ومصير أميركا.

إنّهم الأشدّ حماسةً لشنّ حرب على العراق، ولخطوةٍ أحادية الجانب، في هذا المجال، لا تمرّ بالضرورة عبر قنوات الأمم المتحدة، ولإعادة ترسيم جذرية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية. باتوا يُسَمّون اليوم المحافظين الجدد: إنّ هذا التيار قد أفلح في رسم صورة جديدة لليمين الأميركي، ونفوذه في ازدياد في دوائر البيت الأبيض. مع جورج دبليو بوش، يستعيد هؤلاء المثقفون والمناضلون أجواء سنوات ريغان: «لقد عادت أميركا!». ولكن هل يكون تأثير هؤلاء حاسماً عندما تواجه الإدارة الأميركية صعوباتٍ في مواجهة الأمم المتحدة؟ إنّ الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين العراق

(*) عن «اللوموند» 3 تشرين الأول 2002.



ومفتشي نزع السلاح قد أعاد الكرة إلى ملعب واشنطن. ما زال السيد بوش يطالب بقرار جديد من مجلس الأمن قبل استئناف مهمة المفتشين.

المحافظون الأميركيون الجدد، أولئك الذين يصنعون السجال في أوساط الحزب الجمهوري، يحظون بانتباه جورج دبليو بوش وأذنه الصاغية، كما يحظون بتعاطفه، وهم، بأية حال، يعتبرونه واحداً منهم. لطالما كانوا من أنصار شنّ الحرب على صدام حسين، لكنهم أيضاً يتبنون، بشأن المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، مواقف مؤيدة لليكود، حزب رئيس الوزراء (الحالي) آرييل شارون.

مراسل صحيفة «لوموند» (اليومية الفرنسية) في واشنطن، باتريك جارو، يرسم، في ما يأتي، صورة لأسرة سياسية ممثلة داخل الإدارة الأميركية ـ في البنتاغون ووزارة الخارجية وضمن طاقم نائب الرئيس ديك تشيني ـ في عدد من مراكز الأبحاث والتحليل، وأيضاً في الصحافة المكتوبة والمرئية. فمنهم من يرسم الوجهة (ويعطي النبرة) في ما تبثّه «فوكس نيوز»، القناة التلفزيونية التي يمتلكها روبرت مردوخ، الذي يموّل أيضاً مجلّة «ويكلي ستاندارد» الأسبوعية، التي يشرف عليها وليم كريستول والذي قد يعتبر الناطق الرسمي باسم هذا التيّار. حساسيتهم (السياسية) هي التي تهيمن، منذ سنوات طويلة، على افتتاحيات المجلّة، وعلى صفحة «سجالات» في صحيفة «وول ستريت جورنال» اليومية. في ما يأتي نبذات عن الوجوه الأبرز في تيار نشأ في أواخر السبعينات وساهم، على نحو حاسم، في إعادة صوغ برنامج الحزب الجمهوري.



كيف يؤثّر المحافظون الجدد في السياسة الأميركية؟ هل يكون وليم كريستول هو الرجل الأوسع نفوذاً في واشنطن؟

في مكتبه في الويكلي ستاندارد، المزدحم بأكداس الكتب والصحف والأوراق، يبدو رئيس التحرير المتبسّم، غير راضٍ عن سماعه مثل هذا السؤال. «أرجوك، ترأف بي قليلاً! إني لا أحظى من هذه الإدارة بانتباه خاص. وهنا أذكّرك بأني كنت مؤيداً لماكاين».

ومع ذلك، خلال الشهرين اللذين استغرقهما النقاش حول العراق، كان حضور وليم كريستول وأصدقائه طاغياً. أحدهم، ويدعى إليوت كوهين، وهو أستاذ في جامعة جونس هوبكنز، أصدر كتاباً حول القدرة العسكرية. وعلى غلافه الرابع كان يمكن للقرّاء أن يقرأوا رأي وليم كريستول في الكتاب: «إنّه الكتاب الذي ينبغي للرئيس بوش أن يقرأه». وبالفعل، فقد ظهر جورج دبليو بوش، خلال عطلته التي قضاها في كرافورد، في مزرعته بولاية تكساس، في آب المنصرم، حاملاً الكتاب تحت إبطه.

فيما كان النقاش حامياً حول العراق في شهر آب المنصرم، في وسائل الإعلام، أمطر وليم كريستول إدارات تحرير الصحف بوابلٍ من الفاكسات. وإثر خطاب نائب الرئيس، ديك تشيني، في ناشفيل، في 26 آب، أطلق صفّارة الختام في السباق المفترض: «لقد انتهى النقاش داخل الإدارة. والآن ينبغي التوجّه إلى الكونغرس لإقرار عملٍ ما ضدّ العراق». وفي يوم آخر ينشر افتتاحيته في الويكلي ستاندارد، متسائلاً لِـمَ لا يعمد وزير الخارجية، كولن باول، في حال عدم



موافقته على سياسة الرئيس بوش، «إلى الانسحاب، والإفساح في المجال لآخر سواه من شأنه أن ينجز العمل». ومعتبراً أنّ النيويورك تايمز تصنّف خطأً هنري كيسينجر من بين خصوم الحرب على العراق، ويحذّر الصحافيين من «التضليل الإعلامي».

أحياناً، تأتي الرسالة حاملة توقيع «بيل» كريستول بمفرده؛ وأحياناً أخرى، تكون افتتاحية يشترك بتوقيعها مع أعوانٍ له أمثال فريد بارنز أو روبرت كاغان؛ وفي الأوقات الحرجة قد يشترك في التوقيع ثلاثون آخرون، إذا كانت الافتتاحية رسالة موجّهة إلى السيّد بوش، كما كانت الحال غداة الحادي عشر من أيلول، حيث تمّ التعبير عن دهشة الموقّعين لعدم تضمّن لائحة المنظمات الإرهابية التي تحاربها الولايات المتحدة أسماء المجموعات الفلسطينية التي تنفّذ عمليات انتحارية.

«إن عددهم ليس كبيراً، غير أنّ البيت الأبيض يصغي لما يقولون»، بحسب ما يلاحظ جيم هولاند، المعلّق الرئيسي في قسم السياسة الخارجية في الواشنطن بوست. وعندما يندّد برنت سكوكروفت، مستشار الرئيس بوش الأب للأمن القومي، أو يندّد الرئيس الديمقراطي السابق، جيمي كارتر، بأولئك الذين «يحدثون تغيّراتٍ جوهرية» في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فهما إنّما يندّدان بهذه المجموعة. وسواء تعلّق الأمر بالشرق الأوسط أو العراق أو المملكة العربية السعودية أو حتّى الأمم المتحدة، فإنّ غايتهم هي القطع مع سابق عهد السياسة الأميركية. مع ذلك يسمون «المحافظين الجدد».



على مرّ السنوات، كان هذا المنحى من التفكير قد احتلّ مكانة مرموقة في فلك مجموعات التفكير الجمهوري. وفي واشنطن هناك عدد من المعاهد التي تزوّد بالأفكار والتحاليل الوزارات والدوائر الفدرالية وأعضاء المجلس التمثيلي، والتي يشرف عليها أعضاء في هذا التيار السياسي. «المهمّ هو الرأسمال الفكري»، يقول مايكل هوروفيتس، أحد المشرفين على «معهد هودسن». والحال أنّ «الرأسمال» هذا ما عاد موجوداً في الجامعات الغارقة في خططٍ أيديولوجية فارغة.

كان بإمكان روزفلت، أو بعده بثلاثين سنة، كان بإمكان كينيدي أن يحيطا نفسيهما بالجامعيين لغرض ابتكار «الميثاق الجديد» أو «الحدود الجديدة». كيسنجر كان جامعياً عندما اتخذه نيكسون مستشاراً. أمّا اليوم فليس لدى الجامعيين ما يقدمونه للسياسيين»، يؤكّد هذا الحقوقي، المنخرط في نضالات من أجل الحريات الدينية أو ضدّ الاستغلال الجنسي في العالم.

كما أنّ بعض أبرز المعلّقين في النيويورك تايمز والواشنطن بوست والتايم أو النيوزويك ـ أمثال وليم سافاير وجورج ويل وتشارلز كراوثامر ـ ينتمي إلى هذا التيار. وهو حاضر، أخيراً، في الحكومة. بول ولفوفيتز، الرجل الثاني في البنتاغون، ينتمي إليه، وكذلك الأمر جون بولتون، أحد مساعدي كولن باول في وزارة الخارجية. كما أن بجوار نائب الرئيس، ديك تشيني، هناك متعاطفة مع هذا التيار الفكري، متمثلة في شخص زوجته، الباحثة لين تشيني.



منذ هجمات الحادي عشر من أيلول ازداد موقف المحافظين الجدد قوّة في أوساط الرأي العام كما في دوائر السلطة. وذلك، برأيهم، لسبب بسيط: وهو، أنّ أفكارهم واضحة.

خارجون على اليسار ينعشون أفكار اليمين التقليدي لأنّ في عدادهم من يدعى كوهين وكاغان وكراوثامر، وأكثر من واحد يدعون هورروفيتز، ولأنّهم يؤيدون إسرائيل بلا شروط، صنّفهم بعض خصومهم في خانة مجموعات الضغط اليهودية. والواضح أن مثل هذا التصنيف ينطوي على الكثير من الأحكام المسبقة. والمقصود منه القول إنّ أميركا لم تعد هي من يدعم إسرائيل، بل إنّها إسرائيل، - أو على نحو أدقّ، اليمين الإسرائيلي - هي التي تملي، عبر المحافظين الجدد، السياسة الأميركية.

الواقع هو أمر مختلف، ولكن المؤكّد أنّ مغامرة المحافظين الجدد هي، جزئياً، وفي البداية، قصة يهودية. فقد نشأت في أوساط نيويورك الفكرية، حيث كانت الماركسية، في الخمسينات، بالغة التأثير ممثّلةً، خصوصاً، بصيغتها الستالينية. ولذلك، لجأ البعض في معرض إعلان اختلافهم عن الصيغة الرسمية للشيوعية، إلى التحوّل إلى التروتسكية. وكان الصراع ضدّ الاتحاد السوفياتي هو الأولوية في نظر عدد كبير من هؤلاء المثقفين.

وستشكّل هذه المسألة أحد الأسباب التي من أجلها سينشقّون عن بقية اليسار، قبل أن يذهبوا في انشقاقهم إلى حدّ التشكيك والاعتراض على ما كان يسمّى بسياسة «التعايش السلمي» بين الكتلتين (الغربية والشرقية). كما أنّهم سيبتعدون عن الحركات



المعترضة على حرب فيتنام. فتيار المحافظين الجدد سينشأ أولاً جرّاء انشقاق في صفوف اليسار.

يؤمن التيار الجديد أنّ الولايات المتحدة محقّة في قتالها للشيوعية في الهند الصينية. كما أنّ أعضاءها يختلفون مع دوائر انتمائهم السياسي الأصلي حول إسرائيل. ففي حين أصبحت المعاداة للصهيونية هي الغالبة في أوساط اليسار الراديكالي، بما في ذلك أوساطه اليهودية، بقي أنصار هذا التيار أوفياء للدعم الذي طالما عبّر عنه اليسار الديمقراطي، والاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، للدولة اليهودية. وهم يؤمنون بأنّ إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وبقاءها دائماً على المحكّ ولذا ينبغي دعمها من دون تردّد.

إنّ عملية إعادة صياغة واسعة النطاق لمبادئ النزعة المحافظة الأميركية قد بدأت في تلك الحقبة، أي حقبة السبعينات. وقد تحدّر أنصار تلك النهضة من آفاق سياسية متنوعة. البعض جاء من اليسار، لا بل اليسار المتطرّف النيويوركي. البعض الآخر من كنف النزعة المحافظة التقليدية، وغالباً بتأثير من كتابات جيمس بورنهام وويلمور كندال اللذين مرّا، هما أيضاً، بتجربة التروتسكية، ولكن قبل جيل واحد. أمّا المصدر الثالث فكان يتمثّل بالنزعة المحافظة ذات الطابع الديني الذي أعاد إليها كيرك راسل الاعتبار في كتابه «روحية المحافظة» (1953)، والذي أصبح أحد المراجع الرئيسية لهذا التيار الفكري. هؤلاء جميعاً يشعرون بأنهم يقفون على مسافةٍ واحدة من الديمقراطيين والجمهوريين. فالجمهوريون هُم في حالة إفلاس أخلاقي بعد عهد ريتشارد نيكسون وفضيحة «ووترغيت» التي



أفضت، في العام 1976، إلى انتخاب الديمقراطي جيمس كارتر. وهذا الأخير يمثّل في نظر من ستطلق عليهم تسمية المحافظين الجدد منذ ذلك الحين، الدرجة القصوى من الانحراف الأميركي الذي سببته حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت.

يُنظّم رد الفعل على ذلك حول ممثل سينمائي سابق، وهو سياسي «غريزي» و«بارع في التواصل» (مع الناس)، يدعى رونالد ريغان وسيهزم جيمي كارتر في انتخابات الرئاسة في العام 1980. وبمضي عشرين عاماً ما زالت الحقبة الريغانية هي العهد الذهبي في نظر المحافظين الجدد. كان الرئيس يعلن قائلاً: أميركا عادت مجدداً، وانتهى عهد الشعور بالذنب والشكّ التاريخيين. تخفيض ضرائب وصراع ضدّ «محور الشرّ»: لم تعد مطروحة مسألة كالتعايش السلمي، بل «حرب النجوم»، لإرغام الاتحاد السوفياتي على بذل جهود عسكرية لا يستطيع اقتصاده أن يفي بها.

غير أنّ المحافظين الجدد لا يتميّزون فقط بموقفهم من الاتحاد السوفياتي، بل هم يخالفون اليسار على أكثر من صعيد. ففي مجال الاقتصاد يتبنون السياسة النقدية التي روّج لها ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو. وفي المجال الاجتماعي يعترضون، على نحو جذري، على دولة الرعاية التي يرون أنّ عواقبها بالغة السوء على فئات السود.

إذ يرى مايكل هوروفيتز، أحد المشرفين على «معهد هودسن» وأستاذ الحقوق الملتزم، حينها، قضية النضال ضدّ التمييز العرقي، «إنّ التعويضات العائلية قد أحلّت الدولة محلّ الرجل في أوساط أسَرِ



السود»، ولأسباب مماثلة، يعترض المحافظون الجدد بشدّة على سياسة التمييز الإيجابي الذي يضمن تبوّؤ الأقليات لبعض الوظائف.

أي أن المحافظين الجدد يحيون مبادئ اليمين التقليدي: العائلة، العمل، المجهود الفردي، الأخلاق، دولة أقلّ ومسؤولية أكبر. وهم يؤيدون عقوبة الإعدام ـ وفق ما تمليه، برأيهم، مبادئ المسؤولية الفردية ـ وهم يعترضون على الحدّ من امتلاك الأسلحة الفردية للمواطنين، كما أنّم يعارضون الإجهاض، وإن كانت المسألة الأخيرة تزعج بعضهم. فأميركا بنظرهم هي الأمّة الإلهية التي تقودها اعتبارات أخلاقية لا تدحض ـ «غير قابلة للتفاوض»، قال الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في «وست بوينت» في حزيران الماضي ـ وفضائلها تنطبق على العالم بأسره.

مع الرئيس بوش، استعاد المحافظون الجدد مناخ سنوات ريغان. العدو لم يعد هو الشيوعية، بل الإرهاب الإسلامي، لكن المبادئ التي ينبغي أن تلهم معركة أميركا الجديدة، لم تتغيّر: «وضوح أخلاقي» و«حرب عادلة». وليست الأمم المتحدة في نظرهم سوى هيئة بيروقراطية عديمة الجدوى، تتعاطى مع أسوأ أنظمة الحكم على الأرض وينخرها داء العداء للسامية. لذلك لا ينبغي لواشنطن أن تخشى مواجهة «الأسرة الدولية»، وهو المفهوم الذي يرون أنّه موضع ألف شك. كما لا ينبغي أن تخشى من الضغط على أوروبا التي، برأيهم، قد تخلّت، ومنذ زمن بعيد، عن أي طموح تاريخي.



أبرز وجوه تيار المحافظين الجدد(*)

إيرفينغ كريستول:

في الثانية والثمانين من عمره، وما زال ناشطاً بين العاملين في «المعهد الأميركي للمشاريع»، أحد أبرز المعاهد لتيار المحافظين الجدد في واشنطن؛ ويعتبر إيرفينغ كريستول «عرّاب» هذا التيار. «هل هناك جينة وراثية لصفة «نيو» (أو جديد)؟». يسأل في مطلع أحد نصوصه، مشيراً إلى أنه طالما حمل هذه الصفة طيلة حياته السياسية: «نيو ماركسي، نيو تروتسكي، نيو اشتراكي، نيو ليبرالي، وأخيراً نيو محافظ».

هو والد الصحافي وليم كريستول رئيس تحرير «ذا ويكلي ستاندارد» الأسبوعية. وكان إيرفينغ كريستول أحد المثقفين الأوائل الذين انشقّوا، في أواخر الستينات، عن العقائد «التقدمية».

غاري باور:

رئيس مجموعة «القيم الأميركية»، وهي مجموعة ذات نفوذ تنضوي تحت لوائها عدة كنائس بروتستانتية، وكان غاري باور أحد مستشاري ريغان في الثمانينات. من الطائفة المعمدانية، وفي السادسة والخمسين من العمر، أصبح باور فيما بعد رئيساً لأحد أوسع «اللوبيات» نفوذاً في أميركا (الحملة من أجل الأسر العاملة) الذي ينشط في سبيل اتخاذ تدابير تشريعية لإعانة العائلات ويدعم مالياً، خلال الحملات الانتخابية، المرشحين المحافظين.

باور من أشد المعارضين للإجهاض ومن أشد المتحمسين لمؤسسة الزواج في وجه «محاولات إعادة ترسيمها» التي تشكل خطراً على استمرار هذه المؤسسة.

(*) لم يتم التعرّض لرموز إدارة بوش، بل اقتصر التعريف برموز تيار «المحافظين الجدد».



ريتشارد بيرل:

ريتشارد بيرل (61 عاماً)، هو رئيس مجلس السياسة الدفاعية، وهي الهيئة الاستشارية لوزارة الدفاع، وصفه روبرت نوفاك ـ وهو صحافي غير متعاطف مع المحافظين الجدد ـ أنه «بطل الحرب الباردة». شغل منصب نائب وزير الدفاع المكلف سياسة الأمن الدولي بين 1981 و1987، وكان أحد صانعي السياسة التي انتهجها رونالد ريغان حيال الاتحاد السوفياتي. بيرل مقرّب من الليكود الإسرائيلي؛ وله صلة بوزير الدفاع دونالد رامسفيلد الذي يُصغي إلى نصحه، خصوصاً أن بيرل يرى أن إسقاط صدام حسين قد يؤدي إلى حلحلة في أوضاع الشرق الأوسط.

لين تشيني:

مؤرخة وباحثة. زوجة نائب الرئيس ديك تشيني. ولين تشيني (61 عاماً) هي أقل الشخصيات تقليدية في كوكبة المحافظين الجدد. اختصاصية في مسائل التربية، وتراست بين عامي 1986 و1993، المؤسسة الوطنية للإنسانيات، وهي هيئة خاصة تموّل الأبحاث التربوية على نحو خاص.

دايڤيد بروكس:

في الأربعين من عمره ومجاز من جامعة شيكاغو. وينشر آراءه في النيويورك تايمز بعد أن كان محرراً في «وول ستريت جورنال» وتولى مسؤوليات تحريرية في «ذا ويكلي ستاندارد».




مكتبة
الفكر الجديد

ريتشادر بيرل، أمير الظلمات

كانت مناسبة لم يشأ رونو جيرار، الموفد الخاص لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية في العاصمة البريطانية، لندن، أن يفوّتها على قراء صحيفته، وعلى فئاتٍ من الرأي العام الأوروبي لم تدرك حقّ الإدراك الأسباب الموجبة التي حدت بمسؤول أميركي، ولو لبث في الظلّ المخيّم على مركز القرار في الولايات المتحدة، إلى التعبير علانيةً عن «استخفافه» بالزعماء الأوروبيين، ممثلين ـ خاصةً ـ بالمستشار الألماني شرودر والرئيس الفرنسي شيراك، غافلاً عن أصول اللياقة (إن لم نقل: الدبلوماسية) التي ينبغي أن يتحلّى بها مسؤولٌ في القوة العظمى الوحيدة حيال حلفائها المحتملين. أم أنّ الإمبراطورية لا تحتاج إلى حلفاء؟

وكانت مناسبة لأن تظهر صورة ريتشارد بيرل، مقرّر لجنة السياسة العسكرية في البنتاغون، والمعروف بأنه «العقل المفكّر» لتيار المحافظين الجدد (في الإدارة) ومهندس العقيدة الاستراتيجية الأميركية الحالية، على الصفحة الأولى من الصحيفة الفرنسية



المذكورة، الواسعة الانتشار، وأن يطلّ بعينيه السوداوين على القراء، معبّراً عن رؤيته للعالم التي لا تقلّ سواداً، هي أيضاً، في معادلات بسيطة يستفاد منها أنّ زعامة الولايات المتحدة لا تكتسب شرعيتها إلاّ من القوة العسكرية، غير المسبوقة الأحجام، للولايات المتحدة الأميركية، وأنّ مطالبتها من قبل الأوروبيين بعدم الانفراد بقراراتها المتعلّقة بالنزاعات في العالم، وبضرورة «المرور بغطاء الأمم المتحدة»، هو مجرّد تعبير عن حال العجز الذي تعانيه الآلة العسكرية الأوروبية والتي تملي على «القارة القديمة» ميلها الغالب «إلى التفاوض» وإلى «إرجاء الاستحقاقات».

وكانت أيضاً مناسبة للتعرّف إلى جدول أعمال السيّد بيرل في الأيام التي سبقت وما سيتلوها، إذ جرت المقابلة في لندن (خلال انعقاد مؤتمر فصائل المعارضة العراقية فيها) التي لم تكن سوى محطّة للانتقال إلى تركيا، إذ تسعى إدارة بوش حالياً إلى ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي بحجّة أن دخول تركيا إلى الاتحاد «يضفي عليه طابع التعدّد والتنوّع» (ما أثار حفيظة المعلّقين الفرنسيين المقرّبين من الإليزيه، بلسان ألان شيفر في العدد نفسه من صحيفة «لوفيغارو») لتسهيل إجراءات قبول تركيا في الاتحاد مقابل خدمات سوف تقدّمها (استخدام القواعد الأميركية فيها لضرب العراق، ونشر ما بين 17 و40 ألف جندي في الأراضي العراقية بعيد بدء العمليات العسكرية المرتقبة ضدّ بغداد. . .).

عن السؤال حول ما سيكون عليه موقف الولايات المتحدة في حال خلص مفتشو الأمم المتحدة إلى أنهم لم يعثروا على شيء في



العراق، أجاب بيرل باقتضاب: «باستطاعة هيئة التفتيش أن تقول إنها لم تعثر على شيء، غير أنها لن تستطيع القول إنّه ليس هناك ما يمكن العثور عليه...»، وحين جوبه بقول الصحافي إنّ السيّد بيرل لا يستطيع القول إنّ العراق لا ينفّذ بالحرف القرار 1441، أجاب زعيم الصقور: «بلى أستطيع أن أقول ذلك! إنّ قرار مجلس الأمن يفرض نزع سلاح العراق، ولا أرى أنّ العراق يعمل في هذه الآونة على نزع سلاحه. لقد زودونا بلائحة مصرّحين بأنهم لا يملكون أيّ سلاحٍ محظور: ما يعني أنّ نزع السلاح ليس جارياً! والآن سوف ندقّق في كلّ صفحة من آلاف الصفحات التي يتألّف منها تقريرهم. وإذا كان عليّ أن أراهن فأقول إننا سنبرهن قريباً على أنّ هذه الوثائق ليست كاملة وليست صادقة. وسوف نكتشف أسلحة ـ أو برامج ـ لم تأتِ هذه اللائحة على ذكرها!» وكان في موضعٍ آخر قد قال مطمئناً: «أمران لا ثالث لهما: فإمّا أننا مخطئون وإمّا أنّ هناك أشياء في العراق قد أخفيت جيّداً! والحال أنني لا أعتقد بأننا مخطئون». ليتضح أنّ الأمرين لهما ثالث مضمر (أو مرفوع) ومفاده أنّ إدارة دبليو بوش، بنصيحة ريتشارد بيرل ومدرسته السياسية، لا يجوز أن تكون على خطأ حتّى لو «تدبّرت» القرائن على صحّة زعمها بعد الأوان. «فبإطاحتنا بصدّام حسين، نزيل خرافة الإمبريالية الأميركية»، يقول بيرل أيضاً في معرض نفيه «صفة الإمبريالية» عن السياسة الأميركية الخارجية، فمثل هذا الـ«خطأ شائع» لا تصوّبه السياسة بل قاذفات «ب 52».

لا شيء يدعو قارئ الحوار مع السيّد ريتشارد إلى التشكيك في



صدقه (مع نفسه) في ما يقول. وإذا كان بعضنا، وبعض آخرين في العالم، لا يطمئنّ إلى هذا الضربِ من الصدق مع الذات، فلأنّ هذا البعض يجهل، بالتأكيد، منطلق السياسات المحافظة في أميركا (وهذه ليست حكراً على الجمهوريين، بل تشمل سياسات بعض «صقور» الديمقراطيين) ومحورها أن الولايات المتحدة هي مركز العالم، وما يقرّر مركزية هذا المركز هو الحروب البيروقراطية داخل إداراتها. ولعلّ الحرب الأبرز في سياق ذلك هي الحرب التي تخاض، على نحو متمادٍ وبصرف النظر عن تغيّر الرؤساء، داخل إدارتين حاسمتين: وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، أو الأحرى «البنتاغون» (وإن لاحظ المراقبون أنّ «الصقور» في «بنتاغون» إدارة دبليو بوش ليسوا من العسكريين بل من المدنيين). بيروقراطية البنتاغون اليوم هي التي ترسم استراتيجية الإدارة الأميركية، لأنّ الرئيس يصغي إليها ويتبنّى سياساتها؛ وبذلك يكون الثلاثي الأبرز في هذه الإدارة مؤلّفاً من دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع) ونائبه الأوّل بول ولفوفيتز، ومقرّر لجنة السياسة العسكرية ريتشارد بيرل، مقابل إدارة الخارجية التي تبدو في هيئة «الحمائم» لو اقتصر الأمر على رئيسها، أي الوزير كولن باول، وهو، للمناسبة، جنرال متقاعد، ذلك أنّ مساعده الأول لشؤون التسلّح، جون بولتون يعدّ من «صقور» المحافظين الجدد وهو الذي يتولّى حالياً الحملة ضدّ إنشاء «محكمة الجزاء الدولية».

ريتشارد بيرل، منذ إسهامه البارز في حملة رونالد ريغان الرئاسية والتي أدّت إلى انتخابه، لم يعمل إلاّ في إدارة البنتاغون،



ويقال في دوائر خصومه إنّه الجنرال الوحيد الذي لم يضطرّ إلى الخدمة في قطاعات الجيش. ففي السنوات الممتدة بين 1981 و1987، كانت حربه الشهيرة ضدّ سميّه ريتشارد بيرت في وزارة الخارجية آنذاك، تعبيراً عن صراع تيارين داخل الإدارة الأميركية (البنتاغون ضدّ الخارجية) أحدهما متشدّد في ضرورة بناء القوة العسكرية الرادعة (للاتحاد السوفياتي) ممثلاً ببيرل، والآخر يميل إلى «التفاوض» لإبرام اتفاقيات تحدّ من التسلّح، ممثلاً ببيرت، الذي غالباً ما كان يُنعت، من قبل بيرل نفسه بأنّه «عدو الداخل».

الحرب البيروقراطية بين السميّين ريتشارد بيرل وريتشارد بيرت انتهت مع انتقالهما معاً إلى العمل خارج الإدارة. فقد عيّن بيرت سفيراً لبلاده في بون، قبل أن ينتقل إلى العمل في القطاع الخاص؛ فيما انتقل بيرل إلى العمل كمستشار لمجموعات ضغط سياسية واقتصادية، قبل أن يعاود تعيينه، مع إدارة دبليو بوش، في موقع استراتيجي في البنتاغون.

في الستين من عمره، أشيب الشعر، نافذ النظرة، ذو عينين سوداوين، ورؤية للعالم بمثل سواد عينيه. صريح العبارة، طلق اللسان لاذع في اختيار العبارات التي تنأى عن «لطف» الديبلوماسية. ينتمي إلى حلقة من نحو عشرين مسؤولاً سياسياً وباحثاً وخبيراً وصحافياً، ممن أطلق عليهم، في دوائر السياسة الأميركية بعصبة «حزب الحرب»، أو بالمقاتلين الباردين، نسبةً إلى تعلّقهم الشديد وحنينهم إلى حقبة الحرب الباردة، ورغبتهم أن تستعاد حتّى لو اضطرّهم ذلك إلى انتقاء، أو ربّما اختراع، «أعداء» جدد، وبهذا



المعنى يمكن القول إنّ هجمات 11 أيلول كانت بالنسبة لهم قيامةً حقّة، وبالمَغْنيين.

شاعَ عن ريتشارد بيرل بين الصّحبِ والخصوم، ومنذ عمله في إدارة ريغان، أنّه «أمير الظلمات»، وقد استحقّ لقبه هذا بجدارة، يقول المراقبون، لبراعته في التلاعب بوسائل الإعلام، وقيل في ذلك العهد إنّه كان المسؤول المباشر عن حملات التضليل الإعلامي التي أسهمت في «تمرير» عددٍ كبير من القرارات المتشدّدة التي اتخذت في ذلك الوقت تحت ستار محاربة «إمبراطورية الشرّ» بحسب المصطلح الريغاني. ومن هنا أيضاً، ربّما تأتى ميل «أمير الظلمات» إلى سيناريوات «الحبكة» ذات التشويق والإثارة. فقد أفضى به هوى التلاعب بوسائل الإعلام إلى تسريب التوصية الشهيرة التي صدرت إثر اجتماع مغلق في البنتاغون (10 تموز 2002) والتي أحرجت إدارة بوش آنذاك فاضطرّ الرئيس إلى إهمالها.

ففي الوقائع أنّ صحيفة «واشنطن بوست» قد تلقّت تسريبات حول مضمون توصية انبثقت عن اجتماع عقد في البنتاغون برئاسة بيرل، في 10 تموز المنصرم، ونشرتها عن لسان لوران مورافيويك (العامل في «راند كوربورايشن») في عددها الصادر في 6 آب 2002، تطالب إدارة الرئيس بوش «باعتبار السعودية عدواً»، و«توجيه إنذار لها بوقف دعم الإرهاب تحت طائلة مصادرة حقول النفط فيها واستثماراتها المالية في الولايات المتحدة». وكان واضحاً آنذاك أنّ صدور مثل هذه التوصية ليس أكثر من ورقة ضغط على المملكة السعودية للانخراط في خطّة «الحرب على العراق» والإسهام فيها.



من النادر جداً أن تجتمع في شخصٍ واحد المزايا التي اجتمعت في شخص ريتشارد بيرل، فهو إلى إخلاصه الشديد لمبادئه التي لم تتغيّر منذ ربع قرنٍ من الزمن إلى اليوم، يجمع بين كونه «عقلاً استراتيجياً» (قد يحيل بلداً بأكمله إلى خرابٍ، والشواهد على ذلك تستمدّ من تاريخ العالم الراهن) وبين كونه، أيضاً، مؤلفاً روائياً يميل إلى نوع الرواية المشوّق الذي لا يخلو من الإثارة، لكنّه في الوقت نفسه النوع الروائي الفلسفي، التعليمي، الذي يستخلص العبر من تجارب «التاريخ»، والمؤكّد أنّ مثل هذا التاريخ لن يجد من هو أبرع من ريتشارد بيرل لكي يصوغ «أمثولاته».

لم يشأ بيرل أن يؤلّف كتاباً في السيرة الذاتية أو يترك «مذكّرات شخصية»، على غرار كبار هذا العالم، كما لم يشأ أن يؤلّف مصنّفاً في التاريخ أو الاقتصاد السياسي أو السياسة الدولية؛ فهو لا بدّ ارتأى، بعد التجربة، أنّ الأنواع السالفة الذكر كلّها لن تفي ما لديه حقّه، لأنّ ما عاشه، وما صنعه، وما خاضه من «الصراعات» (الداخلية) التي كُتب له الفوز فيها لا يعقل إلاّ أن يكون مادّة لمؤلّف لا يُعنى بالماضي والحاضر فقط، بل يستشرف آفاق المستقبل في صيغة «أمثولة» تحفظها الأجيال المقبلة.

هكذا عمد في مطلع التسعينات إلى تأليف كتابه اليتيم «أو الأحرى، روايته اليتيمة) والتي صدرت عن دار «راندوم هاوس»، نيويورك، 1992، وحملت عنواناً لافتاً هو: «نهج التشدّد» (Hard Line).

أين تدور أحداث الرواية؟ في واشنطن.



في أي حقبة؟ عهد الرئيس رونالد ريغان.

ما هي أحداثها؟ «الحرب التي دارت داخل الإدارة الأميركية بين السّميّين» أي بين الريتشاردين، بيرل وبيرت، من خلال موقعيهما، الأوّل في وزارة الدفاع (البنتاغون) والثاني في وزارة الخارجية.

الأسماء ليست هي نفسها، غير أنّ القارئ يستطيع، من دون المساس بروائية الأحداث المزعومة، أن يقرن اسم الشخصية الروائية بقرينها الواقعي، ما دام الصراع القائم بين الشخصيّتين في الرواية هو نفسه الصراع الذي دار بين الرجلين في إدارة الرئيس ريغان. مايكل واترمان (أي ريتشارد بيرل) الذي سنسمّيه هنا واترمان ـ بيرل، هو يهودي من الطبقة الفقيرة، لكنّه جادّ في سعيه، حمله طموحه من مسقط رأسه، سان فرنسيسكو، إلى واشنطن، حيث فرض نفسه في الكونغرس كمساعدٍ للسناتور أرثر وينتر (أي السيناتور المعروف بأنّه أحد صقور الحزب الديمقراطي، «سكوب» جاسكون) ثمّ إلى البنتاغون، حيث قسوة العمل وصعوبته.

الشخصية الأخرى هي شخصية بينيت ـ بيرت، وريث العائلة المنتمية إلى النخبة البيضاء الأنكلوساكسونية البروتستانتية (WASP) مالك دارة فخمة في «لونغ بيتش»، الذي حظي بموقعٍ له في وزارة الخارجية (على أثر تحريره خطاباً ثقافيّ المزاعم للوزير)، حيث الراحة والأجواء المخملية السائدة.

الصراع بين الشخصيّتين كامن في الأصول الاجتماعية والإتنية. و(لسوء طالع كارل ماركس) في الانتماء «الطبقي»، فواترمان ـ بيرل



بحسب أصوله، مهيّأ لأن يكون صغير القامة، غير وسيم إن لم يكن دميماً، لكنّه مجتهد في عمله، وزوج محبّ يعمل مائة ساعة في الأسبوع. أما بينيت ـ بيرت فهو فتى وسيم، وزير نساء بعد زواجٍ فاشل، قاده عدم استقرار حياته الخاصّة إلى تلبّس شخصية «موظّف الخارجية» المتسمة بالغطرسة.

حدثا الرواية الأساسيان لا يمتّان بصلة إلى الخيال الروائي.

الأوّل يتمثّل بالقمّة التي ستجمع، في لقاءٍ تاريخي، بين رئيس الولايات المتحدة الأميركية وأمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي في فنلنده (وهذه بالتأكيد هي القمة التي جمعت، في خريف العام 1987 بين ريغان وغورباتشيف، في ريكيافيك)؛ ويبدو الإعداد لهذه القمّة، بحسب رواية بيرل، أشبه بحرب بيروقراطية فعلية داخل دوائر القرار الأميركية بين الصقور والحمائم، أي بين دوائر البنتاغون ودوائر وزارة الخارجية. يستغرق ريتشارد بيرل في سرد وقائع الإعداد هذه ووقائع القمّة التي تخلص إلى أن تصبح قمّة المفاجآت عندما يقترح الرئيس الأميركي (؟) تدميراً شاملاً للسلاح النووي، والمناورات التي ترافق هذا الحدث والتي تفضي، في اللحظة الأخيرة، بحسب بيرل، إلى إنقاذ سلامة العالم الحرّ، في الوقت الذي يتصرّف فيه بينيت ـ بيرت، بسبب عاداته البيروقراطية لا بسبب قناعاته الشخصية، أشبه بخائن لبلاده.

الحدث الثاني، وهو على صلةٍ بالأوّل، هو الحدث الذي سيقيم أسباب الشقاق بين واشنطن والغرب في مطلع الثمانينات، في ما عرف بأزمة نشر القوة النووية الدولية في أوروبا، أي «أزمة



الصواريخ الأوروبية» (صواريخ أس أس ـ 20 السوفياتية وصواريخ برشنغ 2 وكروز الأميركية). وفي هذه الأزمة أيضاً تدور المواجهة بين بينيت، على غرار زملائه في الخارجية، المؤيّد للتفاوض مع السوفيات بأي ثمن، حتّى لو أدّى ذلك، بحسب واترمان إلى «الاستسلام المخزي»، وبين بينيت المعاند لهذه المفاوضات، الداعي إلى تبني النهج الأكثر تشدّداً لحماية الغرب والحؤول دون وقوعه بين براثن السوفيات، بمعونة دوائر وزارة الخارجية الأميركية نفسها. يتوصّل واترمان إلى ما عرف فيما بعد بالخيار صفر، والذي يقضي بنزع وتدمير القوة النووية الدولية الأميركية والسوفياتية. وبهذا يكون واترمان ـ بيرل، ابن الشعب، هو الذي يعبّر بالمصطلحات الاستراتيجية عن «الحسّ السليم» للشعب الأميركي.

بصرف النظر عن تعمّد الخطأ في الترتيب الكرونولوجي للحدثين (أزمة الصواريخ الأوروبية سابقة على القمّة بين ريغان وغورباتشيف فقد جرت أحداثها بين العامين 1982 ـ 1983)، فإنّ غرض بيرل من خلط الأحداث ليس بريئاً، ويهدف إلى تصفية حساباتٍ قديمة مع بيرت، معتبراً أنّ تعيينه سفيراً في بون قد جاء كنفيٍ له وكإجراءٍ تأديبي. غير أنّ تغيير التسلسل الزمني للحدثين يخدم، في آخر المطاف، أغراض رواية بيرل، ذلك أنّ خاتمة أحداث قمّة ريكيافيك ما كانت لتكون مقبولة لو أنّ أزمة الصواريخ الأوروبية لم تسبقها. غير أنّ في ذلك أيضاً ما يشير بوضوح إلى «الهاجس» المقيم في ذهن بيرل: الخطر السوفياتي الذي لا يحول ولا يزول، حتّى في عهد الرجل الذي أنهى الاتحاد السوفياتي، أي



ميخائيل غورباتشيف. وإذا اضطرّ بيرل إلى تأليف رواية جديدة لسرد وقائع حرب العراق المقبلة، فلن يتوانى، لغرض احترام قواعد النوع الروائي، أن يغيّر في تسلسل الأحداث قليلاً أو كثيراً. ومثل هذا يهون إزاء مهمّة التعبير عن «الحس السليم» للشعب الأميركي، كما يصنعه، وكما يراه المحافظون الجدد: أميركا قالت إنّ العراق يطوّر أسلحة وبرامج للدمار الشامل. وإن لم يجد المفتشون شيئاً من هذا القبيل، فهذا لا يعني أنّ ليس هناك ما يمكن إيجاده!

غير أنّ هذا كلّه رواية. أو هكذا يزعم مؤلّف «نهج التشدّد».

رواية ما زالت أحداثها مستمرّة، وستبقى متواصلة، في ذهن ريتشارد بيرل، على الأقلّ ما دامت «حرب البيروقراطية الداخلية الأميركية» مستمرّة. حربٌ يبدو من أغراضها الأولى، بالنسبة للمحافظين الجدد على الأقلّ، التقليل من شأن المسعى الدبلوماسي الذي يبذل، ولو متعثراً، من قبل كولن باول، وزير الخارجية الحالي.

فما الذي يأخذه بيرل على «فتى الخارجية»، بحسب الرطانة الدارجة في أميركا اليوم؟

أوّلاً أنّه يسعى في النطاق الذي يحيط بالإمبراطورية، والذي درجت كلّ إمبراطورية على تسميته بالنطاق البربري. وثانياً، لأنّ العدوّ الفعليّ، بحسب العقيدة الاستراتيجية لبيرل، وكما عبّر عنها بوضوح في روايته المذكورة، هو العدوّ الكامن في الداخل، ذلك أنّ العدو الكامن في الخارج لا تكتب له الغلبة إلاّ بمعونة عدوّ الداخل.



والخارج كلّه عدوّ. لأنّ الإمبراطورية، كما أسلفنا، لا تحتاج إلى حلفاء بل إلى رعايا.

كلّ المعارضين للحرب ضدّ العراق، أو حتّى للتروي في شنّ هذه الحرب ريثما تنتهي مهمّة المفتشين، هم أعداء في الداخل، يقول، أو يلمّح بالقول، ريتشارد بيرل. . و«فتيان الخارجية» يبدون مرونةً لا تتلاءم وهيبة القوة العظمى الوحيدة. أمّا «فتيان البنتاغون»، وبصرف النظر عن حسابات العسكريين بينهم، فمنهم وفيهم الرجاء. هم الذين يمهّدون أرض الخارج، أيّ خارج.

فكلّ إمبراطورية لا خارجَ لها إلاّ حدُّ الجحيم. إلاّ جهنّم.



المحتويات





جان بودريار – جاك دريدا
إد فولياميي – أمبرتو إيكو

ذهنية الإرهاب

«ولكن يا أبي، هل سنربح الحرب؟

ـ طبعاً يا بني، لا بل ستنتهي قبل أن تستيقظ.

ـ لماذا؟

ـ لأنها إن لم تنته بسرعة، فسوف يغضب الناخبون من السيد بوش، وربما امتنعوا عن الاقتراع لصالحه.

ـ ولكن هل سيكون هناك قتلى يا أبي؟

ـ لن يُقتل أحد ممن تعرفهم يا بني. الغرباء فقط سوف يُقتلون.

ـ وهل سأرى كل هذا على التلفزيون؟

ـ فقط إذا وافق السيد بوش.

ـ وبعد ذلك، سيعود كل شيء إلى مجراه الطبيعي؟ ولن يرتكب أحد أي فظاعات؟

ـ هس يا بني، هيا نم».



